



# الأهـير خـاله

و دوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين  
1912 م - 1936 م

الدكتور  
حكيم بن الشيخ



الدكتور بن الشيخ حكيم

# الأمير خاله

و دوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين  
(1912م - 1936م)



هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين بمناسبة  
الذكرى الـ 50 لعهد الاستقلال



شغفت كثيرا بدراسة الشخصيات وخاصة التي تركت أثارا حميدة يقتدى بها وإن كنت قد فضلت الحديث عن الشخصيات فلا أتني أعني جيدا أن حياة الفرد من حياة الجماعة، فإذا تمكنا من الإطلاع على عينة أمكننا معرفة الكثير عن المجتمع الذي واكبته كل شخصية وكذلك تتيح لنا معرفة وتفحص الزمان و المكان اللذين كانتا تحيا فيه و غمط التفاعل والنشاط الذي كانت تمارسه، وفي ذلك يقول الفيلسوف الألماني شبنجلر « أن التاريخ الإنساني ليس خطأ مستقيما إلى التقدم بل هو دورات متعاقبة من النمو والانحلال وأن كل حضارة هي أشبه بإنسان.. يولد وينمو وينضج ثم يشيخ ويموت... لكنه يرى أن القوة الحاضرة استفادت من خبرات التجارب السابقة وستعرف كيف تتجاوز المطبات التي أمامها».

و كذلك الحال بالنسبة لنا إذ لا بد من الوقوف على الخبرات السابقة ودراستها دراسة موضوعية دقيقة ، هذا في الوقت الذي تزايدت فيه أهمية الدراسات الوطنية في البلاد العربية نظرا للتطورات الحاصلة في المجال السياسي و الاجتماعي، فوجدت أنه لا بد من السير حذوهم.

و اليوم وقد تبنى وطننا مشروع إعادة توثيق تاريخ الثورة الجزائرية و كتابة وجدت أنه لزاما أن نعيد النظر في أمور تاريخنا وتبيان حقائقه، هذا في الوقت الذي علينا أن نعترف بأن السنوات الطويلة التي قضتها الجزائر تحت الاستعمار الفرنسي عملت على فصل كل إقليم عن إقليم مجاور له وفق شعار « فرق تسد » سواء تعلق الأمر من بلد لآخر أو داخل الوطن نفسه ، هذا الاستعمار الذي لم يكتف بأن سلب الشعب الجزائري خيرات ، وإنما أراد أن يفصله عن ماضيه بأن ينشئ الشباب المثقف فيه على اللغة الفرنسية فلا يتصل بلغته الأم.

والأمير خالد من أولئك الشرفاء المثقفين من أمته الذين لهم غيرة شديدة على هذا الوطن المفدى ، فأحبه و ضحى في سبيله بأن استحدث لنفسه أسلوبا جديدا في التعامل مع القوى الظلامية و دعاة التجهيل و التعقيم ، فكان نضاله ضمن طابعتين أحدهما ثقافيا والآخر سياسيا ، وهذه دلالة قاطعة على الكرم والشرف الذي تحلى بهما طوال حياته رجل هذه سجيته لا يمكن إلا أن يحوز على كل المناقب و الصفات الحميدة .

ويمكننا أن نستحضر في هذا المضمار بعض ما جاء في مقال الشيخ الطيب العقي في حريدة البصائر حول الأمير خالد قوله:

« ما كان الأمير خالد بالرجل الذي يجهل أو الشخصية التي تنسى وينقطع الحديث ولو طال الأمد عنها ، لكنه الرجل المعروف غير المجهول و الشخصية البارزة التي لها محلها الأربع في قلوب الأمة الجزائرية ومكانها اللاتق في تاريخ هذه الأمة ورجالها الأفاض العاملين... »

ومهما يكن من شيء فإنه على الرغم مما كتب عن الأمير خالد وما نشر عنه من كتب ودراسات باللغة العربية والفرنسية فإن جوانب كثيرة من حياته ونشاطاته العسكرية والسياسية ما تزال بحاجة إلى دراسة وتفحص شديدين.

وقع اختياري على دراسة شخصية الأمير خالد ، لما رأيت فيه موضوعا هاما جديرا بالبحث والتنقيب، وإن دل ذلك على شيء إنما يدل عمق الأحداث و الوقائع التي اتصال بهذه الشخصية التي ميزت تاريخ الجزائر في الحديث والمعاصر ، و أحد الأبطال الذين صنعوا مجد هذه الأمة .

ثم صار مادة أساسية لدراستي لأن شخصية الأمير خالد هامة جدا على اعتبارها مفتاح لهم تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية في مطلع القرن العشرين ، ثم إن فضلت هذه الشخصية على باقي الشخصيات الأخرى كونه خاض تجربة سياسية رائدة ، وفريدة من نوعها تحالف بذلك كل الاتجاهات التي مثلت الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى ، ومهما يكن فإن دراسة الأمير خالد لها أهمية قصوى للأسباب التالية:

رفض الأمير خالد لفكرتي التجنس والإدماج وهو في عمق الحضارة الغربية ينهل من منابعها ويتفاعل معها وبها ، حيث ينتمي الأمير إلى رمز المقاومة الشعبية ، إلى من صد العدو الفرنسي منذ أن وطأت أقدامه أرض الجزائر إلى الأمير عبد القادر .

مقاومة الأمير خالد جسأت في ظروف صعبة جدا أي في مرحلة فراغ سياسي وقيادي لم تعرفه الجزائر من قبل ، وكذلك في مرحلة تأزمت فيها الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين (حمود والحاف إقتصادي بالمستعمر نتجت عنه مجاعة رهيبة هددت الوجود



الجزائري في العمق ، إضافة إلى معاناة اجتماعية افتقد فيها الجزائري أدنى شروط الحياة (مجمعات، قناتين زجرية (التحنيد الاحباري و الأهالي)...) إلخ.

إستراتيجية الأمير تكمن في مواجهة الاستعمار وضربه من داخله سيما بعد فشل المقاومات الشعبية عسكريا في مواجهة الاستعمار الفرنسي.

- قاد مشروعا إصلاحيا متكاملا و أول سلوك حضاري منذ مطلع القرن العشرين بالجزائر تمثل في تجربة الانتخابات والعرائض والخطب السياسية والصحافة إلخ..

شخصية الأمير خالد جمعت بين أصالة هذه الأمة ومعاصرتها للتحارب و النظم والطرق التي كانت تخيا ضمنها (الحضارة الأوروبية) حتى شبه بسعد زغلول و بعبد الحميد ابن باديس و مصطفى كامل بمصر .

شخصية الأمير خالد زاجت بين الثقافتين (العربية والفرنسية) ، أي بين الأصالة والمعاصرة وهي في اعتقادنا عملة نادرة الوجود بالجزائر ويمكن تشبيهه في هذا المجال برائد الإصلاح في مصر (محمد عبده) الذي جمع هو الآخر بين الثقافتين (العربية والفرنسية).

اعتمد منهج المطالبة بالمساواة كاستراتيجية في التعامل مع إدارة الاحتلال الكولونيالي حتى يجنب الجزائريين أعباء الإجراءات الاستثنائية و مشاقها.

- يعود له الفضل في نشأة أول تيار استقلالي بالجزائر ممثلا في نجم شمال إفريقيا، رغم ادعاءات الكثير من المحللين والباحثين وبخاصة منهم الغربيين في تاريخ الجزائر أن الأمير كان له دور ثانوي في ذلك .

- وقبل هذا أدى الأمير دورا هاما و استراتيجيا في التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية، عندما قدم عارضة مطالبه إلى الرئيس الأمريكي ولسون بمناسبة انعقاد مؤتمر فرساي سنة 1919م، لذلك فإننا نعدّه رمزا للوطنية الحقّة وعنوانا للمقاومة الجزائرية بمطلع القرن العشرين.

تعد التجربة الخالدية ( 1913م - 1925م) مرحلة هامة في لحظة التيار الوطني القومي في الجزائر من خلال الدعوة إلى استقراء الماضي و التذكير بأصالة هذه الأمة ، ومن ثمة التفكير في بناء حاضرها وبعث مستقبلها بتخليصها من ربق الاستعمار .

و السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف استطاع الأمير خالد أن يجعل من الظروف

والمشكلات التي واجهت مسيرته النضالية ، أدوات ووسائل لانطلاقة فاعلة عمادها القيم والمبادئ والأخلاق النبيلة والتاريخ المجيد التي تحمل بها الشعب الجزائري غير تاريخه ، وما هي الميكانيزمات التي اعتمدها في الدفاع عن نهجه السياسي الموسوم بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين ، وهل تمكن في آخر المطاف من رفع التحديات و تمثيل أبناء جلدته أحسن تمثيل سياسيا في المحافل الرسمية الفرنسية و العربية ، و إعلاميا من خلال جريدة الإقدام ؟.

أما زمنيا تعدّ فترة ما بين 1912 م ( 1936 م ) التي تناولها بالدراسة وكذا شخصية الأمير خالد من أهم فترات تاريخ الجزائر في الحديث والمعاصر ، ففي هذه المرحلة اشتدت ضغوطات الاحتلال ومؤامراته على الشخصية القومية للجزائر بهدف القضاء عليها بكل الوسائل الممكنة.

ففي بداية الفترة كان ميلاد الجزائر الفتاة ، التي أعطت دفعا قويا لحركة الشبان الجزائريين في تجسيد الإنطلاقة الحقيقية للحركة الوطنية الجزائرية، وفي أثناءها تشكلت جمعية الأخوة الجزائرية سنة 1922م ، التي كانت الأرضية لتأسيس نجم شمس ————— إفريقيا الذي قاد إلى الثورة في آخر المطاف سنة 1954م ، لتنتهي بتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931م ، وانعقاد المؤتمر الإسلامي سنة 1936م .

انطلاقا من الرصيد المرجعي و الوثائقي ، تم وضع تصور للموضوع ارتكز في تصميمه على ثلاثة فصول رئيسية إلى جانبها جعلت مقدمة جامعة لكل حيثيات الموضوع ، و في آخره وضعت حائمة استنتاجية حاولت من خلالها الإمام بكل جزئية قد يكون لها علاقة تأثيرية بشخص الأمير خالد ففي فصله الأول الذي جاء بعنوان «إرهاصات العمل الحركي في مسيرة الأمير خالد» استعرضت من خلاله أوضاع الجزائر السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية بمطلع القرن العشرين ، وفي شطره الثاني انتقلت إلى تقديم مختصرا عن حياة الأمير خالد، وكان حديثا وتعريفا بشخصه ، انطلاقا من ولادته إلى انخراطه في الجيش الفرنسي و المشاكل التي واجهته وصولا عند ثقافته المستمدة من الواقع الذي عايشه ومجالات تأثره بالثقافة الفرنسية، إذ حاولت الإمام بكل القضايا التي لها صلة بشخص الأمير خالد سواء كانت سياسية أو ثقافية بهدف الوقوف على حقائق الأمور وتبيان جوهر هذه الشخصية.



و في المجال السياسي قمت بعرض وتحليل الأوضاع التي من خلالها عمدت فرنسا إلى مواصلة العمل بقانون الألدجينا (indègenat) ، ثم انتقلت بعدها إلى معالجة قانون التوحيد الإجباري الذي وضعت له فرنسا شروطه القانونية منذ أن صادقت عليه سنة 1912م.

كذلك حاولت استعراض النظام الإداري المتبع في الجزائر لمعرفة الشروط التي كان يجب أن يحيا من خلالها المسلمون الجزائريون ، وهي بلا شك شروط قاسية وقاهرة تتم عن حقد صليبي دفين يكنه الفرنسيون وأذنانهم للأمة الجزائرية المسلمة ، كما تعرضت كذلك إلى الأوضاع السياسية العالمية آنذاك ومدى تأثيرها على الجزائر .

أما في المجال الاجتماعي فقد تعرضت إلى معاناة الجزائريين في ظل مشروع زجري قهري مارسه الفرنسيون من خلال سياسة التفجير و الفرسة والتقصير والتجويع كمحاولة أولية لدمج الجزائر ضمن اصطلاح «الجزائر الفرنسية».

في المجال الثقافي فكان استمرارا وتكملة للمخطط التعسفي و الغاية منه نشر ثقافة تعقيم وتجهيل الأمة الجزائرية، من خلال القضاء على شروطها الثقافية (كاللغة العربية مثلا) وهي نواة الهوية الوطنية والمعبر الحقيقي للقومية الجزائرية.

أما إقتصاديا فقد استعرضت بعض الأمثلة والجداول عن عملية إلحاق إقتصاد الجزائر بالإقتصاد الفرنسي ، كما نقلت أدلة على ثراء إقتصاد الكولون سيما بعد صدور قانون الميزانية سنة 1900م ، بينما ظلت وضعية الجزائريين على النحو الذي كانت عليه.

و كان هدي من خلال التعرض إلى ظروف الجزائر بمطلع القرن العشرين ، حتى أبرز معاناة الشعب الجزائري وصيره على المحن وتصديه للعنجهية الفرنسية ، وثانيها محاولة إظهار دور الأمير خالد كشخصية قيادية وطنية جاءت لتدفع عن هؤلاء الظلم وتحررهم من الأفكار التي عودهم عليها المستعمر كالخضوع والصبر لإرادة القوي وأن يغرس فيهم روح المقاومة والنحدي ، بالعمل على توعيتهم والنهوض بهم للمواجهة والإنتفاظ .

في الفصل الثاني اخترت له عنوان « التأسيس الثقافي والسياسي في مسيرة الأمير خالد » وأعني بالتأسيس إعادة تفعيل و بعث الحركة الوطنية وفق أسس ثقافية نابعة من إرادة هذه الأمة ، كنبذ الاندماج والتحنيس والتمسك بالهوية الوطنية .





الاتجاه الاستقلالي ومصنّعه بالجزائر، والباعث لمستقبل هذه الأمة و كان هدفه العمل على تحريرها لمئاتها من الاستعباد والتبعية . لأن مرجعية الأمير بأفكاره ومواقفه كان مرجعية وطنية من مرجعيات فكرة لإنشاء نجم شمال إفريقيا .

وفي نهاية البحث وضعت خاتمة إستنتاجية تعرضت من خلالها لأهم المراحل التي ميّزت مسيرة الأمير خالد ، معتمدا بعض البراهين والحجج من التاريخ لتأكيد صحة وصدق هذه النظرية، كما حاولت من خلالها الإجابة عن التساؤلات التي قمت بطرحها في بداية هذا البحث وراعت في ذلك طريقة التحليل و التمهيد مستدلا ببعض الشواهد و الأمثلة التي تنشأه مع حالة الأمير خالد إستنادا إلى أفكار وأراء بعض الباحثين ، وحسبنا في ذلك توعني الحقيقة و البعد عن الزيف و رفع اللبس عن كل قضية لها علاقة بشخص الأمير .

فكما لا يخفى على باحث أو دارس أن شخصية الأمير خالد وإن كانت مادة هامة للدراسة و التنقيب عن مصادر الحركة الوطنية الجزائرية فهي من جهة أخرى موضوع صعب المنال وشائك في الوقت ذاته لما ينطوي عليه من اختلاف وتباين في الرؤى للعديد من المؤرخين و الباحثين لتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر .

فعلى خلاف الدراسات الجزائرية التي تذهب إلى أهمية شخصية الأمير خالد في تفعيل القضية الوطنية وإعطائها دورا قوميا ووطنيا على المستوى الجيو إستراتيجي للمنطقة ، يرى المؤرخون الغربيون أن الأمير ظل يمثل التيار المعاكس للاتجاه الإستعماري كما بات يشكل تحديا وخطرا جسيما يهدد أمن واستقرار الوجود الفرنسي بالجزائر .

في حين تذهب دراسات أخرى إلى نفي صفة الوطنية عن الأمير خالد ، والتأكيد فكرة أنه المؤسس الحقيقي للحزب المرابطي بالجزائر (وأعني بذلك صحافة الكولون ) .

وقد كان طبيعيا أن أصطدم في هذا القسم بعدة مشكلات فهي على قلتها ، إما تضم روايات متناقضة فيما بينها أو يكتنفها الغموض ، وقد قارنت في هذه الدراسة بين عدة دراسات مختلفة وحاولت تصفية الأخبار و المعلومات التاريخية من مضاهها، مراعي في ذات الوقت تسلسلها الزمني والمكاني ومدى مطابقتها للواقع ، دون أن أغفل أهمية المرحلة واستراتيجيتها كونها أول مرحلة جربت فيها الجزائر أسلوبا جديدا على يد الأمير خالد .

ومهما يكن من شيء فإن الدراسات التاريخية كبقية كان شكلها ومحتواها لا تحتوي الحقيقة كاملة ، كونها معطيات وأحداث تفتقد إلى بعض الدلائل والبراهين المقتضية على حدودها وهو ما يعسر مهمة المؤرخ و الباحث في إثبات وجود أو عدم وجود واقعة من الوقائع واستخلاصها من مضامها ، ومن ذلك فلا نؤاخذ كثيرا إذا لم نتمكن من التدليل أو تأكيد وكذا نقي فرضية من الفرضيات أو حادثة من الحوادث لأن التاريخ معطيات وحجج كلما اقتقدنا لهذه العناصر غابت عنا الوسائل للإثبات.

تباين رؤى وتصورات أغلب المؤرخين حول الاعتقاد بفاعلية الشخصيات التاريخية ولا سيما التي كان لها دور هام ومؤثرا في صنع القرارات السياسية ، باختلاف وتباين المعايير والمقاييس التي على أساسها يصنف هؤلاء ، فإما أن تكون دينية ، سياسية ، دبلوماسية ، اقتصادية وهكذا تبعا لميولاتها واعتقاداتها وإذا كان التصنيف حسب الانتماء والنشاط فكذلك لابد أن يكون حسب القوة أو الضعف ، لكن الذي يشد انتباهنا وفكرنا هو أنه من الشخصيات ما تعدت نطاقاتها إلى مجالات الجمع بين كل هذه العناصر فأضحت همزة وصل تلقي عندها كل الاتجاهات.

والأمير خالد كان أحد هذه الشخصيات المهمة الفاعلة ، في توجيه الحركة الوطنية الجزائرية بمطلع القرن الماضي على إعتباره رائد ومؤسس نهج المساواة ، الذي كان يرى فيه الاتجاه الأمثل لتقويض النفوذ الفرنسي وضمان قدر من الحرية والتحرر للشعب الجزائري بتحديه ضغط الإجراءات الاستثنائية ، لأن الدعوة إلى التساوي بين الجزائريين والفرنسيين في المجالس المنتخبة ، كان البديل الوحيد للدعوة إلى الاستقلال وبخاصة أن الجزائر كانت تشهد ظروفًا خاصة في غمرة الأحداث السياسية و الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي كانت تعيشها.

وما من شك أن الحديث عن الأمير خالد ليس بالبسيط كون هذه الشخصية وإن بدت واضحة سهلة المثال لكنها في واقع الأمر غامضة وصعبة الفهم ، إلا من كانت بيده الدلائل والشواهد المادية ، لذلك فأني حكم سواء كان سلبيا أم إيجابيا يبقى حكما آنيا في انتظار ما يثبت العكس بدليل الاختلاف والتباين الذي توصل إليه غالبية المؤرخين و الباحثين في تاريخ الجزائر في الحديث و المعاصر من خلال اليوم الدراسي التقييمي لشخصية الأمير خالد الذي تم عقده في شهر نوفمبر 1986.



حيث لم يتمكن جموع الباحثين من الحصول على بعض البراهين بالإمكان استخدامها في إثبات أو نفي النظريات الكثيرة التي قيلت حول الأمير خالد، ومن ذلك لا يمكننا أن نتحاز إلى أي طرف مع أن قناعتنا وانتماءنا الثقافي والحضاري يظل إلى جانب الأمير ولعل إشكالنا لعصره في شكل تساؤلات على النحو التالي :

فبناء على المعطيات التاريخية والثقافية التي ميزت شخصية الأمير على اعتبارها الشخصية المحورية التي إلتقت عندها كل الاتجاهات الوطنية، الدينية، الاشتراكية، الليبرالية.. بالإضافة إلى تفاعل وتكامل الثقافتين في شخصه (الثقافة العربية و الفرنسية) ، من ناحية واتحاد الشخصية المدنية والعسكرية من ناحية أخرى، فالأمير جمع متناقضات كثيرة ووجد متفرقات على اختلافها وتباينها.

فإلى أي حد كانت الدراسات ناجحة في تشخيص المشكلات الرئيسية وفي الإتيان بأدلة تؤيد ما توصلت إليه النظريات حول الأمير ، رغم هناك من اختلافات بعيدة المدى بين ما تبناه مفكرون جزائريون ، وبين الذي اعتقده الغربيون في دراساتهم وتصوراتهم .

وعلى تقيض ذلك نجد أغلب الدراسات رغم اختلافها في أكثر من مجال ، لكنها تتفق بأن فئات اجتماعية جديدة قد تنشأ في المجتمع نتيجة تحولات سياسية وثقافية ، فهي تزيد في تأثيرها الاجتماعي بمقدار ما تصبح النشاطات التي تقوم بها، ذات أهمية حيوية للمجتمع عامة ، كما تنتج في الوقت المناسب تغيرات في النظام السياسي ، و في البنية الاجتماعية ككل ، وهي بلا شك ما لاحظناه في دراستنا للأمير خالد .

إذ لابد من تشخيص الأسباب الكامنة حول هذا الإنبعاث ، وهذه الإنطلاقة المتحددة للأمير ، وهي أحد الشواهد الهامة على التحولات التي عرفتتها الحركة الوطنية في شخصه و بداية استفاقة جادة ونهضة بعد سنوات طويلة من التماطل والتخاذل .

ولعل من أهم سمات هذه الدراسة ، أنها تتعرض وتنظر بعين الاعتبار إلى العوامل الفردية (النفسية ، الأسرية ، البيئية ) والمكتسبة في تحريك القدرات على التغير والإصلاح والتحديد ، والسؤال الذي نحدد به إشكالنا هو: كيف تمكن الأمير خالد أن يوفق بين ثقافتين ومجتمعين

وفكرتين نشأ من بيتين مختلفتين؟ ثم لما خاض الأمير معترك الصراع ضد الاستعمار وإدارته في الجزائر، وهل كان يدرك العواقب الناجمة عن هذا الإقحام النخبوي المتميز في توجيه مستقبل المسلمين الجزائريين، وما هو موضع الأمير من كل ذلك وهل كتب له النجاح في آخر المطاف؟

ولنا في هذا المجال أن نقدم بعض الافتراضات والتخمينات وجددتها مهمة لخدمة الموضوع وأساسا لهذه الدراسة كونها تساؤلات حول شخصية الأمير خالد، حاولت قدر المستطاع الإجابة عنها في عرضي للموضوع، وبخاصة في الدراسة الختامية لكل فصل ثم الخاتمة في آخر المطاف والتي منها:

ما هي ظروف إلحاق الأمير خالد بالثانوية الفرنسية (لويس لوغران) وبالمدرسة الحربية (سان سير) وهل كان ذلك بدافع جده عبد التادر؟

أكانت علاقته بالشيوعيين عن قناعة إيديولوجية أم كان إستراتيجية سياسية؟

هل كانت دعوته إلى المساواة مجرد وسيلة لحماية الحركة من القوانين الإستثنائية؟

ما هو دور الأمير في تفعيل وبعث حركة الشبان الجزائريين بمطلع القرن الماضي.

إلى أي مدى أسهمت جريدة «الإقدام» في بعث الوعي القومي الوطني في الجزائر؟

هل أيد الشيوعيون نجم شمال إفريقيا لأنه حزب عمالي؟

ما علاقة الأمير خالد بمصالي؟

هل رأى المؤرخون بنفس النظرة إلى شخصية الأمير خالد؟

ولو قمنا اليوم بإحصاء ما كتب حول الأمير خالد، لوجدنا أنه لم يمهل أي مؤلف أو باحث، أو مؤرخ، ليظهر لنا ما يمكن أن تكون عليه الصورة الحقيقية للشخصية الوطنية في هذه الظروف.

لأسيما إذا تفحصنا مولوده الإعلامي المتمثل في جريدة الإقدام التي وجدتها ذات أهمية خاصة



و مصدرا للتاريخ الجزائري لهذه الفترة ، وبالإضافة إلى ذلك كانت لسان حال تيار المساواة الذي كان يرأسه منذ العشرينيات من القرن الماضي ، والمعبر الحقيقي عن توجهاته السياسية والإيديولوجية، وقد استنبطت منها شهادات كثيرة للأمير خالد ودروسه في القومية والوطنية .

و للإشارة فإن جريدة الإقدام تفتقد إلى كثير من الأعداد الهامة ، و الجزء الأكبر منها و خاصة الذي يمتد إلى سنة 1919م مصور في أشرطة الميكروفيلم ، يكاد أغلبها لا يظهر بشكل واضح .

بالإضافة إلى ذلك اعتمدت على عدة جرائد هامة تعود بتاريخها إلى فترة الدراسة منها جريدة الدفاع للأمين العمودي ، و البصائر و الشهاب لسان حال جمعية العلماء المسلمين وجريدتي الحق الوهراني والمصباح وغيرها من الجرائد الهامة .

و إلى جانب ذلك فقد اعتمدت كذلك على جرائد الصحافة الاستعمارية، لإبراز دورها في تشويه الحقائق ، و إظهار تسلطها بالقضايا الوطنية و شخصياتها، حيث صور الكولون والرسامين الفرنسيين الأمير خالد و حزبه الإصلاحي في صورة الشخصية الضخيمية ، و أنه إنسان قد شوش السلام المعنوي الفرنسي في الجزائر ، و تتفق هذه الصحافة على أنه قاد الحزب الإصلاحي و ادعى التحدث باسم كل الجزائريين .

ومن هذه الجرائد نذكر: ليكو دالجي ، ليكو دورون ، لافريك فرانساز ، لأكسيون فرانساز ، لاديباش أوراناز ، لاديباش ألبيريان ... إلخ ، و من المراجع المهمة التي اعتمدتها في بحثي هذا كتاب المؤرخ قداش محفوظ الذي تعرض إلى دراسة مسيرة الأمير خالد فكانت دراسته قيمة في مجملها و لم يتحيز إلى أي طرف و ذكر الحقائق بكل أمانة ونزاهة. و من المراجع المهمة كذلك كتاب "الأمير خالد أول زعيم" للثنائي المؤرخ الفرنسي جلبار مايني و أحمد كولاكسي وهو مرجع عام و شامل لجوانب عدة لشخص الأمير منذ طفولته إلى وفاته ، رغم بعض النقائص و الفجوات التي ميزته كقضية أرسطوقراطية الأمير و حياته داخل الجيش .

أما بقية المراجع على اختلافها وتنوعها فقد تعرضت لشخص الأمير لا كدراسة قائمة بذاتها بل هي ومضات و آراء و أفكار طرحت شواهد و دعائم لدراسات أخرى كتاريخ الجزائر و

المغرب بصورة عامة أما طريقة تعاملتي معها فكانت حذرة جدا لاسيما ما تعلق الأمر بالدراسات  
الغربية لذا ارتأيت إلى محاولة تمحيص الحقيقة و استخلاصها من مضامينها متبعا أسلوب التحليل  
وفقا لتجربتي المتواضعة في حقل البحث العلمي ، لأن مثل هذه الدراسات لا تستدعي منا الخبرة  
فحسب بل الإلمام بأهم القضايا ذات الأهمية القسوى واكتساب الخبرة في هذا المجال والقدرة  
على التحليل والتمحيص والمقارنة والإستنتاج ، فالمؤرخون الذين يقومون بالدراسات العامة  
لم يكونوا ، إجمالا يهتمون بهذا النوع من هذه الأبحاث لأنها عملية تستلزم كثيرا من البحث  
والتركيز.

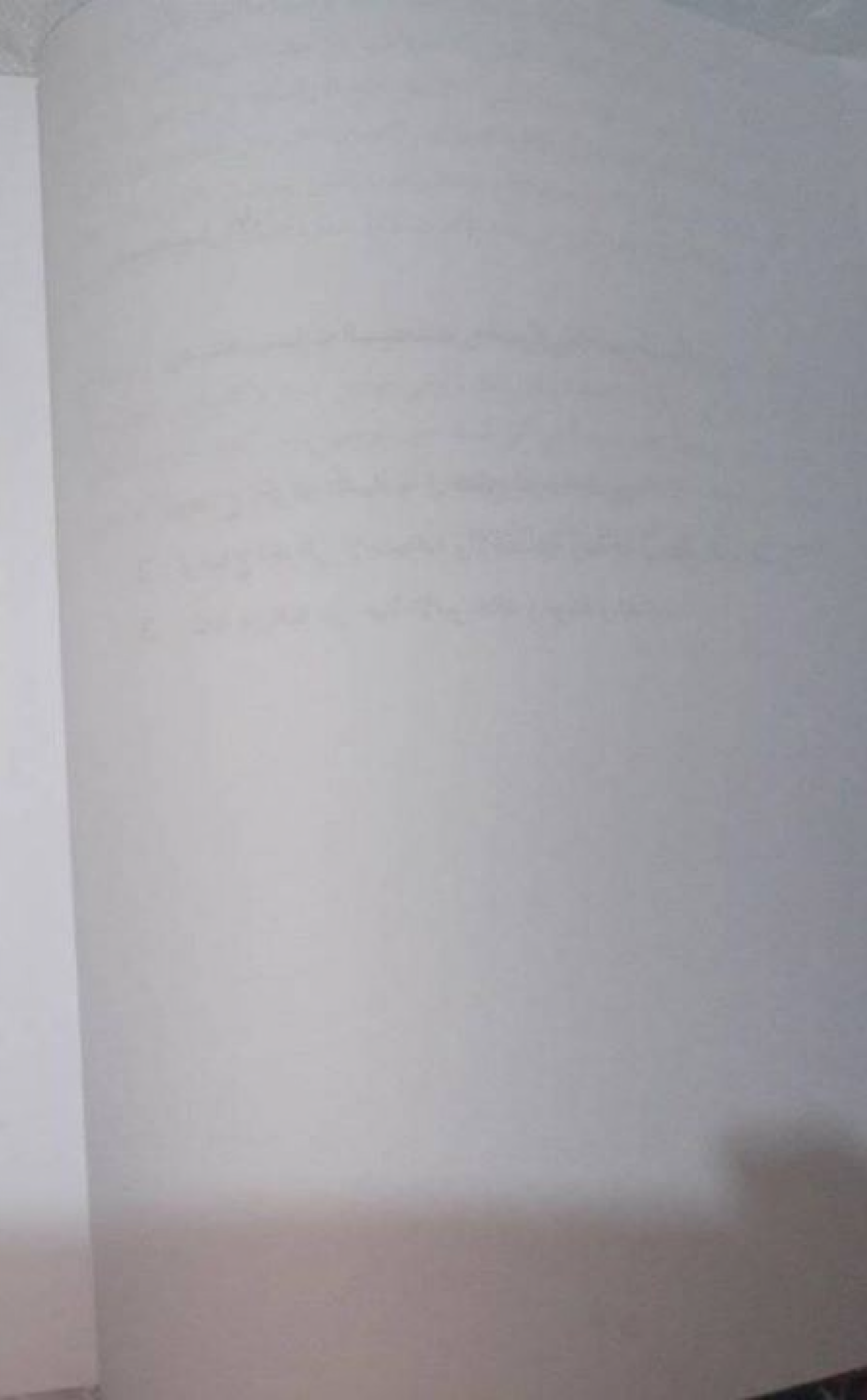
ولعل إشتغالي في البحث سيعزز لدي دون أدنى شك الرغبة في مواصلة البحث والإطلاع  
على أفكار الغير من دراسات متخصصة وغير ذلك ، وهي ميادين هامة لاكتساب التجارب و  
الخبرات والمزيد من الإطلاع ، ولست أدعي أنني أثبت على الموضوع من كافة جوانبه ، لكنني  
حاولت قدر المستطاع والإمكانات المتوفرة لدي ورغم المشاكل الكثيرة التي واجهتني أن أدرس  
شخصية الأمير خالد فهي تحتاج منا الكثير دون شك.



## الفصل الأول:

### إرهاصات العمل الحركي للأمير خالد:

- 1 أوضاع الجزائر السياسية في مطلع القرن العشرين.
- 2 أوضاع الجزائر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في مطلع القرن العشرين.
- 3 لمحة تاريخية من حياة الأمير خالد ( مولده و نشأته).





## 1 أوضاع الجزائر السياسية مطلع القرن العشرين:

اختلفت أشكال الإدارة الاستعمارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، إلا أن أهدافها ظلت واحدة تتمثل بصورة خاصة في أحكام السلطة والسيطرة على الجزائريين، حتى يتمكن من إخضاعهم وتحقيق استسلامهم، لأجل تمكين المعمرين من استنزاف عورات الجزائر، واستغلال أهاليها، ومن ثمة تقضي على انتفاضتهم بواسطة مختلف القوانين و الإجراءات الاستثنائية ذات الطابع التعسفي.

كما سعت فرنسا جاهدة للقضاء على المبادئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كانت سائدة قبل الاحتلال بالجزائر، حتى لا تبقى على شيء يكون سبيلا ودعامة لهذه الأمة، وما يجدر الإشارة إليه هو أن أعمال فرنسا المحسجة والمقننة لم تكن محل مصادفة أو عشوائية وإنما كان مخططا متقن النسيج، خيوطه نسجت على أشلاء الأبرياء العزل من الجزائريين، الذين ذاقوا وبيلات التشكيل والقهر والحرمان وكل أشكال الإبعاد والتهميش.

وحسبنا في ذلك عرض بعض الحقائق الهامة عن حالة الجزائريين خلال فترة الدراسة حيث لا توجد ثمة فروق جوهرية بين أعمال فرنسا والنازية وما سينته للعالم من خسائر هي الأكبر في تاريخ البشرية، فهي حتما سياسية تؤمن بالردع من خلال القوة وصولا لإخضاع الآخر لشروطه، ورغم كل شيء، لم تفلح أعمال فرنسا في تحميل وجهها القبيح الدموي.

وكما في نظرية الاستعلاء في النازية على أساس الجنس، هي في جوهرها متطابقة مع مفهوم الاستعلاء على أساس عرقي ديني، باعتبار أن الأغيار في مرتبة أدنى من الحيوانات فيحوز ويستباح كل ما لديهم من مال وعرض ودم لأنهم لا يستحقون الحياة أصلا، فكل هذه الأمثلة استوحاها الإستعمار الفرنسي وطبقها على الشعب الجزائري طيلة قرن وربع من الزمن.

ولما كانت انعكاسات هذه السياسة أمرا خطيرا على مصالح هذا الشعب وعنوانا للمتعصبية والبربرية، فقد كان لها وقعها على نفسية الأمير خالد قصارت لديه بنية أساسية في صياغة مطالبه إلى الإدارة الفرنسية، التي تعمل في طياتها معاني الحقد على المستعمر ورفض مؤامراته، وعلى الرغم من نضحيات الجزائريين إلى جانب فرنسا حيث توفي منهم في الحرب العالمية الأولى ما يقارب المائة ألف جندي وبزيد، فإن فرنسا كانت تقصر على تمجيس هذه الأمة وزرع ثقافة الشك والإلحاق، من خلال إصلاحات جوناك في فبراير 1919م، الذي كرس في مضمونه عدة



أكاذيب وأوهام كان قد التزم بتحقيقها الجنرال دي بورمون من خلال بيان 1830م الذي وقعه مع الداي حسين (1)، ولم تكن لتقف جرائم فرنسا أمام وطنية وتحمدي الأمير خالد، بل كانت له عوناً ودعامة للتهجم على مصالح الفرنسيين بالدعوة إلى المساواة بين الطرفين في الحقوق والواجبات من خلال مراسلاته إلى رئيس الوزراء الفرنسي، مذكراً إياه بشرعية مطالبه في الدفاع عن الأهالي الجزائريين (2).

ولتبيان هذه الحقائق وإبراز دور الأمير خالد في رص الصفوف والدعوة إلى الوحدة والتكامل، لا بد لنا أن نستعرض تطوراً كرولولونوجياً للأوضاع التي مرت بها الجزائر طوال وجود المستعم بها، وصولاً إلى تاريخ 1936م في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها السلبية على المجتمع الجزائري، كالمجاعة والتخلف المرض مقابل تنامي مداخل الكولون من عائدات الزراعة والصناعة والتجارة ففي الوقت الذي كانت تنادي فيه فرنسا بضرورة احترام مبادئ المساواة والحرية والأخوة، كشعار للديموقراطية والانفتاح طبقت في الجزائر عدة إجراءات إدارية وتنظيمية خاصة، الغاية منها الإبقاء على عبودية هذا الشعب وتسخيرها لخدمة مصالحها الحيوية.

كان ذلك منذ أن وطأت أقدامها أرض الجزائر سنة 1830م ورغم التعهدات والمواثيق التي أبرمت بين الطرفين والقاضية باحترام الشعب الجزائري في كرامته ودينه وأملاكه، إلا أنها كانت خدعة ناجحة، وطريقة لتوطيد سياستها الاستعمارية ذات الطابع الكولونيالي المستبد. فمن سنة 1830م إلى 1870م طبقت فرنسا في الجزائر نظامها العسكري على مختلف مناطق البلاد، وكانت السلطة التشريعية في هذه الفترة بيد الملك (3) الذي يتمتع وحده بحق التشريع في الجزائر أما الولاية العامة فكانت هي الأخرى عسكرية المنهج وارتبطت بطريقة مباشرة بوزارة الحرية الفرنسية، نبأ العسكريون فيها الوظائف السامية.

واعتمد الفرنسيون في حكمهم الجزائر في هذه الفترة على المكاتب العربية حيث استمال المحتلون بعض رؤساء الأسر الجزائرية وأغروهم بعدة القاب منها «شيخ العرب والباشاغا» يرأس كل مكتب ضابط فرنسي، وشكلت زيارة الإمبراطور نابليون الثالث (4) سنة 1865م لأهم المدن الجزائرية ما بين 3 ماي إلى 7 جوان دوراً أساسياً، عقبها تشريعه المعروف بسناتوس كولسلت في 14 جويلية الذي نص على: «أن الجزائريين رعسايا فرنسيون ولكنهم يخضعون لأحكام الشرع الإسلامي، فإذا طلب أحدهم الجنسية



الفرنسية فإنه يحصل عليها ولكن في هذه الحالة يصبح خاضعا للقانون الفرنسي وهكذا فإن الجزائريين قد أصبحوا فرنسيين من ناحية ورعايا فرنسيين من ناحية أخرى ، و قدر لهذا القانون أن يستمر مع بعض التعديلات من سنة 1919م إلى 1947م «<sup>(6)</sup>» ولما كانت باريس تضغط على الإدارة بالجزائر وفق عدة قرارات أهمها: قرار يشمل منصب حاكم مدني<sup>(7)</sup>، وبحسب هذه الإجراءات فقد انتقل نظام الحكم في الجزائر إلى المرحلة المدنية انطلاقا من 1871م، حيث أصبح دي غيدون أول حاكم عام مدني<sup>(8)</sup> يتلقى الأوامر وأصبحت السلطة التشريعية في الجزائر بمقتضى دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة تستند إلى قرارات البرلمانين وقسمت الجزائر داخليا إلى ثلاث ولايات في الشمال ومنطقة عسكرية في الجنوب، فكانت العملات مشكلة من عمالة الجزائر قسنطينة في الشرق وهران في الغرب ترأس كل عمالة عامل العمالة (الوالي) معين من قبل الهيئة العامة الحاكمة<sup>(9)</sup> وتتكفل كل منطقة بتسيير شؤونها الخاصة أما الحاكم العام فقد كلف بإيجاز المهام الكبرى كتمثيل الإدارة في الجزائر ويده كذلك تسيير الشؤون المدنية ، ماعدا العدالة والأشغال العمومية، إلى جانب ذلك له صلاحيات رعاية الأمن وحماية الحدود البرية والبحرية ويساعده في إعداد مهامه نائبه، أما مجلس العدالة فيضم فرنسيين منتخبين منهم واحدا وثلاثون عضوا في عمالة الجزائر، و واحدا وثلاثون عضوا في عمالة قسنطينة وسبعة وعشرون عضوا في وهران وجزائريين يقدر عددهم بستة أعضاء يعينون من قبل الوالي العام ، وفيما يخص المجالس المالية فهي مشكلة مما يلي:

اللجنة الأولى: وبها أربعة وعشرون عضوا يمثلون الكولون الفرنسي، ثمانية أعضاء عن كل عمالة

اللجنة الثانية: (الأهلية) وتنقسم إلى قسمين:

أ/ القسم العربي: ويتشكل من خمسة عشرة عضوا (خمسة لكل عمالة)

ب/ القسم القبائلي: ويتشكل من ستة أعضاء (أربعة لكل عمالة)، أما الهيئة الانتخابية فهي تشمل الفرنسيين البالغين خمسة وعشرون سنة والمقيمين بالجزائر، أما الهيئة الأهلية فعددها قلائل جدا. تنقسم العملات إلى بلديات لكل منها رئيسها الخاص وهي على الشكل التالي:

أ. عمالة الجزائر: وتضم المدينة، مليانة، تيزي وزو و الشلف

ب. عمالة وهران: وتشمل: معسكر، مستغانم، سيدي بلعباس وتلمسان

ج . عمالة قسنطينة: باتنة، عنابة، بجاية، قالمة، وسطيف، وسكيكدة<sup>(9)</sup>

والبلديات هي الوحدة الحقيقية والقاعدية في النظام الإداري الجزائري وهما نوعان من البلديات:

بلديات كاملة الصلاحيات وتمارس نفس الصلاحيات التي تمثلها البلديات في فرنسا، وهي تضم غالبية أوروية ورئيس البلدية أوربي منتخب وله مجلس بلدية منتخب هو الآخر من المعمرين، أما أعضاؤه المسلمون فيتم تعيينهم بمثابة مساعدين ومستشارين<sup>(10)</sup>، ولقد وضعت الإدارة الفرنسية مصير حوالي خمسة ملايين مسلم تحت تصرف الكولون، فأذاقوهم مرارة القهر والحرمان وسخروهم لخدمة أغراضهم الأساسية<sup>(11)</sup>.

وبلديات مختلطة تضم أغلبية جزائرية وأقلية أوربية، ويعدّ رئيس بلديتها موظفا فرنسيا يعين من طرف حاكم العمالة، ولهؤلاء الإداريون مساعدون ومستشارون جزائريون يعينون من قبل السلطات الفرنسية.

وإلى جانب البلديات الكاملة الصلاحيات والمختلطة، هناك نموذج آخر يدعى بالبلديات الأهلية وهي دواوير تشكلت انطلاقا من قانون سناتوس. كونسلت، التي سلمت إلى المدنيين والعسكريين الفرنسيين بمساعدة لجان بلدية مقربة من الإدارة الإستعمارية<sup>(12)</sup>

أما المناطق الجنوبية فقد كانت تدار من قبل عسكريين معينين بالمكاتب العربية وظلت هذه المناطق تمثل ديكتاتوريات فرنسية تمارس فيها أبشع المظالم وأشدّ إجراءات التنكيل والتعسف في حق الجزائريين الذين باتوا يعيشون حياة المعتقلات وكأهلهم بمعسكرات عقاب إلى جانب قيامهم بشتى أعمال السخرة<sup>(13)</sup> كما كان يسخر العبيد في أوروبا وأمريكا.

لعل الهدف الأساسي الذي كانت فرنسا تؤدّ الوصول إليه هو جعل هذه الأمة مقاطعة فرنسية بحثة، يجهل فيها الشعب الجزائري من تاريخه وثقافته ودينه، فتحقق بذلك فكرة الاندماج التي لازمها طوال سنوات طويلة، وما تجربة النظام المدني إلّا وجه آخر من وجوه الإلحاق والتسلط كالعسكري أو أشدّ منه وطأة، لأنه عزز أكثر مفهوم الإلحاق بمعناه الواسع، ففي هذه المرحلة عرفت الجزائر مرحلة التطبيق الفعلي لإجراءات الإضطهاد والتعسف واستحدثت إدارة



الإحتلال عدة مراكز للدرك عحصت لتعذيب الجزائريين وسنت عدة قوانين ومحاكم جنائية (14).  
لقد أصبح الرأي السائد خلال الفترة الممتدة من (1870م، 1898م) أنه لا لزوم لاعتبار  
الجزائريين كالفرنسيين، بل بالعكس فإن سياسة الإخضاع هي التي يجب أن تفرض عليهم.  
بحسب قانون الأهالي سنة 1874م الذي تمجده بموجب مرسوم 21 ديسمبر 1897م واستمر إلى عام  
1930م، وهو يحول لأربعة أصناف، الحق في إلحاق العقوبة بالأهالي كلما صدرت عنهم مخالفات  
وهم على النحو التالي:

— الوالي العام

— المحاكم الابتدائية الجزيرية

— محاكم الجنايات

— سلطة المتصرفين العدلية (15)

وتمثل هذا القانون في مجموعة من الإجراءات الإستثنائية التي فرضت على الشعب الجزائري  
و ينص على:

— منع الصحف وعدم تدريس اللغة العربية

— مصادرة أملاك الأهالي دون عرضهم على محاكم قضائية (16)

— معاقبة الأهالي لأدنى عمل قاموا به

— عدم التظاهر بكل مظهر إسلامي (17)

و إذا ارتكب الجزائري المسلم مخالفة كالتلفظ بعبارة معادية لفرنسا أو رفض العمل في المزارع  
الفرنسية، أو السكن خارج القرية أو الدوار بدون رخصة، أو فتح مدرسة أو مركز ديني دون  
إذن من السلطات الفرنسية، أو الإمتناع عن الحراسة المجانية للغابات فإنه من مهام الوالي العام  
انتهاج إجراءات عقابية ضده، كالنفي الإداري أو حجز أملاكه وتغريمه (18)

ومهما يكن من أمر فإن قانون الأهالي يعد من أدوات التسلط الاستعماري الفرنسي، و  
كانت الوسيلة التي حقق من خلالها أطماعه باستعباد الجزائريين وإذلالهم، إذ لا سبيل إلى ذلك

دون فرض القوة والبطش ولا يسعنا في ذلك إلا أن نستحضر مقولة الجنرال بيجو لقوله: « قبل أن نحكم ولستعمر يجب على الأهالي أن يقبلوا قوانيننا وهناك ألف دليل على أنهم لا يقبلوها إلا بالقوة وهذه القوة ستظل عاجزة إذ لم تؤثر في الأشخاص والمصالح، فإذا أمعنا في مراعاة الشعور الإنساني ربما نظل نظل الحرب في إفريقيا قائمة إلى الأبد وفي هذه الحالة لا نستطيع إدراك هدفنا».

ومن ذلك نستشف أهداف فرنسا التي جعلت من الأهالي الجزائريين أفراد خاضعين لسياساتها بفرض سياسة التعسف والقهر، غير آبهة بالضمير الإنساني، أو بكرامة هؤلاء الأفراد، لأن الغايات البرغماتية كانت تحكم منطق المستعمر إذ لم يعد لمفهوم الرحمة أدنى اعتبار، وأصبح قانون الأندجينا بعد الانتقال إلى النظام المدني سيفاً حاداً مسلطاً على رقاب الجزائريين، وليس لنا بداً من أن نبرز أهم مظاهره في الشكل التالي:

1. تكوين سلطة خارجية عليا خارقة للقوانين المدنية حاكمة بأمرها متحررة من كل الإجراءات الناتجة عن تمتع الإنسان بحقوقه الشخصية وعن كل مظهر لقاعدة الفصل بين السلطات.

2. تأكيد ضرورة القمع العاجل لكل مخالفة وذلك كعمل احتياطي لارتكاب ما هو أخطر.

3. إخضاع الأهالي بالقوة إلى نظام مماثل للنظام العسكري حتى يصبحوا كالولد القاصر أمام والده، أو حسب تعبير الكنيسة كالميت بين يدي غاسله.

ولعلنا نلمس ثقل هذا القانون على كاهل الجزائريين سيما وأن طريقة تجديده تمت في ظرف ساعات من قبل الحكومة الفرنسية، دون مباحثات أو معارضة أو استفهام لاعتقاد المعمرين أن الأمر يتعلق بتسوية أحد المسائل الأمنية العاجلة<sup>(19)</sup>، ومهما يكن فقد تجمعت صحيفة الإقدام بشدة ضد هذا القانون واعتبرته مخالفاً في شكله ومضمونه لقواعد الحق والعدل، خاصة أنه عرض الجزائريين إلى أنواع الاستغلال والاستعباد، من قبل نظام يدعى أنه ديمقراطي ويتساءل الأمير خالد في ذات المقال «أين هي قوانين حقوق الإنسان»<sup>(20)</sup>.

ونخلص في آخر المطاف إلى نتيجة هامة مفادها أن قانون الأندجينا أداة فعالة بيد المستعمر سعى من خلالها إلى إذلال الجزائريين ومحاولة تخطيط روحهم المعنوية حتى تنهار مقاومتهم للإحتلال ويقبلوا بسياسة الأمر الواقع، والاعتقاد بنظرية أن الاستعمار قدر محتوم لا يرد ووجب الصبر لإرادة الله والإيمان في مشيئته.



يعد قانون التجنيد الإجباري الصادر في 03 فبراير 1912م أحد الإجراءات الاستثنائية الأكثر وطأة وتعسفا على كاهل الشعب الجزائري طوال هذه الفترة وإن كنا نسلم هذه الحقيقة فعلى أن نسلم كذلك بأن أعمال فرنسا اتجاه الأهالي الجزائريين ، كانت كلها تجنيد وتستحير وبطش وتسلط ليس فقط بمطلع القرن العشرين لكن منذ أن حل الاستعمار الفرنسي بهذه الديار.

و للإشارة هو أن قانون التجنيد يختلف بعض الشيء عن باقي الإجراءات الأخرى من حيث الشكل، كونه يجبر المسلم على الاعتراف بأنه يقوم بهذا العمل العسكري إلى جانب فرنسا متطوعا و ليس مجبرا على فعله، طبقا لنص القانون الصادر

في 31 جانفي و 3 فيفري سنة 1912م<sup>(21)</sup> الذي ينص على ما يلي:

كل شاب جزائري يبلغ سن الثمانية عشرة سنة، عليه أن ينخرط إجباريا في صفوف الجيش الفرنسي، ومدة الخدمة تقارب ثلاثة سنوات ، ويظلون تحت تصرف وزارة الحرب الفرنسية في كل أمر تحتاجهم إليه. وقد يبقى في خدمتها لمدة طويلة تقارب ستة سنوات، ليتسنى له المشاركة في حروب فرنسا، في حين كان أبناء الكولون يجندون في سن الواحد والعشرون سنة، لمدة ثمانية عشرة شهرا فقط<sup>(22)</sup>، أصبح فيما بعد لا يؤدي إلا اثني عشرة شهرا<sup>(23)</sup>. وكان المحند الجزائري يتقاضى جراء خدمته هذه 250 فرنكا ومغضي وصلا بالإستلام، وقد يستبدل بشخص آخر أو يدفع الغني مبلغا ماليا للفقير ليذهب مكانه.

و للإشارة فإن قانون فبراير 1912م تعزز بقانون آخر يفرض الخدمة العسكرية على سكان الجنوب صدر في 05 مارس 1921م<sup>(24)</sup>. هذا ويذكر الأمير أنه زج بأغلب الأهالي الجزائريين في أتون الحرب العالمية الأولى ما نسبته 10 %، التي أخذت ترتفع تدريجيا فيما بعد رغم الاحتجاجات الكثيرة اتجاه هذه السياسة، وقد صاغ السيد مسيمي تقريرا جاء فيه: « إن الرجال الذين شاركوا في هذه العملية هم قليلون كثيرا حينما تقارب هذه الأعداد بألمانيا، لذلك فلإنني أطالب بأن يشارك الجميع من هم بالجزائر»<sup>(25)</sup>، بينما دعي السيد ليوتي وأتباعه إلى ضرورة خلق نظام كفيل بتدريب الأهالي في قبائلهم ، من أجل وضع نموذج جديد لجيش مشكل من البربر يقارب ثلاثمائة ألف مجند، سميت هذه الوحدة فيما بعد بفرقة الصبايحية الإضافية ، كما قرر في ذات الوقت إرسال عدد لا بأس به من أبناء العائلات الجزائرية الكبيرة على أن تستمر هذه الخدمة إلى نهاية الحرب.



وقد تمكنت فرنسا من تجنيد حوالي مئة وأثنى وسبعون ألف جزائري قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914م، في حين تذهب مصادر أخرى إلى أن الرقم الحقيقي لتعداد المجندين الجزائريين خلال هذه الفترة قارب مئتي وخمسون ألف مجند<sup>(26)</sup>، توفي منهم ثمانون ألف أي بنسبة 32% عكس ما كان ينشر من ادعاءات كاذبة في جريدة لافريك لاتين على أن عدد القتلى بلغ 7,247 ألف أوروبي و9,1600 أهلي أي بنسبة 2,50% في صف الأوربيين و0,65% لصالح الأهالي. فقط 21% من هؤلاء المجندين الجزائريين من كان يعرف القراءة والكتابة وقليلة منهم كذلك من كانت لها دراية لما هي على ضفة المارن، أما الباقي الآخر فكان يجهل تماما لما هو يقاتل لأنه نقل مباشرة من القوري إلى ساحة القتال<sup>(27)</sup>.

وقد صف الأمير خالد الحرب إلى جانب فرنسا بأنه إعلاء لمعاني البربرية والظلم، لأن الفرنسيين لم يراعوا معاني الإنسانية أو القيم والعدالة، عندما ساقوا الآلاف من الأبرياء للموت لأجل قضية لا تعنيهم، وفي سبيل فرنسا التي لا زالت تعدّهم بمجرد أهالي خاضعين<sup>(28)</sup> ليس لهم الحق في معارضة سياستها كما لم يعامل هؤلاء بنفس معاملة المجند الفرنسي حتى من ناحية المساواة في الرواتب أو إجراءات الإعفاء وللإشارة فإن الأمير خالد تمجّم علنية على السيد جون مورينو رئيس بلدية قسنطينة، حين ذكره بأنه منع ابنه<sup>(29)</sup> من المشاركة في الحرب العالمية الأولى إلى جانب فرنسا في حين حرص على تجنيد الجزائريين.

ولعل طبيعة قانون التجنيد الإلزامي المتناقضة<sup>(30)</sup> وما تحمله من إجراءات في غير صالح الأهالي، قد لاقى معارضة شديدة في أوساط الشعب الجزائري، ويذكر السيد أبو القاسم سعد الله أنه هناك أربعة أشكال اتخذتها المعارضة الجزائرية ضد التجنيد الإلزامي: «الشغب في الشوارع، أسلوب العرائض والوفود، الإحتفاء»<sup>(31)</sup>، ولاقت الظاهرة الأخيرة ترحيبا منقطع النظر إذ احتفى عدد كبير من الشباب من ندرومة وباتنة وغيرها من المناطق، وحتى «بني وري» عارضوا قانون التجنيد رغم قربهم الشديد من الإدارة الفرنسية.

في حين نصحت جريدة الحق الوهراني<sup>(32)</sup> الجزائريين بالهجرة إلى الخارج تجنباً لقانون التجنيد حيث قررت حيثئذ العديد من العائلات الجزائرية الهجرة إلى المشرق العربي وتحديدًا إلى سوريا غادروا مدينة تلمسان وبلاد القبائل وقسنطينة، وتذكر الإحصائيات أن حوالي ثمانية ألف شخص لبحث موضوع الهجرة الجماعية للجزائريين، يرأسها المسير المالي السيد باربادات وكان تقريره



حاشما وشديداً مما حثب آمال الفرنسيين<sup>(33)</sup>، وعلى الرغم من ذلك فقد نقلت فرنسا تحت عامل الضغط وظروف الحرب عدداً كبيراً من الجزائريين قدر به 270.000 بين جنود في الجيش وعمالاً في المصانع<sup>(34)</sup>.

و حاول بعض أذئاب فرنسا تبرير التجنيد الإيجاري لقول هانري أبو الخير الذي كان جنبها عضواً في مجلس العموم ما يلي: «... إن طلب إبطال التجنيد الإيجاري غاية مقصودة وهو الدفاع عن مصالح الجزائريين الأوروبيين.. ولكن تتجلى فوق هاتين المصلحتين مصلحة فرنسا، فيجب علينا أن نتحمل الضرر إن كان ثمة ضرر ما.. فطلب إبطال التجنيد يخالف لمصالح فرنسا التي نحن متعلقون بها»<sup>(35)</sup>.

ومهما يكن من شيء فإن قانون التجنيد الإيجاري كان وقعه شديداً على الأمة الجزائرية، لأنه سخر الآلاف من الشباب لخدمة مصالح فرنسا وأهل الذات الجزائرية التي تأتي أن تساق بالقوة، وتأتي الخضوع، فكان بذلك قرار الهجرة إجراء حكيماً وعادلاً مكن الكثيرين من الفرار أمام أمر قصري ظالم، ومن ذلك أشهر الأمير خالد سيفه لمعارضة هذا القانون واعتبره حرقاً للقوانين الدولية، ومساساً بحقوق الإنسان لأن الجزائريين قد أثموا واجبههم العسكري إلى جانب فرنسا فلا يحق لهذه الأخيرة معاملتهم معاملة الغرباء، بل لابد من مساواتهم في الحقوق والواجبات مع الفرنسيين، وكذا احترام قواعد العدالة لقوله: «... يكفي للدفاع عن مصالح فرنسا أن نساق إلى الحرب في الصفوف الأولى، لكن الأمر يختلف عندما يتعلق بحقوقنا...»<sup>(36)</sup>.

و أن الذي ينساق وراء قوانين ليست من صلبه فهو عبء<sup>(37)</sup> كما سعى الأمير خالد إلى خلق طريقة جديدة لتحسين أوضاع الجزائريين، النفسية، الاجتماعية الاقتصادية والذود عن مصالحهم الاستراتيجية<sup>(38)</sup>، و شجب القوانين الإستثنائية والمحاكم الجنائية، والحكم المطلق الذي تميز به الولاة والحكام الفرنسيون في قراراتهم، وكذا القوانين التي كان

معمول بها والمتعلقة بمراقبة الغابات والمياه، وعدم السماح للأهالي بالاستفادة منها بشكل مجاني، فقد كان هذا الأخير يدفع أموالاً طائلة جراء حصوله على بعض من الخطب أو قليلاً من الفحم<sup>(39)</sup>.

وتميز الوجود الفرنسي للجزائر بفترتين متباينتين، الفترة الأولى الإحتلال العسكري المبني على الإمتلاء على الأرض الجزائرية وسكانها خاصة بعد صدور مرسوم الإلحاق الرسمي للجزائر سنة 1834م، حيث قام الشعب الجزائري أثناءها بمقاومات شعبية مسلحة عديدة تحت راية

الطرق الدينية والروايات، على أساس ديني لا يقبل المساومة ولا يقبل العيش تحت راية المستعمر، وأما الفترة الثانية فقد تميزت بزيارة لجنة التحقيق لمجلس الشيوخ الفرنسي التي كان يرأسها جول فيري، مهمتها القضاء على الشخصية الجزائرية الإسلامية، وذلك بتعليم لغة المستعمر بدل اللغة العربية وخلق جبل يدافع عن الثقافة الفرنسية، وفتحت بابا لتحنس للمثقفين. وإذا عدنا إلى الحديث عن المقاومات الشعبية في العقدين الأولين من الثلاثينات والأربعينات من القرن التاسع عشر، فإننا سنستعرض حتما مقاومة الأمير عبد القادر منذ 1832م وإلى 1847م بعد نضال طويل ضد الغزاة الفرنسيون، حيث نحاض ضدهم عدة ثورات منها ثورة المقطع، السكاك وغيرهما، وأسس دولته الحديثة في ظرف سنتين، تعتبر عنوانا للأمة الجزائرية الضاربة في عمق التاريخ، وقد لحق بمقاومة الأمير عدة مقاومات أخرى كثورة المقراني والحداد وأولاد سيدي الشيخ وغيرهم، التي كانت

تتركز على العقيدة الإسلامية، وعموما فقد اتصفت المقاومات الشعبية بعدة مميزات وخصائص منها:

أن زعماء هذه المقاومات تنقصهم فكرة التخطيط وتعوزهم الأسلحة والمعدات الكافية، رغم اندفاعهم بفضل عاملي الدين والوطنية، وهما سلاحان معنويان هامين لهذه المرحلة.

أعدت حركة المقاومة الشعبية ثقل وتنقلص شيئا فشيئا نظرا لتزايد ضغط المستعمر ماديا وبشريا، وممارسته لسياسة البطش والإبادة اتجاه الأهالي الجزائريين، رغم أن حركة المقاومة قادتها شخصيات لامعة وبرحوازية، غير أن الذين إحترقوا بها هم جموع العمال والفلاحين (شيوخ وشباب).

ومهما يكن من شيء ورغم ادعاءات الكتاب الفرنسيين الذين حرصوا على ترسيخ فكرة أن نضال الجزائريين إنما كان بدافع اقتصادي محض، أي أن المجاعة والفقر المدقع هما اللذان جعل هؤلاء يقاتلون الفرنسيين، متكررين في ذات الوقت للوابع الديني والباعث الوطني اللذين هما دعامة المقاومة الجزائرية، بهدف إفراغها من محتواها وأبعادها المقدسة، مظهرين الجزائريين بمظاهر مختلفة منها: التعصب والانغلاق والانطواء، ورفض ثقافة الآخر وأن الجزائري لا يثور إلا بدافع الجوع، أو بتأييد قوى أجنبية فاتهموا المقراني والحداد والأمير عبد القادر بعمالتهم للبروس الألمان، وللدولة العثمانية، واتهموا آخرين بعمالتهم للإنجليز لتقليل من دورهم حتى



تعظم شعورهم، وتقضي على تكتلهم الحيوي. مواطنيهم ومناصريهم، ومن ذلك أمكنها خلق  
فجوات للزرع الشكوك والفوضى،

لذلك اختار بول أزان أثناء كتابته عن الأمير عبد القادر عنواناً ضمنه: «الأمير عبد القادر  
(1808م - 1883م) من التعصب إلى الإسلام إلى المواطنة الفرنسية»<sup>(40)</sup>.

لا تختلف كثيراً المقاومات الشعبية في القرن التاسع عشر عنها بمطلع القرن العشرين، لأن  
الأهداف تكاد تكون واحدة على رغم اختلاف الحقبة الزمنية والأشخاص لأن الاستعمار  
الفرنسي واحد، فهو يحاول قدر المستطاع وبأقل التكاليف أن يبقى على أفكاره ومعتقداته  
راسخة في أذهان الأهالي، وإن كان حساب إيديولوجياتهم وفلسفاتهم في الحياة، ولو كلفه ذلك  
ممارسة القوة ضدهم، وبما أن الفرنسيين واجهوا مقاومة عنيفة من قبل الجزائريين، فإن كتاباتهم  
ركزت كثيراً على دراسة نقاط القوة والضعف في ردود أفعال الأهالي، فتشكل لديهم رصيد  
معلوماتي هام، خاصة لما أدركوا تأثير الدين الإسلامي والطرق الصوفية في تحريك الضمير  
الجزائري ودعوتهم إلى الالتفاف حول القضية الوطنية<sup>(41)</sup>.

وعلى الرغم من فشل معظم المقاومات الشعبية التي تخللت القرن التاسع عشر في تحقيق  
نتائج مؤثرة في الواقع الذي كانت تعيشه الجزائر إلا أنها نجحت ولو بشكل ضئيل في تغيير  
ذهنيات واعتقادات المجتمع الجزائري، الذي تعززت لديه قناعات ضد الاستعمار واعتقاداً  
راسخاً في محاربة العدو واستنصاله من جذوره، ولعل من المقاومات الشعبية التي ظهرت بمطلع  
القرن العشرين<sup>(42)</sup> التي تشكل هي الأخرى وجهاً من وجوه دفاع الجزائريين ضد الظلم والقهر  
والاستعباد نذكر أهمها ما يلي:

ثورة عين التركي سنة 1901، وتعرف أحياناً بثورة مليانة، وأحياناً أخرى بانتفاضة المرغريت  
<sup>(43)</sup> حيث ثار سكان قرية أدلية بالقرب من مدينة مليانة<sup>(44)</sup>، وأعلنوا الجهاد ضد الفرنسيين  
وذهبوا إلى الانضمام إلى مقاومة بوعمامة الذي كان ما يزال في حالة ثورة وتعود أسباب هذه  
الانتفاضة إلى عدة أسباب منها:

أوضاع الجزائريين الاقتصادية الصعبة القاسية.

في الوقت نفسه يتهم أسقف كنيسة الجزائر زعيم الثورة بن الحاج بالتعصب لقوميته

بالإضافة إلى تبنيه أفكار الجامعة الإسلامية، وكلها عوامل أدت إلى اندلاع هذه الثورة. وانقسمت الإدارة الفرنسية بعض المخبرين الإنجليز بتحريرهم لعدة انتفاضات وذلك بتوزيع السلاح على الجزائريين لخلق حالة لا استقرار في الجزائر، ومحاولة إرباك النظام الفرنسي. كما رشح الكولون فكرة العامل الديني والوطني من خلال عدة مقالات تضمنتها صحفهم التي تذهب إلى أبعد من ذلك حين تنهم الجزائريين أنهم لا يفقهون التعامل الديمقراطي السلمي، بل مهم الوحيد هو إثارة الثورات والفوضى لا غير<sup>(46)</sup>.

فيقدر ما كانت ثورة عين التركي الصاعقة التي حلت بالنظام الفرنسي، كانت إلى جانب ذلك عاملاً مهماً و أساسياً بالنسبة له، حين نبهت هذه الأوساط إلى مستقبل الجزائر ومحل سياسة الإدماج والثمار التي حققته في ضوء حالة لا استقرار التي تعيشها الجزائر، الأمر الذي جعل المجلس الوطني الفرنسي يخوض في نقاشات حادة لتطرح من جديد فكرة أن «الجزائر مستعمرة فرنسية وليست امتداداً لها»<sup>(47)</sup>، وناذت إلى ضرورة تبني نظام خاص للجزائر يمنح الأهالي بعض الحقوق في الضرائب والعودة إلى العمل بالقضاء الإسلامي لإزالة أسباب السخط وكسب الأهالي.

من جهة أخرى تسببت ثورة عين التركي في ظهور نظام خاص، يعرف بالمحاكم الرادعة بمقتضى قرار 20 مارس و 28 ماي لسنة 1902م، وهي قوانين أضيفت إلى الإجراءات الاستثنائية التي عاشتها الجزائر، إذ لم يكن للجزائريين حق الاستئناف للأحكام وأعطيت سلطات المحاكمة والنفي والطرء، والسجن إلى الحاكم العام ومساعدته (أي العودة إلى نظام ما قبل 1870م)، ورغم المعارضات الشديدة التي كانت ضد هذه السياسة إلا أنها ظلت دون جدوى.

ثم كانت ثورة عين بسام سنة 1906م، وهي سلسلة من أحداث متعاقبة متصلة كانت لها أصداء قوية في عقول الجزائريين، التي أظهرت دون شك حالة الغليان التي كانت تعيشها الجزائر خلال هذه الفترة من تاريخها، ورفض الأهالي المتمسكين بقوميتهم العربية والإسلامية لكل تدخل أجنبي يحد من سيادتهم، لذلك وقعت عدة هجومات على مراكز الدرك الفرنسي ثم انتشرت إلى باقي القرى الجزائرية الأخرى<sup>(48)</sup>.

أما أسباب هذه الثورة فتكاد تكون مجهولة على الرغم من أن الإدارة الفرنسية كانت ترجعها إلى انتشار الأفكار القومية والجامعة الإسلامية، وتصرّ كثيراً على فكرة التعصب. ومهما يكن



فإن دواعي هذا السخط مرجعه إلى رفض الجزائري التحلي عن معتقداته وأفكاره، و لأجل هذا فقد ستّت الإدارة الفرنسية إجراءات اضطهادية جديدة تعرف «بمنشور جولا» أرسلها بنفسه إلى رؤساء العمالات الثلاثة عندما كان حاكما عاما للجزائر، حتّ فيه على ضرورة غلق المقاهي المشتبّه فيها، ومنع المهرجانات الجزائرية المشكوك بأمورها، وأن يسحبوا رخص حمل السلاح، وأن يسحبوا كل جزائري غير موثوق به، ثم صدر بعده في عام 1908م قرار بمنع فيه الجزائريين من الحج إلى مكة المكرمة بحجة وجود داء الطاعون والكوليرا بالمشرق العربي، والتجدير بالذكر هو أن فرنسا كانت تتحين كل الفرص لإذلال الجزائريين والحد من نشاطهم المعادي لها.

لقد كان نشاط الإنجليز التوسعي الاستعماري في إفريقيا حافزا ودافعا قويا لهم

ليبعثوا وينشطوا توسعهم بالصحراء الكبرى الجزائرية، فكانت مهمة الضابط «فلاترز»<sup>(48)</sup> في أكتوبر 1879 في رحلة استكشافية هدفها مدّ طريق صحراوي من الجزائر إلى النيجر ثم تشاد، وقد تشكلت هذه البعثة من مائة وخمسون شخصا من بينهم خمسة وعشرون فرنسيًا، لكن مقاومة سكان التوارق عرّقلت وأعاقت هذه المهمة لتستأنف ثانية في 04 ديسمبر 1880 باتجاه منطقة الهوقار حيث قتل الضابط فلاترز في 16 فيفري رفقة عدد كبير من الفرنسيين في أحد مداشر المنطقة وشكلت هذه العملية منعطفا حاسما وخطيرا بالنسبة لمستقبل استكشاف المنطقة من قبل الاستعمار الفرنسي، وعجّلت بسقوط ضحايا آخرين منهم ثلاث رهبان (ريشارد و بويلار و مورا)<sup>(49)</sup>.

ولهذا السبب اهتم الفرنسيون بإنشاء مراكز عسكرية متوغلة في أعماق الجنوب فيما بين 1893م، 1894م، وشهدت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر رحلات كثيرة إلى الصحراء وأشهرها رحلة إميل جنتل وفولي شانوان و فورو بين 1895م إلى سنة 1900م، وكانت بشري حلول القرن العشرين بالنسبة للاستعمار الفرنسي في الجزائر هو احتلال عين صالح نظرا لأهمية التوسع في الجنوب، ثم ازداد زحفهم نحو منطقة توات و الهقار ثم تميمون، وأصدرت عدة قرارات لتنظيم الإقليم الصحراوي مؤقتا ومما تضمنته هذه القرارات ما يلي:

1/ في انتظار التقنين النهائي للإقليم الصحراوي لا بد من إنشاء إدارة ملحقة للشؤون الأهلية متصلة بقائد ناحية الجزائر بالنسبة لمنطقة توات وإلى ناحية الجنوب الوهراني.

2/ إنشاء ملحقات في عين صالح وفي إيغلي تتضمن تعيين:

• ضابط للشؤون الأهلية برتبة نقيب.

• نائب برتبة نقيب أو ملازم.

• تعيين مترجم وعووجة وكاتب<sup>(56)</sup>.

من جهة أخرى عاض التوارق معركة ضد الفرنسيين تسمى بتيت المشهورة في 7 ماي 1902م، ثم أخضعت منطقة الساورة من قبل الفرنسيين سنة 1903م، أما سنة 1904م فقد عُززت بتنظيم عملية الدفاع عن منطقة الجنوب الغربي وإنشاء هياكل جديدة لمواجهة غزو القبائل للقوات الفرنسية، ثم ازداد التوسع نحو تندوف ثم إلى أدرار سنة 1905م<sup>(57)</sup> وكانت المفاوضات التي أعقبت مؤتمر الجزيرة سنة 1906م قد منحت السلطات الفرنسية صلاحيات واسعة لمراقبة الحدود الجزائرية المغربية. واهتم الفرنسيون خلال عمليات استكشاف الجنوب بدراسة الإمكانيات الاقتصادية التي تتوفر عليها هذه المناطق والتعرف على المظاهر الجغرافية والتضارسية وحتى المناخية.

وللإشارة فقد وقعت عدة انتفاضات بمنطقة الأوراس ما بين سنتي (1916م - 1917م) كانت بدايتها انتفاضة 10 نوفمبر 1916م بسبب رفض أهالي المنطقة لقانون التجنيد الإجباري واتخذت هذه الأحداث أحواء خطيرة في كامل الجنوب القسنطيني<sup>(58)</sup>، للتوسع فيما بعد إلى حدود مدينة بركة في 12 نوفمبر وخلف ذلك نحو ثمانية عشرة قتيل، عندما تم إختيار حوالي ألف وخمسمائة رجل من المنطقة لأداء الخدمة الوطنية، ثم انتشرت الفوضى إلى ناحية الأوراس الشرقي والجبال الواقعة بين عين كرشة وعنشللة، مما جعل السلطات الفرنسية تستدعي ستة آلاف سنغالي للتدخل بواسطة عمليات عسكرية تحسرت فيها فرنسا خمسة عشرة قتيل وثلاثون جريح، بينما حُسر المسلمون مائة قتيل.

وقد استنصر السيد كليمنصو يوم 16 نوفمبر 1916م عن أسباب هذه الأحداث فرد عليه وزير حربية بقوله: «لقد حلت محل الحماس، الذي قام في بداية الحرب كراهية تزدد شيئا فشيئا للخدمة العسكرية، تلك الكراهية التي أدت إلى خسائر كبيرة بين الجنود والقناصة الجزائريون»<sup>(59)</sup> فكبت حريدة الإقدام حول هذه الوقائع ما يلي: «في سنتي 1916م و1917م أحرق



الأهالي الذين ثاروا ضد تجنيد أبنائهم، وإرسالهم إلى الخناق وشووا ولعنوا.. وما تزال فضائع  
بلزمة ماثلة في الأذهان ونحن نعلم ماذا نستطيع القيام به، هذه الجيوش التي تطلق العنان  
لغريزتها الحيوانية» (54).

ولعل الجدول الآتي يوضح أهم المناطق التي ثارت في هذا التاريخ:

البلديات الممتزجة	عدد الدواوير المعتبرة بتعداد الثالثرين	مجموع سكان البلدية الممتزجة	سكان الدواوير الثالثرين	عدد الثوار	الدواوير التي سرت إليها العدوى في زعمهم
بريكة	8 من جملة 13	48139	29207	2463	
بلزمة	3 من جملة 13	41288	8448	142	1
عين توتة	3 من جملة 14	31337	8450	؟	3
عين القصر	0 من جملة 15	27671	0	0	4 أو 5
خنشلة	2 من جملة 18	65345	8267	9 أو 61	
الأوراس	1 من جملة 15	34326	6437	290	
مجموع البلديات الممتزجة المست لدايرة باتنة	17 من جملة 92	248106	68889	2904 أو 2965	
المجموع:	21 أو 22 من جملة 113		74708		8 أو 9

(55)

2 أوضاع الجزائر الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية مطلع القرن العشرين: ليس لنا في  
هذا المجال إلا التشهير بالسياسة التعسفية اتجاء الجزائريين الذين عانوا ويلات القهر والتسلط  
، منذ أن وطأت أقدام المستعمر أرض الجزائر، وحسبنا في ذلك تبيان الحقيقة المؤلمة التي ذاقنا بها  
صدور الأهالي الجزائريين طوال هذه الفترة من التاريخ ، سيما وأنهم ذاقوا كل أصناف الاستعباد

والحرمان، وقاموا بكل أنواع أعمال السخرة وعانوا المجاعة والجهل والإبعاد والإبادة الجماعية بحجة نشر رسالة الحضارة والتقدم المزعومة وبدافع الحق الأعمى ضد الإسلام والمسلمين على أن الجزائريين ينتمون إلى السلالة المستضعفة المتخلفة التي هي بحاجة إلى من يشقها ويرسخ فيها معاني التربية الصادقة<sup>(58)</sup>، ومهما يكن من أمر فإن الإطار العام للمجتمع الجزائري أثناء فترة الاحتلال عرف تجمعين أساسيين هما:

المجموعة الأولى: شكلتها الجالية الأوروبية التي تمكنت من السيطرة على أهم النشاطات الاقتصادية في البلاد وأصبحت تحتل مركزاً اجتماعياً هاماً غالبيتهم من الإقطاع في الريف والرأسماليين في المدن، وميزة هذه الفئة التعصب وإشاعة الرعة العنصرية الشديدين ضد الجزائريين.

المجموعة الثانية: وهي تشكل من الشعب الجزائري الذي يحتل المركز الأسفل من السلم الاجتماعي، تعيش على هامش الحياة، وتعاني صنوف الحرمان والفسق<sup>(57)</sup>، أي الجزائريين دون الأوروبيين وهما طبقتان أحدهما طبقة عاملة وتضم الأغلبية الساحقة من الجزائريين (فلاحين وعمال) في الريف يشكلون 91% من مجموع السكان، أما الطبقة الثانية وهي الفئة المتوسطة من التجار وأقلية مثقفة من ذوي المهن الحرة وبعض الموظفين في إدارة الاحتلال وكذا من ملاك الأراضي في الريف<sup>(59)</sup>.

وكان من جملة التحقيقات التي خصصت لدراسة أوضاع الجزائر الاجتماعية أنه من بين أربعة ونصف مليون مسلم في الجزائر، أربعة ملايين لا يملكون شيئاً من الدنيا، وقد جاء على لسان المفكر الإسلامي شكيب أرسلان ما يلي: «... لا غزو بعد هذه البراهين الجازمة التي لا تقبل أدنى جدال، أن يبقى أربعة ملايين ونصف المليون نسمة مسلمة هناك في الجزائر لا يملكون سوى فقير، ويعيشون بأجرة عملهم اليومي، أو بالأحرى لا يعيشون»<sup>(59)</sup>.

ومهما يكن من شيء فإن أوضاع الجزائريين عطلت القرن العشرين كانت القاهرة ولا تبعث على الارتياح على خلاف بعض الدراسات التي تذهب إلى القول: «أن فرنسا أرخت على البلاد السكينة وأكسبتها نظاماً ونجاحاً مادياً، غير أن هذه المنافع والفوائد التي أتت بها السيادة الأوروبية في الأقطار الإفريقية كما في غيرها من الأقطار الشرقية كان من شأنها أن خلقت نوعاً جديداً من الوحدة والتضامن والتماسك بين أهل البلاد، حتى غدوا جميعاً على مستوى متماثل في الإجماع على شأنا الفاتح الأوروبي»<sup>(60)</sup>.



ولنا أن تتساءل بدورنا أين هو التقدم والسكينة التي جاء بها الأوربي لأهل البلاد الجزائرية، غير الموت والدمار، فالذي يستنطق الأرشيف ويجالس كبار الذين واكبوا جرائم فرنسا، يستشف دون شك معاني البربرية التي ابتليت بها الأمة الجزائرية.

ونتيجة لهذه الظروف القاسية التي عاشها الجزائريون، فإن تعداد السكان عامة ظل يتراوح مكانه على الرغم من الارتفاع المحسوس الذي عرفه منذ سنة 1876 م .

كما هو مبين في الجدول التالي:

السنة	الأهالي	المعمرون الأوروبيون
1856	2.328.091	159.282
1872	2.125.052	279.691
1891	3.577.063	530.894
1901	4.098.955	640.976
1906	4.447.788	680.263
1911	4.740.525	752.043
1921	4.926.783	814.520

(61)

#### جدول يمثل نسب الأهالي و المعمرين ما بين 1856م إلى 1921م

ويظهر لنا من خلال هذا الجدول أنه على الرغم من أن نسبة الأهالي تفوق بكثير فئة المعمرين الأوروبيين لكن هذه الأقلية ظلت مسيطرة بفضل إمكانياتها المادية ووسائلها التقنية كما لم يعرف تعداد سكان الجزائر تطورا كبيرا بسبب الممارسات والإجراءات الإضطهادية التي طبقتها فرنسا، وظل معدل النمو مثلا بالجزائر العاصمة ما بين 1931 إلى 1936 لا يتعدى 7.9 % ، و قد نبّه المجلس البلدي سنة 1932 إلى هذه الحالة الاجتماعية التي تزداد سوءا وبخاصة في صفوف العجزة والفقراء الذين يفتقدون لأدنى شروط الحياة<sup>(62)</sup>.

ونقل من انعكاسات الأوضاع السياسية على الجانب الاجتماعي، تدهور مستوى معيشة  
العاملين الجزائريين ونقشي ظاهرة المرض والمخاض مما جعل الجزائري يفضل الفرار إلى ديار الغرب  
على البقاء بوطنه.

والدراسة الجانب الصحي والنفسى للجزائريين خلال الاستعمار الفرنسي، لا بد من الوقوف  
والتمعن جيدا في أوضاع الجزائري الاقتصادية المتأزمة التي أثرت سلبا على نشاطاته الاجتماعية،  
بما عثر وضعا يصعب التغلب عليه ولنا في ذلك أن نستعرض بعض ما جاء في الوثيقة التي  
أصدرها حزب حركة الانتصار حول الوضع في الجزائر<sup>(61)</sup> لقوله: «مع أن نظام المساهمة  
الفلاحية كان قائما في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي، فإن الإقطاعية الزراعية الإستعمارية  
أثرت هذه الجماهير إلى الحضيض الأدنى من الحياة حتى أصبحوا يمثلون ضعفا جسمانيا  
معرضا لكل أنواع الأوبئة... إن العمال الفلاحين في الجزائر لا يتناولون من الكلوريات إلا  
ثلث ما يتناوله العامل الأوروبي منها»<sup>(62)</sup>.

ولمعا هذه الحالة فقد عانى الجزائريون الكثير بسبب الأمراض الفتاكة مثل (مرض السل،  
الزهرى، التيفوس...) <sup>(63)</sup> ويذكر توفيق المدني أن الحاكم العام موريس فيوليت أشار في أحد  
كتبه إلى تدهور الحالة الصحية للجزائريين إلى جانب التقارير العسكرية التي تتعرض بالدراسة  
إلى حالة الشباب الذي لم يقبل دمجهم في الخدمة العسكرية، فمن بين ثمانية عشرة ألف وستمئة  
وسبعة شاب تم تصريح حوالي ثمانية آلاف ومائتي وثمانية وستون شاب لسوء حالتهم الصحية.  
بالإضافة إلى وفاة العديد من الأطفال في مقبيل العمر مقارنة بأطفال المعمرين، يضاف إلى  
ذلك قلة المستوصفات وعدم صلاحيتها لتقديم العلاج المناسب<sup>(64)</sup>.

وعموما فإن الحالات المستعصية من الأمراض مرجعها بالدرجة الأولى للحرمان الاجتماعي  
وسوء التغذية المزمن في المدن والأرياف الجزائرية، فبعدما كان كل جزائري لديه خمسة قناطر  
من الحبوب خلال سنة 1871م تناقص ذلك إلى أربعة قناطر سنة 1900م ثم أصبح قنطارين  
ونصف قنطار من الحبوب سنة 1940م<sup>(65)</sup>، من جهة ثانية ترجع الدراسات الديموغرافية<sup>(66)</sup>  
أسباب تدهور المستوى المعيشي للجزائريين إلى ارتفاع معدل النمو الديمغرافي قبل 1914م وفقد  
المخطط التالي:



السنة	النسب
1861	2.733.000 م ن
1891	3.577.000 م ن
1921	4.923.000 م ن

كما تعدّ ظاهرة الهجرة الجزائرية نحو الخارج أمرا منطقيا وحتميا نظرا للأوضاع القاسية التي واکبها الجزائري في ظل نظام إستعماري زجري لا يعرف الرحمة والشفقة، ويمكننا تصنيف أسباب هذه الهجرة إلى ثلاثة عوامل رئيسية:

أهمها الأسباب الاجتماعية والاقتصادية ، مما أدى إلى استفحال ظاهرة الهجرة الجزائرية نحو الخارج وفقدان الجزائري لأرضه لصالح الأوربيين <sup>(69)</sup> وتسخيرهم عمالا وفلاحين عليها، من جهة أخرى فإن اقتصاد الجزائر ظل اقتصادا استغلاليا تابعا لفرنسا، وكان لهذه الظاهرة عواقب سلبية وحتمية كتراجع عائدات الإنتاج الزراعي الذي أصبح لا يفي حاجات السكان حيث انخفاض محصول الحبوب من 19.6 مليون قنطار ما بين (1901م إلى 1910م) إلى ستة عشرة مليون قنطار ما بين (1921م إلى 1930م) وتراجعت الثروة الحيوانية بنسب كبيرة تبعا للجدول المبين أدناه:

السنة	عدد رؤوس الأغنام
1887	أكثر من 10.000.000 رأس
1887 1917	8.000.000 رأس
1923	أكثر بقليل من 5.000.000 رأس
1927	5.000.000 رأس

(70)

أما بالنسبة للقطاع التجاري فقد سيطر الكولون على التجارة الداخلية والخارجية والخدمات مما سمح بتزايد نسبة المعمرين الفرنسيين في المدن بسبب تطور هذا القطاع على الشكل التالي:

. % 63.6

1986

. % 65.6

1904

. % 63.6

1926

أما في المجال الصناعي لم تكن في الجزائر صناعة ثقيلة وإنما صناعات فلاحية وغذائية تخدم بالدرجة الأولى الزراعة الأوروبية حيث بلغت المؤسسات الصناعية سنة 1901م إلى 10307 يضاف لحملة المشاكل الاقتصادية السابقة التوزيع غير متكافئ للميزانية وثقل الضرائب القانونية والدينية مثل الزكاة والعشر وضريبة السخرة كالحراسة الليلية دون أجر.

وقد رافق هذه المشاكل الاقتصادية عوائق اجتماعية منها كبر حجم الأسرة الجزائرية وارتفاع محسوس في عدد سكان الأهالي ما بين 1886م إلى 1921م<sup>(1)</sup> مما حتم على الكثير من الأفراد البحث عن العمل لتحسين وضعياتهم.

و كان للحرب العالمية الأولى دور هام في فتح باب الهجرة نحو فرنسا بعد رفع القيد عنها بصدور قانون 15 جويلية 1914م ، خاصة وأن فرنسا طبقت عدة قوانين استثنائية على الجزائريين مثل قانون الأهالي والتجنيد الإجباري الذي كان السبب المباشر لعدة هجرات جماعية وفردية، يضاف لهذه الأسباب المطاردات العسكرية الفرنسية للثوار بعد ثورة المقراني سنة 1871م ،الذين أبدوها وتعاونوا معها ورفضوا الإقامة في ظل نظام ظالم كان تميز بالإضطهاد والقسوة ضدهم.

ثم تأتي بعد ذلك الأسباب الدينية والثقافية، حيث سعى الإستعمار الفرنسي بشتى الوسائل إلى طمس معالم الشخصية الجزائرية من خلال محاولات التنصير التي قام بها لافيحري لتحويلهم عن عقيدتهم الإسلامية، بالإضافة إلى مراقبة المؤسسات الدينية ، والإعلان عن المواسم الهامة وكذا، تعيين قضاة المسلمين، أما في المجال العلمي والتعليمي فلم تكن تسمح فرنسا لأبناء الجزائريين بالتمدرس أو الأخذ بشروطه، هذا في الوقت الذي ظهرت فيه فكرة الجامعة الإسلامية في المشرق العربي وانتشار النهضة الفكرية والثقافية في العالم الإسلامي على أوسع نطاق.

هناك نوعان من الهجرة جماعية وأخرى فردية ،ورغم انعدام الإحصائيات الدقيقة فإن المؤرخين تحدثوا عن حملات من المهاجرين الجزائريين نحو العالم الإسلامي



والشرق العربي، على وجه الخصوص وكذلك نحو فرنسا، حيث اتجه أغلب المهاجرين الجزائريين نحو سوريا من عدة مدن جزائرية مليانة سنة 1899م وسطيف سنة 1910م ثم قسنطينة سنة 1911م بينما يذكر شارل أندري جوليان،<sup>(72)</sup> أن حوالي ثمانية شخصا غادروا تلمسان في 16/12/1913م متجهين إلى سوريا فارين من اضطهاد الخدمة العسكرية، وتشير إحصائيات أخرى أن نسبة الهجرة نحو فرنسا قد اقتضرت على فئة معينة من الأهالي الجزائريين تمثلت بصفة خاصة في العمال والكادحين، ولعل أكبر مركز كان المهاجرون يتجمعون فيه هو العاصمة باريس وضواحيها. وتقدر بعض الإحصائيات أن عددهم قارب ستون ألف إلى 1928م<sup>(73)</sup>، أما العدد الكلي للمهاجرين الجزائريين في فرنسا خلال سنة 1939م فكان يتراوح بين 73000 و 74000<sup>(74)</sup>.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن جموع المهاجرين الجزائريين كانوا عمالا عاديين ليست لهم مؤهلات فنية استنادًا إلى مواقع أعمالهم وكانت نسبة كبيرة منهم تشتغل بمصانع الغاز وفي ورشات الفحم، وفي مصالح التنظيف الخاصة بالبلديات، والتخزين والمستودعات «ولعل ما يميز الهجرة إلى فرنسا أنها من النوع المؤقت وذلك أن مدة إقامة المهاجرين كانت تتراوح بين ثمانية وثمانية عشرة شهرًا، وكانت نسبة 50% منهم لا تتعدى ثمانية أشهر، يعودون بعدها إلى الجزائر لحصد المحاصيل الزراعية وحرث الأرض قبل العودة من جديد إلى فرنسا». وعمومًا فإن هجرة العمال الجزائريين إلى فرنسا كان بسبب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية القاهرة، لأن أعمالهم البسيطة لم تعد تكفي الفرد البسيط على سد حاجاته، بحيث أن دخله لم يتعدى في هذه الفترة 1,50 فرنك<sup>(75)</sup>، وقد كان لهذه الهجرات المتعاقبة دور هام في زيادة قلق فرنسا اتجاه موجات هجرة اليد العاملة الجزائرية، ويذكر مالك بن نبي أن مستشارًا باريزيًا اقترح إنشاء حزام وقائي حول باريس يحميها من غزو أبناء المستعمرات<sup>(76)</sup>.

وما تجدر الإشارة إليه هو أننا نلاحظ كثرة التقارير الفرنسية التي خاضت في موضوع الهجرة الجزائرية نذكر تقرير السيد فارني<sup>(77)</sup> الذي يرجح أسباب الهجرة إلى العامل الاقتصادي، والسيد لوسيان مدير الشؤون الأهلية الذي يذهب إلى ما أسماه بالدعاية العثمانية والتحريض الخارجي<sup>(78)</sup>.

أما السيد «هاباتي» فهو يرجع مشكل الهجرة إلى العامل العسكري أي إلى قضية التجنيد الإجباري، أما تقرير السيد باريديت المبعوث الخاص للحاكم الفرنسي للجزائر إلى تلمسان

سنة 1911م، فهو يعد من الأهمية بمكان لأنه يعد إحصاء كامل وشامل بحملة المشاكل والأساس التي جعلت الجزائريين وخاصة سكان تلمسان يفضلون الهجرة على الإقامة في ظل سلطة مستبدة ظالمة.

وقد ارتأيت أن أنقل أهم ما جاء في هذا التقرير<sup>(79)</sup>، حتى نستدل على ما تضمن هذا الموضوع من حقائق ودلائل جعلت الجزائري يفر من وطنه ليلقى المصير المجهول، ومهما يكن فتقرير بارباديت يلخص أسباب الهجرة التلمسانية في النقاط التالية:

1 أكدت معظم شهادات الجزائريين، الذين وقفوا أمام لجنة التحقيق أن الخدمة العسكرية تحت الراية الفرنسية، التي تنوي الإدارة فرضها على الجزائريين هي السبب الأساسي في تعاستهم وشقائهم، وذلك أن فرض التجنيد الإجباري على الجزائريين معناه أن أبناءهم سيحبرون على محاربة إخوانهم في الدين.

2 إن قانون فصل الدين عن الدولة الذي بدأ تطبيقه في فرنسا منذ سنوات، إذا طبق في الجزائر قد يؤدي إلى نزع الامتيازات القليلة التي تتمتع بها بعض المؤسسات الدينية.. الذي سيؤدي لا محالة إلى تشريد وضياح كثير من العاملين في هذا الميدان.

3 بالرغم من أن تأسيس الجمعيات والنوادي الثقافية معترف به قانونا، فالإدارة الفرنسية تعمل كل ما في وسعها لعرقلتها والحيلولة دون تأسيسها.

4 عدم مراعاة الإدارة الفرنسية لأبسط القوانين الإسلامية ففي الميدان الوراثي، تنص هذه القوانين على أن أهل الفقيه يرثونه تلقائيا حسب درجة اقترابهم، أي أن الأبناء، البنات والزوجة هم الورثة الأوائل الشرعيون..

5 يعد قانون الأندجينا من أهم العوامل المساعدة على الهجرة الجزائرية في تلمسان بالذات نحو الولايات العثمانية في الشرق العربي.. ولكنه طبق كذلك على الحضر والنبلاء والمتقنين وأعيان البلاد، وغيرها من الطبقات الراقية بتلمسان

6 لم يرتح الأهالي يوما لمحكمة «الردع والجنابة» منذ إنشائها في تلمسان، واعتبروها محكمة إستثنائية... الخ.



- 7 إجبارية الحصول على رخص للتنقل من مكان إلى آخر في الوطن بعد من المهانات الكبرى التي سلطها الاستعمار الفرنسي على الأهالي الجزائريين.
- 8 ثقل الضرائب التي يزداد حملها سنة بعد أخرى، فقد عدّه التقرير كارثة كبرى خاصة بالنسبة للأموال العقارية والتجار... الخ.
- بالإضافة إلى ثقل الضرائب، هناك ضريبة السخرة كالحراسة الليلية بدون أجر التي كانت تفرضها البلدية على المواطنين الجزائريين التي تتراوح ما بين ثمانية عشرة سنة إلى الخمسين... الخ.
- 9 تعويض العدالة الإسلامية ونزع المهام القانونية من يد القضاة المسلمين وجعلها بين أيدي القضاة الفرنسيين<sup>(80)</sup> هو أمر يتنافى مع الأسس التي يقوم عليها المجتمع الجزائري من تقاليد وعادات وثقافة وأخلاق وغيرها.
- 10 وقد وقف التقرير مطلولا عند الأوضاع السياسية المؤلمة التي كان الجزائريون يعيشونها وعددوا مساوئها وسلباتها المختلفة. وفي الوقت نفسه نجد اليهود وغيرهم من الغرباء عن البلاد يحصلون تلقائيا على الجنسية الفرنسية بمجرد وصولهم إلى الجزائر، فالتمثيل الجزائري كاد أن يكون متعدما تماما... الخ.
- 11 حدوث أزمات اقتصادية كانت تلمسان تعيشها وتكن تحت وطئتها.. ارتفعت الأسعار وازدادت تكاليف الحياة غلاء<sup>(81)</sup>... الخ.
- 12 التنافس التجاري الفرنسي في المنطقة الذي يفرض يوما بعد آخر موارده المصنعة على سكانها مما أدى إلى إفلاس كثير من التجار الصغار والحرفيين والعاملين في الصناعة التقليدية.
- 13 تدمير الأهالي في تلمسان وضواحيها، وتعصب الإدارة الفرنسية إزاءهم وتفضيل اليهودي على المسلم... الخ.
- 14 تمهور المسؤولين عن قطاع التعليم وتلاعبهم بالأطفال الجزائريين بحيث
- 15 وضعوهم في أيدي ممرنين غير متكونين.. وما تجدر الإشارة إليه هو أن تقرير بارباديت الذي تضمن الأسباب الرئيسية للهجرة التلمسانية نحو المشرق العربي يمكن اعتماده بالنسبة

لكل المحررات الجزائرية، لأنها منطقية وتعتبر صريحة عما كان يعانيه المواطن الجزائري من قهر وحرمان وتسلط من قبل إدارة الإستعمار.

ومن الملاحظات الهامة حول التقارير الفرنسية حول المحجرة الجزائرية باستثناء تقرير بارياديت، لا يمكننا اعتماد التفسير الاقتصادي لعامل المحجرة نحو الخارج على أكبر تقدير، لأن التفسير الاستعماري الحديث يجعله في مقدمة الأسباب الداعية إلى تفشي هذه الظاهرة بل وتهدف هذه الدراسات إلى إنكار الطابع الوطني لهذه الانتفاضات والمقاومات الجماعية لأساليب البطش الفرنسي.

وقد كانت المحاجة أحد النتائج الاقتصادية للإستعمار الفرنسي، وبخاصة عندما قام بمصادرة أراضي الجزائريين وتشريد ملاكها، ونذكر أحد أمثلتها عامي 1867م و1868م والتي ذهب ضحيتها حسب التقديرات الرسمية حوالي ثلاثمائة شخص و الحقيقة أنها تجاوزت نصف مليون نسمة (82).

ثم عرفت الجزائر في العشرينات من القرن الماضي مصاعب اقتصادية همة، كان الجفاف أحد أسبابها، نتج عنها مجاعة رهيبة سنة 1920م هجر على إثرها معظم الناس أرض الجزائر إلى الخارج خاصة إلى فرنسا، وليس لنا هنا للتدليل على هذه الكارثة أكثر مما جاء على لسان المؤرخ الفرنسي جوليان (83) بعنوان المفاجئة «الجزائر في حاجة إلى قمح»، لقوله إن الأزمة التي ضربت الجزائر في هذه الفترة بالذات لها عدة دوافع وعوامل، والكولون أحد صانعي هذه الفاجعة، لأن ظاهرة تناقص حصص القمح من السوق الجزائري مردها إلى الفوضى الاقتصادية التي نتجت عن تأخر وصول إمدادات القمح إلى الجزائر، نظراً لإهمال رجال العمالات الثلاثة بحيث قدموا إحصائيات مزورة عن حقيقة الأوضاع التي كانت تعيشها الجزائر مما جعلها لا تتحصن لمواجهة هذه المعضلة (84).

وعلى الرغم من ذلك لم يعد يهم الكولون إلا التفكير في مصالحهم الشخصية والعمل على رفع سعر القمح، في حين كان الأهالي يعانون أزمة مجاعة حادة، من جهة أخرى يرجع المؤرخ جوليان أحد أهم الأسباب التي منها أن عربات القمح التي كانت مخصصة للجزائر لم تنطلق من مغنية ووحدة، حسب المخطط المقرر لذلك حولها

الكولون صوب المدن المغربية الأخرى ثم إلى إسبانيا، على الرغم من قرار 05 مارس الذي يمنع



صراحة نقل البضائع والمتوجات إلى المغرب. وقد نتج عن هذه الأزمة تعثي حالة غير كثيرة بين الأهالي الذين تركوا منازلهم باتجاه المناطق الشمالية أملا في الحصول على القوت، وتشتير الإحصائيات أن عدد المحرومين بلغ تعدادهم أكثر من ثمانية مائة ألف شخص، وقد ساعدت هذه الأحداث كولون الجزائر في توسع ثرواتهم سيما بعدما أصبح سعر قنطار القمح الواحد بـ خمسة وستون فرنك و ارتفع سعر الخبز إلى 1,50 فرنك، وعلى الرغم من وعود الحكومة باتخاذ تدابير إستعمالية لمواجهة المشكلة، إلا أن حالات الوفاة ازدادت بالجزائر واستمرت إلى سنة 1925م في حين علقت جريدة الإقدام على الحدث بأنه يمثل فضيحة للسلطات الفرنسية التي لم تتمكن من فك مسببات المعضلة مما أدى إلى تفاقم المحنة الريفية نحو المدن<sup>(10)</sup>.

وقد ترجمت عدة تقارير لمصالح البلدية والإدارة مخاوف وقلق الفلاحين لقول السيد مكسيميليان: «إن سياستنا الزراعية هي المسؤولة عن المحاعة التي ضربت الجزائر»<sup>(11)</sup>.

ولنا هنا أن نتساءل: «هل يصدق الرأي القائل بأن فرنسا صنعت سعادة الأهالي وعزهم كما ادعت عدة دراسات غربية؟»

يقول جونار: «جئنا لنشعل معالم الحضارة في الجزائر فأطفأنا الشموع التي كانت فيها» وهذا أحد دلائل البربرية الفرنسية بشهادة حاكمها العام سابقا، حيث أن وضعية التعليم في الجزائر إبان العهد الإستعماري اقتصر على جميع أبناء الفرنسيين والمترنسين، أما أبناء هذا الوطن فظلوا بعيدين تماما عن كل محاولة تفرهم من الدراسة أو العلم، كما لم تكن الحكومة تفتح مدرسة إلا حيث توجد جالية فرنسية، مما دفع بالأهالي الجزائريين إلى التقرب من المدارس القرآنية والزوايا ليتلقوا فيها بعض العلوم.

لكن الإدارة الفرنسية سعت بكل الوسائل المتاحة إلى الحد من انتشار هذه المراكز وسعت في نفس الوقت إلى منع تدريس اللغة العربية ومحاربتها ومطاردتها في كل مجالات الحياة في الجزائر فأبعدتها أولا عن الإدارة حيث أصبحت اللغة الفرنسية هي وحدها لغة العمل الرسمي، ما عدا المحاكم الأحوال الشخصية الإسلامية، حيث بقي فيها العمل يجري باللغة العربية، وكذلك في إدارة مناطق الجنوب الصحراوية التي يقطنها عدد قليل من الجزائريين<sup>(12)</sup>، ومهما يكن فإنه بات يخشى من زوال اللهجة الدارجة بسبب ما قابلها من كلمات فرنسية دحيلة تسربت إلى ألسنة الجزائريين، ومن ذلك أضحت اللغة العربية لغة أجنبية في نظر القانون الفرنسي ولا يحق

لها أن تصبح صالحة للتعليم «لأنها كانت في نظر الصليبية العالمية هي المنطقة والطبيعة لاعتقال الإسلام وانتشاره في إفريقيا، فإنها أعدت العدة لمحاربتها بكل السبل والطرق، ووضعوا العراقيل في سبيل انتشارها وأغلقوا المساجد ودور التربية والتعليم»<sup>(88)</sup>.

وهناك دراسات رسمية<sup>(89)</sup>، تؤكد أنه بعد أربعة وتسعين سنة من الإحتلال أصبحت حالة التعليم ضعيفة جداً أو تكاد تنعدم في عدة مناطق كثيرة من الجزائر، وإذا قارنا نسبة المتعلمين بين الأوربيين في الجزائر عنه لدى الأهالي نجد عند الأول 4/5 ولدى الثاني 1/5، أما عدد المدارس الأوروبية فهي تناهز ألف ومائتين مدرسة يقابلها مائة وعشرة آلاف تلميذ لتعداد سكان يقدر بـ سبعمئة ألف نسمة، أما بالنسبة للأهالي فكان حوالي خمسمائة وعشرون مدرسة لتعداد تلاميذ يقارب ثمانية مائة ألف وعدد السكان يفوق خمسة ملايين نسمة<sup>(90)</sup>.

وقد اشترط الأوروبيون أن تقام معظم المدارس القرآنية بعيدة عن مدارسهم بنحو ثلاث كيلومترات، قبل صدور قرار إلغائها نهائياً لتعوض بمدارس أوروبية جديدة، والجدول المرفق يمثل مقارنة بين ميزانية التعليم المخصصة للأوربيين والأهالي.

السنة	ميزانية تعليم الأوربيين	ميزانية تعليم الأهالي
1907	7.013.000	1.555.000
1910	8.579.000	2.171.000
1914	10.504.000	2.627.000
1920	32.979.000	6.991.000
1924	47.801.000	11.994.000
1928	84.344.000	21.003.000

الوحدة: بالمليون فرنك فرنسي. <sup>(91)</sup>

وعلى هذا الأساس ادعى الاستعمار الفرنسي أنه ليس للجزائر ثقافة، وأن تاريخ هذه الديار تبدأ منذ سنة 1830م. واستمر في تضليل الجزائريين بالطريقة التي تعلموا بها التاريخ في المدارس الفرنسية، والجدير بالذكر هو أن فرنسا حاولت القضاء على الثقافة الجزائرية، عندما قطعت عنها جميع الروافد التي تغذيها، ومن ذلك منعها من مواكبة التاريخ<sup>(92)</sup>.

وفي هذا الصدد كتب الأمير خالد قانلا: «لا يمكن أن يتصني المرء بعد هذا الظلم الغاشم



إلا الموت.. فإذا كانت سياسة الإدارة المحلية القائمة على تفويض اللغة والدين وإفقار الشعب، فقد نجحت كل النجاح. فالشعب غارق في الجهل والدين، والرجال في محنة والفقر مدقع..»<sup>(٧٣)</sup>.

لعل من ملامح فضيحة الاحتلال الفرنسي في الجزائر، إهماله لوضعية التعليم وحرصه على الإبقاء على أمية الجزائريين وجهلهم، ومن ذلك أمكننا تأكيد «بطلان نظرية أن فرنسا حملت إلى الجزائر رسالة التحضر والتمدن»، لأن من يمنع التعليم عن شعب من الشعوب ليس يبعد يسعى إلى إمكانية ذلك معالم حضارته وتراثه وهو الشيء الذي عملت فرنسا على تحقيقه طوال هذه السنوات من تاريخ الجزائر، بحيث جعلت التعليم عبر كل مراحله الابتدائية إلى الجامعية باللغة الفرنسية فقط، وقد وصف أحمد توفيق المديني ذلك لقوله: «كان التعليم أيام الحكومة الفرنسية استعماريًا بحثًا لا يعترف باللغة العربية ولا يقيم لوجودها أي حساب، فاللغة الفرنسية هي وحدها لغة التدريس في كل مراحل التعليم»<sup>(٧٤)</sup>، ولما كانت اللغة أحد الشروط الأساسية في الهيكل القومي لأمة من أمم ودعامة شخصيتها التي هي في مجموعها نتاج ثقافي<sup>(٧٥)</sup> وروح الأمة وعرقها النابض، بحيث يكون القضاء عليها بمثابة القضاء على ذاتية الأمة<sup>(٧٦)</sup> لنا في هذا المجال أن نستعرض مقارنة بين عدد الأوروبيين والجزائريين في التعليم الثانوي والجامعي في الفترة الممتدة من 1920م إلى 1930م كالآتي:

## التعليم الثانوي:

### الجدول «أ»

السنة	الجنس	عدد الأولاد	عدد البنات	المجموع
1920	فرنسيين جزائريين	4346 0405	1764 0040	6110 0445
1924	فرنسيين جزائريين	4860 0535	1814 0060	6674 0595
1928	فرنسيين جزائريين	4587 0642	1833 0048	6674 0690

## التعليم الجامعي:

### الجدول «ب»<sup>(97)</sup>

السنة	الأوربيين	الجزائريون
1920	1282	47
1925	1486	66
1930	1907	93

من خلال الجدولين نميز حقيقة هامة، وهي أن فرنسا لم تكن تسمح بتقارب مستوى الجزائريين ونظرائهم الأوربيين، لذلك نلاحظ أن تعداد الأوربيين كان يفوق الجزائريين في الطورين الثانوي والجامعي، وإذا كان هذا حال التعليم في الثانوي والجامعي فكيف يمكننا تصور حال التعليم في طوره الابتدائي الذي قرر بشأنه مؤتمر الكولون المنعقد سنة 1908 على ضرورة تحميده وإلغائه نهائيا على غرار ما كان يتبع في المجال الإقتصادي<sup>(98)</sup> ومن هنا يبدو لنا جليا المخطط الدقيق والواضح المعالم للسياسة الإستعمارية الفرنسية لطمس الشخصية الجزائرية وإبادتها<sup>(99)</sup>

«لم يحدث في تاريخ إفريقيا كله أن طرأ على القارة من تغيرات وبالسريعة التي تمت بها، ما طرأ عليها أثناء الفترة الواقعة بين 1880م وعام 1935م، بل أعمق هذه التغيرات غورًا وأشدّها بعثًا على الأسى قد وقعت بين عامي 1890م و1910م أي في فترة العشرين سنة التي شهدت



فتح واحتلال القارة بأسرها تقريبا على أيدي الدول الإستعمارية وإقامة النظام الإستعماري»<sup>(100)</sup>.

والأمة الجزائرية واحدة من الأمم الإفريقية التي عرفت جميع صنوف القهر والحرمان سواء كان اجتماعيا أم اقتصاديا. وليس غريبا على دارس أو باحث في مجال بحثه عن الأوضاع الاقتصادية للجزائر أثناء الإستعمار الفرنسي أن يقف على حقيقة راسخة وهي أن الجزائر تحولت إلى مملكة للبؤس والشقاء، ولعل أي محاولة لإظهار هذه الحقيقة بالاعتماد على الدراسات الغربية لن يكون على الإطلاق بحثا واقعيا صحيحا، لأنها اعتمدت على تزوير الوقائع وأظهرت الإستعمار بمظهر الفاتح، والحامل لرسالة التحضر، مثلما يبدو للبعض «بأنه على الرغم مما كان هناك من قمع واستغلال فإن الحكومات الاستعمارية قد صنعت الكثير من أجل الأفارقة وفي سبيل تنمية القارة الإفريقية»<sup>(101)</sup>.

وفي غياب دراسات ومصادر عربية دون الدراسات الغربية، التي نطمح من خلالها إلى معرفة حقيقة ما كان يجري في الجزائر، فلا مناص لنا إذن أن نأخذ بما معتمدين الحذر والتحلي بروح النقد في التعامل معها، وللإشارة فإن فرنسا اعتمدت نظاما اقتصاديا خاصا بالجزائر من خلال اعتماد ميزانية مستقلة لصالح الكولون. بمطلع القرن الماضي حيث أصدرت فرنسا قانون 19 ديسمبر سنة 1900م، الذي أعطى للكولون صلاحيات واسعة لإدارة شؤون الجزائر، وخاصة منها المالية والاجتماعية والاقتصادية، كما منحهم كذلك أحقية مراقبة ميزانية الجزائر وجهاز المواصلات والغاز والكهرباء، واتخذ هذا القانون عدة سمات منها قانون الحكم الذاتي واللامركزية وقانون الشخصية المدنية للجزائر<sup>(102)</sup>.

فبعدما كانت ميزانية الجزائر ملحقمة بصفة مباشرة بميزانية الدولة الفرنسية، أصبحت لها استقلالية تامة بمطلع القرن العشرين، وقد نظم هذا القانون أحوال الجزائر خاصة في طريقة تعاملها في إدارة المشاريع وتحديد العائدات السنوية لفرنسا. بمقتضى القانون المالي، وبناء على ذلك، فإن ميزانية الجزائر قسمت إلى قسمين:

1 ميزانية عادية وتشمل المصاريف المعتادة والمؤقتة مع تحديد نسب الضرائب والعائدات السنوية. ميزانية خاصة وتشمل مجموع المصاريف الضرورية لإنفاقها في تمويل المشاريع الكبرى، ومصدرها الميزانية العامة<sup>(103)</sup>.

أما مناطق الجنوب فكانت لها ميزانية خاصة تقتطع من الميزانية العامة للجزائر، وما لم يكن  
الإشارة إليه هو أن القانون المالي الجديد كان هدفه استقلال الجزائر إداريًا وماليًا<sup>(104)</sup>، كما  
كان انتصارًا لفكرة الجزائر الفرنسية لأنه منح الكولون صلاحيات واسعة وكاملة على حساب  
الأهالي الذين فقدوا حقهم في التمثيل البرلماني والنيابي على مستوى المجلس الوطني الفرنسي،  
بينما كان الكولون ينتخبون الشيوخ والنواب في المجلس الوطني، ويحددون مهام رؤساء  
البلديات ويراقبون رؤساء العملات ويعينون الممثلين في المجلس المالي<sup>(105)</sup>.  
وقد ارتفعت ميزانية الجزائر تدريجيًا وفق الجدول المبين أدناه كما يلي:

السنة	القيمة المالية
1901	57.885.441
1913	130.998.463
1928	720.060.006
1930	980.000.000

الوحدة: مليون فرنك<sup>(106)</sup>

وبحكم إشراف الكولون على إدارة ميزانية الجزائر، فقد استفادوا منها في مد مشاريعهم  
الاستيطانية وتعزيز نفوذهم الاقتصادي وتحسين أوضاعهم الاجتماعية في حين ظل الأهالي  
الجزائريين يتخبطون في عدة مشاكل كال فقر والحرمان والمرض والأوبئة...

كما انتهج الاستعمار الفرنسي منذ بداية احتلاله للجزائر، سياسة الاستيطان الكامل للقطر  
الجزائري، معتبرًا إياه قطعة من فرنسا، وفي إطار سياسة الدمج، بذلت فرنسا جهودًا كبيرة  
من أجل تمجيد وتوطين عدد كبير من الفرنسيين، وقدمت لهم تسهيلات كثيرة لتمكينهم من  
الاستيلاء على الأراضي والأموال العقارية الجزائرية، بمقتضى تشريعات وقرارات مستترة،  
ومنها قانون واري لسنة 1873م وقانون 1887م.

وقد سيطر المستوطنون على أخصب الأراضي بعد مصادرتها، وقدمت لهم مساعدات  
وتشجيعات، فنمت المستثمرات الفلاحية، بفضل الإجراءات التقنية المتطورة التي طبقت  
لخدمتها، وتشير الإحصائيات على أن الممتلكات العقارية في الجزائر كانت تشمل على مجموع  
20.800.000 هكتار، يملك منها الجزائريون ملكًا شخصيًا حوالي 9.200.000 هكتار، ويملك  
منها الأوربيون ملكًا شخصيًا حوالي 11.600.000 هكتار، ومن ذلك تبدو لنا المفارقة الكبيرة



بين الجزائريين والكولون الذين أوجدوا في الجزائر إقطاعية فلاحية استولت على معظم الأراضي وسحرت لها يد عاملة بالخص الأسمان<sup>(106)</sup>.

وقد بلغت حملة الأراضي التي صودرت ما بين 1840م إلى 1950م بنحو 2.703.000 هكتار بمعدل 108 هكتارات لكل مزارع، كما لم يعد يملك الجزائريون سوى 7% من الأراضي الزراعية الخصبة في ساحل الجزائر، و17% في منطقة منبجة و15% في وهران و 23% في مستغانم و24% في سيدي بلعباس<sup>(108)</sup>.

ثم سعى المستعمر إلى انتزاع معظم الأراضي الزراعية من سكان الريف الجزائري، وطرد الأهالي إلى المناطق الجرداء في الجبال والصحاري، وهدفه في ذلك هو تدمير الكيان الاقتصادي الوطني للجزائريين<sup>(109)</sup>، وبينما تتضارب الإحصائيات وتباين من مصدر لآخر نحاول قدر الإمكان عرض بعضها ومحاولة مقارنتها بالإحصائيات الجزائرية، وبخاصة ما يتعلق بإنتاج الحبوب وهي الزراعة التي كانت تحتل المرتبة الأولى في الجزائر، قبل أن يتحول المعمر إلى تعويضها بالزراعات الكمالية، وعلى رأسها الكروم، وكانت الحبوب تشغل مساحة تقدر بـ 03 ملايين هكتار من الأراضي موزعة على الشكل التالي:

1.250.000 هكتار بعمالة قسنطينة

1.050.000 هكتار بعمالة وهران

700.000 هكتار بعمالة الجزائر

وكانت زراعة القمح تشغل وحدها مليون هكتار من الأراضي منها:

590.000 هكتار بعمالة قسنطينة

285.000 هكتار بعمالة وهران

275.000 هكتار بعمالة الجزائر<sup>(110)</sup>

أما عائداتها فقد كانت كبيرة قدرت بـ 300 مليون فرنك فرنسي بنوعيتها اللين والصلب، وإنتاجه كان كالآتي:

1886	6.700.000	مليون قنطار
1893	8.400.000	مليون قنطار
1902	9.200.000	مليون قنطار
1911	10.700.000	مليون قنطار
1929	08.200.000	مليون قنطار <sup>(111)</sup>

ومهما يكن من أمر فإن الإحصائيات الفرنسية بها عدة مزايدات ومغالطات فهي تصور لنا إنتاج القمح بنسب كبيرة مما يوحي إلى اكتفاء الجزائر ذاتيا من هذه المادة، بينما الجدول التالي يبين لنا حقيقة المنتوجات الجزائرية من القمح بنوعيه بالإضافة إلى إنتاج مادة الشعير، إضافة إلى زراعة الحبوب كانت الجزائر تحتل الصدارة في إنتاج مواد أخرى كالخضر والفواكه والأحشاش، التي خصصت لها مساحة تقدر بثلاثة ملايين هكتار من الغابات، وكانت الجزائر تنتج من هذه المادة أكثر من 300.000 قنطار في السنة وتصدر إلى الخارج حوالي 66%<sup>(112)</sup>، وما تجدر الإشارة إليه هو أنه انطلاقاً من سنة 1900م جرت عدة تغيرات وتحولات على القطاع الفلاحي للجزائر، حيث عوضت مناطق زراعة الحبوب بزراعات كمالية وبخاصة منها (التبغ والكروم) بهدف زيادة إنتاج الخمر، حيث بلغت نسبة الأراضي المزروعة سنة 1910م إلى 151 ألف هكتار ثم 400

ألف هكتار سنة 1936م<sup>(113)</sup> بمعدل إنتاج يقدر بـ 8 ملايين هكتولتر من الخمر في السنة<sup>(114)</sup>. وكان ذلك على حساب زراعة الحبوب التي ظلت على حالها، وأصبح الجزائري لا ينتفع إلا بأقل من قنطارين من القمح في السنة على خلاف السنوات السابقة، ومن هنا نرى بأن الإقتصاد الجزائري كان ضحية هزات متكررة شهدته ما بين 1919م و1925م نتيجة تدني مستوى الإنتاج الفلاحي<sup>(115)</sup> كما هو موضح في الجدول التالي:



السنة الزراعية	قمح صلب	مردود الهكتار الواحد	شعير	مردود الهكتار	قمح لين	مردود الهكتار
1900 1901	5.716.695	6.1	9.149902	7.2	457.802	6.3
1904 1905	4.352.479	4.6	5.074.498	4.3	320.135	3.6
1908 1909	4.542.418	5.3	8.225.425	6.7	697.153	7.5
1911 1912	3.712.035	4.2	5.909.145	4.8	379.132	3.9
1913 1914	4.312.594	4.9	6.823.924	5.8	588.790	6

«محصول القمح والشعير بالفنطار» ومردود الهكتار الواحد (أنجز من طرف الأهالي) <sup>(116)</sup>.

قد يصدق القول بوجود صناعة في الجزائر لكن لا تصدق فكرة أنه كانت للجزائر صناعة لارتباطاتها الوثيقة والمباشرة بالاقتصاد الاستعماري. وللإشارة فإن أغلب الصناعات الفرنسية في الجزائر كانت كمالية (تبغ، كروم، حمضيات...) لأنها كانت تشكل دخلا هاما للجزيرة العامة.

وقد حاربت إدارة الاحتلال سياسة التصنيع في الجزائر حتى تبقى على تبعيتها للإقتصاد الفرنسي في كافة المجالات، والهدف من ذلك محاربة الشخصية الجزائرية، وخاصة منها الإقتصادية، حتى تبرز بكيان متميز في الصناعة والتجارة والزراعة <sup>(117)</sup>.

ولما كانت تمثل مصدرا هاما للثروة وخاصة ما يتعلق بمادة الفوسفات والحديد وموارد الطاقة، لم يتوان المستعمر في استغلال هذه الثروات لخدمة صناعاته ومشاريعه الإنمائية في الجزائر وفرنسا <sup>(118)</sup>.

في حين ترى دراسات أخرى <sup>(119)</sup> أن مستقبل فرنسا أضحى في خطر سيما ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والتجارية والعسكرية، لأنها انتهجت سياسة تتسم بالاستقلالية عن أحد أكبر مستعمراتها في شمال إفريقيا، ولم تعد تولي اهتماما للقوة البشرية ومجالات الاستغلال الهامة التي تتوفر عليه الجزائر، وقد انعكس ذلك سلبا على الأوضاع الاجتماعية.

استولى الأوروبيون بمساعدة البنوك والشركات الاحتكارية الفرنسية على التجارة الخارجية والداخلية وأسسوا شركات متداخلة تسيطر على كل المرافق الاقتصادية في البلاد، وأصبحت الجزائر تمثل سوقاً رئيسية للتجارة الفرنسية، ومورداً لجلب المواد الخام التي تحتاجها الصناعة ولله نشاطات التجارة ذات المصدر الزراعي، وتعني بذلك الكروم، حيث تشير الإحصائيات أن نسبة المبادلات التجارية ارتفعت سنة 1910م بين الجزائر وفرنسا إلى حوالي مليار و88 مليون فرنك، موزعة كالآتي:

✓ الواردات: 543.197.000 مليون فرنك.

✓ الصادرات: 544.919.000 مليون فرنك <sup>(120)</sup>.

و اتخذت الإدارة الاستعمارية منذ احتلالها للجزائر عدة تشريعات وقوانين جبائية تهدف إلى زيادة مداخيل الخزينة الفرنسية، والضرائب أنواع منها: ضريبة الأجور على الأراضي المستأجرة وتدفع نقداً وفي ذلك يقول توفيق المدني: «كان الأهلي يدفع ضريبة على أرض صغيرة أضعاف ما كان يدفعه الفرنسي وأتباعهم عن أرضهم الشاسعة.. وقد بلغت الأراضي التي سيطر عليها الإستعمار من 1904 إلى 1927 بنحو 237.000 هكتار منها ما بيعت بأثمان زهيدة ومنها التي منحت مجاناً للكولون» <sup>(121)</sup>.

وهناك ضريبة الزكاة تدفع على الحيوانات (الإبل، البقر، الغنم والماعز...) باستثناء الخيول التي كانت معفية من الضرائب لتشجيع تربيتها لأن الجيش يحتاجها، ثم ظهرت ضريبة اللازمة ثم الضريبة العربية.

وقد طبقت الإدارة الاستعمارية التفرقة بين الأهالي الجزائريين والأوروبيين الأغنياء الذين كانوا يدفعون أقل من الأهالي الفقراء، فإلى سنة 1919 لم يتحمل المعسرون أعباء الضرائب <sup>(122)</sup>، في حين تذهب مصادر أخرى <sup>(123)</sup>، إلى حد الإثبات بأن الأوروبيين كانوا هم كذلك يتحملون نسبة كبيرة من الضرائب على الشكل التالي:

◀ كان الأوروبيون يملكون من إمكانيات الجزائر نسبة 63% وكانوا يدفعون حوالي 73% من الضرائب.

◀ بينما كان الأهالي يملك من إمكانيات الجزائر نسبة 37% ويدفعون 27% من الضرائب.



ودون أدنى شك فإن ذلك يعتبر مغالطة وتحويلاً للحقيقة التي كان يعيشها الأهالي العزل، الفقراء، الذين لا يملكون من الدنيا شيئاً عكس الذي تشير إليه المصادر الأجنبية<sup>(124)</sup>.

وبعدما استعرضنا جوانب من أوضاع الجزائر السياسية والاقتصادية، وانعكاساتها على المجتمع الجزائري خلال فترة الإستعمار ودور الأمير خالد من خلال المطالب التي حملها إلى الإدارة الفرنسية محتجا على سياسة التعسف والظلم والإلحاق، ويجدر بنا أن نتناول بعض الجوانب من حياة هذا القائد الوطني.

### 3 لمحة تاريخية من حياة الأمير خالد (مولده و نشأته):

هو خالد بن الهاشمي بن الحاج عبد القادر، ولد بدمشق في 14 محرم 1292هـ الموافق لـ 20 فيفري 1875م، بعدما غادرت أسرته الجزائر سنة 1264هـ الموافق لـ 1848م واستقرارها بسوريا منذ 1854م، تلقى علومه الأولى بدمشق على يد خيرة أساتذتها وكان يتردد في أثناء دراسته الابتدائية على المدرسة اللعزارية<sup>(125)</sup> الكائنة بحي سان توما بسوريا<sup>(126)</sup> لمدة عشر سنوات من (1882 إلى 1892). كما تخصص الأمير جانبا كبيرا وهاماً لدراسة الآداب العربية، اشتهر خالد بلقب «الأمير»، وهو لقب شرفي فضله على ألقاب أخرى، كما فضله باقي أحفاد الأمير عبد القادر فهم حريصون على لقب «الأمير» يتصدر أسماءهم تأكيداً وتمسكاً بنسبهم الجزائري<sup>(127)</sup>.

كان الأمير خالد متوسط الطول (واحد متر وخمسة وسبعون سنتيمتراً) مع انحناء بسيط في ظهره كان له صدر واسع وكتفين عريضتين، ولحية سوداء، وأنف مستقيم، سمات وملامح لها شبه كبيراً بجده الأمير عبد القادر. رحل الأمير خالد مع أبيه إلى الجزائر عام 1892م، وكان عمره حينها سبعة عشرة سنة سنة، درس على نفقة الحكومة الفرنسية بثانوية لويس لوغران<sup>(128)</sup> بباريس سنة 1885م، بينما وجه أخوه مصطفى إلى ثانوية بيجو<sup>(129)</sup>. بعد تخرجه منها التحق بالمدرسة الحربية سان سير عام 1893م<sup>(130)</sup> بإيعاز من جده عبد القادر، ويذكر أحمد بلغول أن طريقة إلحاق الأمير بالمدرسة لم يكن عن غير قصد، وإنما كان وفق استراتيجية ودراية واسعتين، كان هذا عندما اجتمعت العائلة سنة 1882م بأحد مساجد دمشق، وبعد أداء الصلوات والدعوات، كلف الجد عبد القادر حفيده على مواصلة تضاله وكفاحه ضد الغزاة الفرنسيين، بينما لم يكن خالد يتعدى السابعة من عمره.



وقد دُعِ الأمير عبد القادر ابنه الهاشمي، إلى السعي لدى السلطات العسكرية الفرنسية لفصل خالده بالمؤسسة، وقد عرف عنه أنه كان كثير الحنان على حفيده وشديد الرعاية له، كما لم يكن هدف الحدة الزج بحفيده بين يدي الفرنسيين، وإنما ينم ذلك على استراتيجية وحكم متصرتين. وقد كانت الحاجة تقتضي اتخاذ واكتساب تدابير وتقنيات لإدارة الحروب مستقبل.

توسط الأمير الهاشمي لابنه خالد لدى السلطات العسكرية الفرنسية كالجنرال كولي ميغري وزير الحرية حينها، وقد نجح الأمير خالد في مسابقة الدخول إلى المدرسة الحربية، وكان لديه مستوى بكالوريا علوم<sup>(131)</sup>. وأصبح بعدها جندياً سان سيرياً من الدرجة الثانية، صف الغرياء الأهالي، وتولى قيادة الدفعة الثقيب دريون<sup>(132)</sup>. اضطر الأمير إلى مغادرة المدرسة الحربية سنة 1895م، لأنه لم يكن يرغب في قتال العرب إلى جانب فرنسا، وهو ما جعله يفكر في الفرار إلى المشرق العربي<sup>(133)</sup>.

وقد حاول مغادرة الجزائر على متن باخرة إنجليزية في طريقه إلى الإسكندرية ما بين (22 إلى 23 جانفي 1896م)، لكنه لم يتمكن من ذلك بسبب عدم امتلاكه لجواز سفر، أو رخصة للتنقل، وحينها قررت السلطات الفرنسية وضع أسرة الأمير تحت الإقامة الجبرية بمدينة بوسعادة، بعدما أكدت تقارير الشرطة محاولات الأمير خالد الفرار من الجزائر<sup>(134)</sup>.

وجاء في تقرير فاسي<sup>(135)</sup>، أن خالد تجرأ على إهانة فرنسا والبصاق على رايته، حيث استغل كامل الظروف لإظهار مساوئه اتجاه الإدارة الاستعمارية، حتى لقب «بعدهو فرنسا» وكان يردد دائماً عبارة: «أنا عربي وأسبقي كذلك ولن أتغلى عن مبادئ ومعتقداتي، لذلك أنا أرفض كل ما يدعوني إليه أبي»<sup>(136)</sup>.

الظاهر أن الأمير خالد أجبر على الانضمام إلى المدرسة الحربية سان سير بناءً على استراتيجية جدّه عبد القادر، لذلك كان يرفض الانصياع إلى أوامر الجيش، وعرف عنه، أنه كان يرتدي البرنوس، ولا يرغب في الزي العسكري الفرنسي، وهو دليل تشبّه بأصالته وهويته العربية الإسلامية. وقد تحجج الأمير بمرض أبيه الهاشمي، في رسالة بعث بها إلى مدير المدرسة الحربية السيد مونار.

وفي اعتقادنا أن تبريرات الأمير لمغادرة المدرسة هي التي جعلت وزارة الحرية الفرنسية تعيد إدماجه في الحياة العسكرية في 08 ماي 1896م وظل بها حتى تاريتخ تخرجه في أوت 1897م.



برتبة ملازم، بصفته أهلي، وقد ظل بهذه الرتبة مدة خمس سنوات ثم أصبح بعدها برتبة ملازم أول، ويذكر السيد أحمد بلعول في مذكراته أنه سئل عن انطباعاته من قبل مدير المدرسة حول الرتبة العسكرية الجديدة رد الأمير قائلاً: «كذلك لا بد لهذه الرتبة أن تتشرف لأن من يحملها حفيد الأمير عبد القادر»<sup>(137)</sup>. وفي ذلك إشارة إلى فرنسا بأن مقاومة جدّه مازالت مستمرة في شخصه.

وتجّه الأمير بعد انتهاء تكوينه العسكري إلى الفرقة الأولى الصياحية، ثم انتقل إلى فرقة الصيادين الأفارقة، لكنه سرعان ما انسحب منها، كونها لم تكن تقبل بالضباط الأهالي، وقد أدى الأمير خالد واجبه العسكري بالمغرب الأقصى من 08 أوت 1907م إلى غاية 01 جانفي 1909م، ضمن الوحدة الرابعة.

حينها أدركت السلطات الفرنسية أنه كان من أنصار السلطان مولاي عبد العزيز، ضد مولاي عبد الحفيظ المطالب بالعرش، لذلك كان محل مراقبة دقيقة<sup>(138)</sup>، ويذكر المؤرخ ماييني أن أسباب هذا العداء مصدره اعتقال مولاي عبد الحفيظ لعمه عبد المالك<sup>(139)</sup>، والزج به في السجن. كافأت فرنسا الأمير خالد، ورقته إلى رتبة «نقيب» سنة 1908م، من صفة أهلي جزاءً له على مشاركته في حرب المغرب، في حين كانت السلطات العسكرية لا تسمح للأهالي بالارتقاء إلى رتبة نقيب بمقتضى مرسوم 13 نوفمبر 1899م.

وفي اعتقادنا أن السلطات الفرنسية اضطرت إلى خرق مرسوم 1899م، حتى لا تفقد الأمير خالد، على الرغم من رفض التجنس وتمسكه بأحواله الشخصية الإسلامية، وكان بإمكانه الحصول على رتبة «رائد»، لو أنه قبل بالجنسية الفرنسية، كما فعل قبله الكولونيل بن داود وشريف قاضي، لكنه اعتبر هذا التصرف خروجاً وحياداً عن قواعد الشريعة الإسلامية<sup>(140)</sup>، وبهذا الصدد نستحضر شهادة المؤرخ روبرت أجرون حين قال: «لقد وجد الجزائريون في إيمانهم، واعتقادهم بالإسلام ماوى لهم على اختلاف مشاربهم وفلسفاتهم الخاصة. لا بد لكل مؤرخ أن يسجل بأن مقاومة هذا الشعب مصدرها ومنطلقها الإسلام وللإسلام فقط»<sup>(141)</sup>.

لقد كان حدث ارتقاء الأمير خالد إلى رتبة نقيب بالأمر الهام والمفاجئ، لأنه كان يظن أن كل شيء انتهى برفضه التجنس. ويذكر المؤرخ ماييني جليبار أن وزير الخارجية الفرنسي ستيفان بيثون<sup>(142)</sup>، قد أدى دوراً هاماً في ذلك. غادر الأمير خالد الجزائر وتوجه إلى باريس، فوصلها



مع نهاية 1913م، وبدأ جولته بإلقاء المحاضرات عن الظروف السياسية والاجتماعية التي كانت يعيشها المسلمون في الجزائر، وطرح خلال محاضراته برنامج «الجزائر الفتاة»، ودافع عنها بدبلوماسية فائقة فكان يقول:

«نحن أبناء جنس ذي ماض عظيم، ولنا من جنس وضع حقير، وستتهم بالعجز إذا نحن امتنعنا من سلوك طريق المستقبل التي فتحت لنا وسوف لا نتردد في الإقدام على ذلك»<sup>(143)</sup> ولولا التموج المتلاحم في الأصالة لانقطعت الصلة بين أمير ثوري في القرن الماضي وحفيد مصلح في القرن الحالي، لذلك كان دائماً يذكر بماضيه وأجداده، ثم أن الكفاح الذي واصله الأمير إنما هو تسلسل منطقي لنضال جده عبد القادر وكان يقول: «إن أجدادنا قد أضرموها حرباً حامية الوطيس مدى خمسة عشرة عاماً وأزيد، ولم يكن النصر حليفهم ولكن تقدير بطولاتهم وشجاعتهم وشهامتهم حق ثبت.. أنا حفيد الأمير عبد القادر»<sup>(144)</sup>، بدليل استعماله للغة تتسم بالعزة والأنفة، معبراً عن اعتزازه بانتمائه للعنصر العربي لقوله: «نحن أبناء عنصر رفيع له تاريخه، ولنا من الشعوب التي تطأ رأسها»<sup>(145)</sup>.

وللإشارة فقد طلب من الأمير خالد المشاركة في المؤتمر العربي الأول سنة 1913م لكنه رفض واعتذر بحجة أنه كان يتأهب للسفر إلى دمشق، كما استغل هذه الفرصة، ووجه رسالة إلى أعضاء المؤتمر، تليت على الحضور في الجلسة الختامية<sup>(146)</sup>.

تطوع الأمير خالد أثناء الحرب العالمية الأولى في 02 أوت 1914م، وظل تحت الرقابة الشديدة منذ 1915م خاصة عندما أعلن الأمير عبد المالك الجهاد ضد فرنسا بالمغرب الأقصى، هذا وتذكر عدة مصادر تاريخية أن جبهات القتال شهدت فرار العديد من المجندين، و يشهد المؤرخ الفرنسي مابني جليبار أنه لم تكن للأمير أي علاقة مباشرة بما كان يحدث على الجبهة من الحركة التمرد التي وقعت في صفوف الفيلق الخامس عشر<sup>(147)</sup> وقد طلب الأمير خالد حينها وإلغاء قانون الأهالي<sup>(148)</sup>، لأنهم وفوا بوعودهم حيث توفي منهم حوالي مائة ألف شخص ويوزيد<sup>(149)</sup>، ثم عاد الأمير بعدها إلى الجزائر مع نهاية 1916م أين نقل إلى مستشفى عسكري في 24 جوان من نفس السنة لما كان يعانيه من مرض التدرن الرئوي<sup>(150)</sup>، والحقيقة أن فرنسا كانت تخشى الأمير خالد لأنه كان يعمل على تخريض المجندين في جبهات القتال، مما يندرج بحركة تمرد واسعة من شأنها أن تفقد الجيش هيئته وقدراته.



وقد شارك الأمير سنة 1917م في مؤتمر «رابطة حقوق الإنسان» بباريس، على الرغم من مرضه، وقد وجدت مقالاته منشورة في جريدة الإقدام حول موضوع إنشاء لجنة تحقيق لدول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب) حول قانون التجنيد الإلزامي وجاء في نشرتها تحت رقم 16 أن فرنسا جددت هذا القانون في خلال واحد وعشرون ساعة دون استشارة أحد<sup>(151)</sup>، تلقى الأمير خالد قرار الإعفاء من الجيش في 23 أبريل 1918م لكن أعيد إدماجه بعد ذلك بطلب من العقيد هاملين<sup>(152)</sup> والحاكم العام جونار<sup>(153)</sup> وبمناسبة إنعقاد مؤتمر فرساي 28 جوان 1918م اغتنم الأمير الفرصة وبعث بعارضة مطالبة على الرئيس الأمريكي حتى يتسنى له انتزاع اعتراف دولي بأحقية دراسة القضية الجزائرية بهدف تحقيق استقلالها، ولما أحيل على التقاعد في شهر نوفمبر 1919م تقدم للمشاركة في الانتخابات كمرشح مسلم، وكوطني غيور على هويته أن تطاها يد دعاة التجنس والإدماج خلال الانتخابات البلدية التي جرت سنة 1919م ثم العامة سنتي 1920 و1921م وكان هدفه من خلالها العمل على تحسين أوضاع الجزائريين المتردية والعمل كذلك على خلق تمثيل برلماني.

وقد انتهز الأمير خالد أحد الزيارات الدورية للرئيس الفرنسي ميليران<sup>(154)</sup> في 20 أوت 1922م وتقدم إليه بخطاب مطول أمام ضريح الشيخ عبد الرحمان الثعالبي بالجزائر العاصمة، في شكل مطالب ذكر فيها بالتضحيات التي قدمها الجزائريون المسلمون في الحرب و تضمنت مايلي: «إن رغبة سكان الجزائر دون تمييز بين معتقداتهم ودونما تفريق بين عروقهم وأجناسهم هم جميعا أبناء لفرنسا لهم حقوق متساوية في أوطانهم»<sup>(155)</sup>، وفي جانفي 1922م أسس الأمير خالد جمعية دعاها «الأخوة الجزائرية» كان هدفها بعث وتحسين أوضاع الجزائريين الاجتماعية والمادية والمعنوية<sup>(156)</sup>، ثم نفي سنة 1923م إلى مصر لما رأت فيه الإدارة الفرنسية خطرا على مصالحها الحيوية، من خلال نشاطه عبر جريدة الإقدام التي فضحت أعمالها الوحشية، ولما انتقل إلى باريس سنة 1924م وجد مناخا ملائما لانطلاقة جديدة وظروفا أحسن من الجزائر، وهناك اتصل بالقادة الشيوعيين<sup>(157)</sup>، بعد تولي إدوارد هريو<sup>(158)</sup> رئاسة الوزراء، واجتمع بعدها إلى الصحفي الجزائري في بيته ثم عكف على كتابة رسالة إلى الرئيس تضمنت عدة مطالب وطنية<sup>(159)</sup> وقد كثف الأمير خالد نشاطه في فرنسا خلال شهر جويلية، نتج عنها تأسيس «نجم شمال إفريقيا» وأصبح رئيسه الشرقي.

حوكم الأمير في الإسكندرية بالمحكمة القنصلية وأتهم بخيانة جواز سفر مزور ومحاولة

المحروب إلى أوروبا، ولكنه اعتقل في مدينة بنها المصرية كما أتهم كذلك بإثارة الفوضى والفلاحين  
خاصة بعدما دعا القنصل الفرنسي للمبارزة بالسيف<sup>(160)</sup> برأته محكمة أكس سنة 1925م  
وأي بعد بعدها إلى دمشق<sup>(161)</sup>، واستقر بيت ابن عمه

الأمير سعيد<sup>(162)</sup>، ثم أخذ يمثل الدور الثالث من حياته هناك، حيث كان مدافعا عن الجزائر  
عبر الصحف الشرقية وحتى الفرنسية، توفي الأمير في 1354هـ الموافق ل 09 جانفي 1936م  
بدمشق بعد أسبوعين من وفاة زوجته وبعدما خابت ضنونه في العودة إلى الجزائر.

ولم يكد نبأ وفاته بعم الجزائر حتى أقامت له عدة مدن جزائرية حفلات تأبين ووداع  
ونظمت الكثير من الأشعار رثاء على مشواه، وكتبت جريدة لاديفونس بالمناسبة: «إن حياته  
مرت كلها في أداء الواجب وأن أفكاره لن ترح تتحدد على مر السنين لأنها قائمة على المنطق  
وحقائق التاريخ»<sup>(163)</sup>.

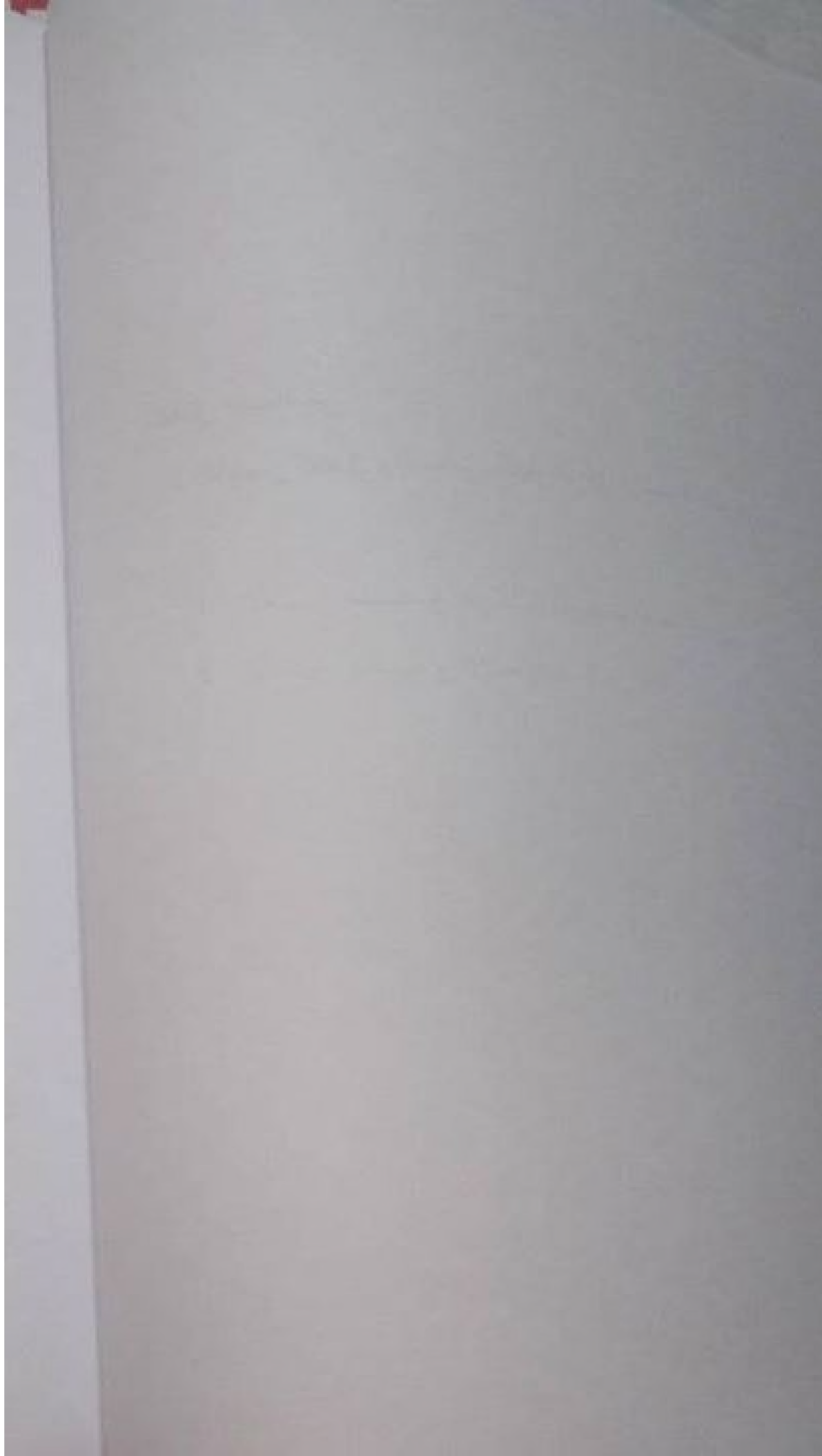
وما تجدر الإشارة إليه هو أنه مهما تباينت الدراسات التاريخية حول الأمير خالد، لكنها  
اتفقت بشأن ثقافته الواسعة والمزدوجة، وما شكلته من أثر بارز في رسم معالم شخصيته  
القوية<sup>(164)</sup>.



## الفصل الثاني:

التأسيس الثقافي والسياسي للتيار الوطني في مسيرة الأمير خالد

- 1 الأمير خالد و حركة الشبان الجزائريين.
- 2 الأمير خالد و الانتخابات ما بين 1919م إلى 1925م.





## 1 الأمير خالد و حركة الشبان الجزائريين:

ظهر في مطلع القرن الماضي تحرك سياسي دعي بالشبان الجزائريين ممن بدأوا يتغلذون بالثقافة الفرنسية ، ويؤمنون بتحقيق مساواتهم بالفرنسيين، مما سمح بانتشار بعض النوادي الفكرية، والدعوة على نشر الصحف وطباعة الكتب القديمة ودعم فكرة الإصلاح الديني التي بدأت تظهر في المشرق العربي ، ولكي نقف على حقيقة ذلك علينا بالرجوع إلى مطالب الوفد الجزائري الذي قدمها إلى الحكومة الفرنسية التي كان على رأسها حول فيري عام 1898م ، و اشتملت على جملة من النقاط نلخصها فيمايلي:

- تخفيف أعباء الضرائب وحذف بعضها المخصص للأهالي .

- مراعاة حقوق الفقراء و العجزة، أو رد الأوقاف لأصحابها .

- قضية الملكية للأرض وتوزيعها .

- النهب الإداري الذي وقع بسبب قانون الغابات .

- إقامة مصرف للقرض ،إضافة لهذا ومن الناحية الاجتماعية تعميم تعليم اللغة وإقامة تعليم اللغة العربية في المدارس والتخلص نهائيا من المحاكم الزجرية والرجوع إلى المحاكم الشرعية الإسلامية... (65)

- والظاهر أن حركة الجزائر الفتاة تجسدت بشكل فعال منذ سنة 1910م ،عندما دعت عبر جرائدها إلى تحقيق مطالبها المشروعة وتذكير فرنسا بوعودها<sup>(66)</sup> ،وقد كانت الحركة الإطار المفضل والفعال، الذي مكن من نجاح الأمير خالد في المجال السياسي ،لأن أفكارها واطلاعها على الثقافة الفرنسية ،وحول ما كان يجري في الساحة الدولية ،شكل نقاط التقاء لأمناص منها استغلها الأمير لتقريب أفكارها بالشريحة الاجتماعية في الجزائر،ومن هنا كان دوره تكميلي هام بفضل سعة اطلاعه وتجاربه المستمدة من بيئته واتصالاته بكبار قادة فرنسا.

ولعل الفكرة الشائعة هي أن الحركة الوطنية الجزائرية حديثة النشأة والظهور ويرجعها العديد من المؤرخين إلى فترة العشرينيات من القرن الحالي، لكن الذي يتبع تطورها التاريخي يلاحظ أنها تجسدت منذ أن تقدم وفد جزائري ببعض مطالبه إلى الحكومة الفرنسية سنة 1912م التي تبلورت في شكل برنامج سياسي مثل توجه «حركة الشبان الجزائريين» فيما بعد، أما أصولها



فهي تعود إلى سنة 1900م حين أخذت تظهر جماعة من المثقفين والمثقفين أو كما اصطلاح على تسميتها «بالأنتلجسيا»<sup>(147)</sup>، أو فئة النخبة ذات الثقافة الفرنسية، الذين تلقوا علومهم الأولى في عدة مدن جزائرية كتلمسان وعناية منذ 1900 06 30م ومثلهم أول الأمر شخصية «فايد العيون»<sup>(148)</sup>، وقد تأثر هؤلاء بالحركات القومية في العالم الإسلامي، كحركة «تركيا الفتاة» بعد نجاحها في القسطنطينية ويذكر المؤرخ «سارفي» أنها نموذج مستورد من أفكار ونحارب لا تمت بصلة للسواقع الجزائرية في شيء<sup>(149)</sup>. في حين أن التاريخ خلفه متكاملة بين الأمم من تأثير وتأثر بحسب «لمبدأ التواصل الثقافي والاجتماعي»، إذ لا نجد حركة من الحركات نشأت من ذاتيتها إلا نادرا، لذلك فإن نظرية سارفي بما دعوة تضليلية هدفها التشكيك في قدرات هذه الأمة المعرفية والثقافية والسياسية، من حيث أن حركة الشبان تحولت بفعل الواقع الذي واكبته الجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي إلى حركة سياسية هدفها الدفاع عن مصالح الأهالي المسلمين، ومن ذلك فالضرورة التاريخية تقتضي التفاعل بين التجارب والمعارف من أمة لأخرى.

وقد تأثر المثقفون الجزائريون كذلك بحركة الشبان التونسيين، من خلال نشاط الحواضر التونسية كالمدرسة الخلدونية التي ظهرت منذ سنة 1896م والصدّيقية، كما يعود الفضل كذلك إلى شخصيتين فرنسيتين كانتا مطلعتين على الثقافة العربية في الكشف عن حركة الشبان الجزائريين وهما دوتي ومارسي.<sup>(170)</sup> ويبدو المؤرخ أجرون متفقا مع آراء سارفي والمؤرخ الأمريكي لوتروب عندما ذهبوا إلى تأكيد دور الفرنسيين في ظهور أغلب الحركات الثقافية والسياسية بدول المغرب العربي، اللذان كانا متشبعان بأصول العلم والأخلاق ومتأثرين بأفكار الحرية والحكم الذاتي.

ويذكر سارفي بهذا الصدد: «..... هم أخطر الناس على فرنسا هؤلاء نتاج علمنا، إننا بتشجيعنا للعلم فتحنا الآفاق هؤلاء، فقد كنا كرماء معهم كما كنا دائما عبر تاريخنا كله».<sup>(171)</sup> وقد ظهرت عدة مدارس بالجزائر كالمدرسة الراشدية بالعاصمة سنة 1902م على يد المدرس ساروي في شكل جمعية مشتركة (فرنسية جزائرية)، أخذت تنشط هذه الحركة تدريجيا خارج الجزائر ثم ظهر مجمع صالح باي بقسنطينة سنة 1907م الذي كان هدفه ترقية الدراسات الأدبية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية، ثم تدعم هذا النشاط بظهور فرع رئيسي بمستغانم منذ سنة 1910م ويمكن إحصاء عدد المعلمين الجزائريين لهذه الفترة بـ مائتي معلم أما عدد الأطباء



فقد كان عددهم لا يتجاوز خمسة وعشرون طيباء، وكذا الأمر بالنسبة للمحاميين والتجار والصناعيين الجزائريين، وتذهب بعض الإحصائيات إلى تحديد عدد النخبة المثقفة إلى سنة 1936م بعشرة آلاف مثقف<sup>(177)</sup>، وإلى جانب ذلك ظهرت عدة نوادي منها الرابطة العلمية بختلطة، وجمعية الشباب الجزائري بتلمسان، وجمعية الأخوة بمعسكر والتوفيقية بالجزائر العاصمة التي أصبحت منتدى سياسيا بعدما كان دورها تربوياً من خلال جهودها في نشر العلوم والدراسات الأدبية منذ 1908م وإلى جانب ذلك نذكر نشاط جمعية الهلال والأمل بعنابة<sup>(178)</sup>.

وإذا استنطقنا الصحافة الفرنسية والجزائرية لتلك الفترة، أمكننا التعرف على عدة نشاطات صحفية من خلال أول مولود إعلامي صدر باللغة الفرنسية يدعى «المصباح» ظهر بوهراڤ في شهر جوان من سنة 1904م بفضل جهود المعلم التلمساني «العربي فكّار»<sup>(179)</sup> وأخيه «علي فكّار»، الذي كان حينها أستاذا بمدينة «ليون» الفرنسية. وكان شعار الصحيفة هو «من أجل فرنسا وفرنسا» وهدفها بعث الصحة الفكرية والتنديد بالإجراءات الاستثنائية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية القاسية التي عاشها الجزائريون آنذاك، ثم ظهرت جريدة «الحق الوهراني» منذ سنة 1911م، وهي من الجرائد الناشئة التي أدّت دورا هاما في فضح السياسة الاستعمارية الفرنسية الرامية إلى فرض التجنيد الإجباري و سياسة الإدماج على الشعب الجزائري<sup>(180)</sup>.

هذا ويرجع بعض المؤرخين أسباب ميلاد «الجزائر الفتاة» إلى فشل حركة المقاومة الجزائرية المسلحة السابقة، وإلى الإجراءات التعسفية الفرنسية وظهور إيديولوجيات ومفاهيم جديدة على المسرح الدولي، كالجامعة الإسلامية والفكر الاشتراكي بأوروبا من جهة أخرى، ومهما يكن من أمر فحركة الشبان الجزائريين لم تكن لتظهر لولا نشاط العديد من الجمعيات وتطلعات الأهالي، ثم إلى سعة اطلاع فئة النخبة على عدة مبادئ ومفاهيم سياسية سادت العالم آنذاك «كالفكر الديمقراطي مثلاً»<sup>(181)</sup>.

والملفت للانتباه هو أن الأسلوب الجديد لحركة الشبان الجزائريين تمثل أساسا في طريقة العرائض والتجمعات والمحاضرات والإضرابات<sup>(182)</sup> وهي طرق مستحدثة اكتسبتها الحركة أثناء تفاعلها بالحضارة الأوروبية، وبخاصة عند مشاركة بعض أفرادها إلى جانب فرنسا في حروبها الخارجية فنقلوا هذه الأفكار والمكتسبات الجديدة إلى بلادهم وأخذوا يطالبون بتطبيقها في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ورسم هذا الالتقاء والتفاعل الجديد معالم مدنية الحركة الوطنية<sup>(183)</sup>.

وقد اصطدمت الحركة منذ البداية بالإدارة الفرنسية في الجزائر، والصحافة التابعة لها،  
أما لقيت بالمقابل دعمًا قويًا من فرنسا، خاصة من قبل الشخصيات السياسية الليبرالية بصور  
خاصة، بسبب مطالبهم التي تتناقض مع الإجراءات الاستثنائية التي طبقها «الكولون» في الجزائر  
وتشكلت الحركة من الأطباء والمحامين والإداريين والأساتذة، وضباط الجيش الفرنسي،  
ويمكننا أن نلقي نظرة فاحصة على بعض من كان يمثل هذه الفئة المثقفة وفق التصنيف التالي:

### الطب:

الدكتور ابن العربي

الدكتور ابن بريهمات

الدكتور ابن تامي

الدكتور مرسللي

الدكتور نكاش

التعليم: الأستاذ ابن سديرة

الأستاذ ابن شنب

الأستاذ ابن خلفات

الأستاذ فتاح

الأستاذ صوالح

وأستاذة بورريعة

العدالة والثقافة الإسلامية:

أبو بكر عبد السلام

ابن شايب

ابن حيلس

ابن التهامي

حسان علسي



## الجيش:

الأمير خالد بن الهاشمي

- أحمد بريهمات (180)

- عبد الله

- بن داود (181)

- شريف قاضي

و نلخص مطالب الحركة فيما يلي:

حق المواطنة الفرنسية في إطار الأحوال الشخصية الإسلامية.

إلغاء قانون الانتخابات بالنسبة للجزائريين.

المشاركة في البرلمان الفرنسي. (182)

يبدو لنا من خلال استعراض مطالب حركة الشبان أنها لا تختلف كثيرا عن المطالب التي تقدم لها الوفد الجزائري للحكومة الفرنسية سنة 1912م، خاصة ما يتعلق بإلغاء قانون الأهالي وباقي الإجراءات الاستثنائية إلى جانب منح الجزائريين حق التمثيل البرلماني في فرنسا، لأنهم كانوا يشكلون غالبية السكان في الجزائر (183)، وعموما فإن أهداف الحركة تتمثل أساسا في العمل على التخلص من الحكم الفرنسي بطرق جديدة، ووفق استراتيجية محكمة، لأن الثورات غير المنظمة لم تجدي نفعا (184)، كذلك سعى أنصار هذه الحركة إلى مساعدة الغالبية من الجزائريين على تحمل الإجراءات الاستثنائية ومحاولة تمكينهم من التأقلم قدر المستطاع مع متطلبات المجتمع الغربي.

وعلى الرغم من أن ذهنية الشبان الجزائريين كانت تشكلها الثقافة الفرنسية، إلا أن هذه الفئة المثقفة لم تحدد عن التزاماتها وارتباطاتها بفرنسا، و لم تتخل في الوقت ذاته عن الإسلام (185)، وقد عبر أحد الضباط الجزائريين في الجيش الفرنسي آنذاك بقوله: «عندما ترائي مرفوع الرأس إلى جانب إخواني الفرنسيين لا يعني ذلك أنني لست أرغب في الدفاع عن وطني» (186). رغم أن الفئة المثقفة كانت تؤيد فرنسا وأفكارها إلا أن الصحافة الأوروبية لم تكن تعتبرهم إلا مجرد «أنصاف مثقفين»، لم يبلغوا بعد المستوى الذي يمكنهم من معارضة فرنسا أو صدها عن تحقيق مشروعها الإدماجي التغريبي. (187) وفي هذه الظروف بدأ الأمير خالد واحدا

من أبرز قادة الشبان الجزائريين، حيث مكنته ثقافته الواسعة وإتقانه للغتين العربية والفرنسية، ونسبه الشريف وقوة شخصيته وشجاعته لأن يتبوأ مكانة بينهم بل ويصبح تدريجياً الناطق الرسمي لحركتهم، وهي فرصة طالما تطلّع إليها للانتقال للعمل السياسي وإظهار حقه اتجاه المستعمر.

وبعد نشاط الأمير وتفاعله ضمن حركة الشبان بالهام والاستراتيجي لأنه سدّ الفراغ القيادي السياسي آنذاك و قرب كثيراً أفكار الجماهير في الجزائر بفئة النخبة (188) كما تولى مهمة الدعاية لها لاسيما من خلال نشاطه بباريس منذ سنة 1913م، حيث أخذ يشرح إلى الرأي العام الفرنسي الظروف السياسية والاجتماعية التي يعيشها المسلمون في الجزائر ويطرح خلال محاضراته برنامج الجزائر الفتاة حيث أوضح الأمير حرمان المسلمين من فرض التعليم وقهرهم بالأنظمة الاستثنائية التي فرضت عليهم .

لكنه حاول أن يعطي هذه المطالب صيغة جديدة مركزا على قضية المساواة بين الجزائريين والأوروبيين القاطنين بالجزائر، بأن يرفع تمثيلهم في البرلمان الفرنسي مع الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية الإسلامية، و لم يكن الأمير ينادي علانية بالاستقلال بل اكتفى بالمساواة، لأنه كان يعلم أن الجزائر لم تكن محمية، بل أعلنت مقاطعة فرنسية عكس المغرب الأقصى وتونس اللتان أبقت هما فرنسا كيهما القومى وعندها يصبح طلب المساواة من رعاياها مساويا لطلب الاستقلال من مواطنين في محمية (189).

ومهما يكن من أمر فإن دعوة الأمير إلى المساواة لاقت ترحيبا كبيرا من فئة النخبة التي ساندته و ظلت إلى جانبه في كل الأمور الحيوية وفي هذا الصدد كتب إلى صديقه سبيلمان يقول: «لقد مرّ على حكم الجزائر من قبل الفرنسيين خمسة وتسعون سنة، ولا يمكننا أن ننسى يوماً أن الفئة المثقفة تربّت على يد فرنسا. وفي مدارسها، كما تلقت في الوقت نفسه كل معاني الخضوع الأعلى وأنت تعلم أننا لا نستطيع إلى غاية الساعة مقاومة فرنسا عسكرياً... كما لا يمكننا أن نحدّ من سلطة الكولون المتزايدة» (190).

وهي إشارة إلى أن الدعوة إلى المساواة أمر حتمي وموضوعي في ذات الوقت، واستقبل الليبراليون الفرنسيون هذا الطرح بكثير من التأييد حيث علقت إحدى الصحف الباريسية على هذا الحدث بماهلي : «... لقد نظرت باريس إلى الأمير خالد بعيون امرأة خاضعة لتأثيره» .



أما الأمر الثاني الذي كان محل اهتمام الأمير هو قضية التمثيل البرلماني حيث دعا مع زميله حاج عمار إلى ضرورة القبول ببعض العناصر من الأهالي غير متحيزة لتقلد مناصب بفرقة النواب الفرنسية، واضعاً بذلك مقارنة بين وضعية السود في جزر المارتنيك<sup>(192)</sup> والجزوا لوب<sup>(193)</sup> اللذين كان لهما ممثلون في البرلمان الفرنسي، في حين لم يجد الأهالي الجزائريون الذي قدر عددهم بـ خمسة ملايين مسلم من يمثلهم.

و جاء في جريدة الإقدام مقال بعنوان التمثيل البرلماني للسيد: «أحمد هلول» جاء فيه: «... امتحوا السكان الأهالي الذين هم عشر مرات أكثر عدداً من الأوروبيين، وأن نسب ثلاثة أو أربعة نواب كاف ومهم... انظروا لمنطقتي الأزراس واللورين اللتين إنضمنا مؤخرًا إلى العائلة الكبيرة الفرنسية وتحصلوا على تمثيل برلماني.....»<sup>(194)</sup>.

وكتب الأمير خالد بهذا الصدد يقول: «إن الذي ينصاع لقوانين ليست من صلبه هو بمثابة العبد»<sup>(195)</sup>، ومن هنا شكلت فكرة التمثيل البرلماني للمسلمين الجزائريين حيزاً كبيراً من انشغاله ثم لما تطوى عليه من أهمية قصوى في إعطاء مصداقية للأهالي في تمثيل أنفسهم والدفاع عن مصالحهم مباشرة بمراكز صنع القرار الفرنسي، ثم دعا الأمير الإدارة الفرنسية أن تسمح للأهالي بإقامة مدارس عربية حيث كتب عدة مقالات بجريدة الإقدام حول الحضارة العربية الإسلامية، داعياً المثقفين المسلمين الذود عن حضارتهم وتراثهم لقوله: «افتحوا أمامنا أبواب العلم، اعملوا على مساعدتنا قدر ما تستطيعون زمن السلم، وشاركونا في رفاهيتكم وعدالتكم، وعندئذ سنقف إلى جانبكم في ساعات الخطر»<sup>(196)</sup>.

كما نبه إلى حرية الصحافة والاجتماع وبذلك يكون الأمير أول الداعين إلى النهضة، وأحد باعني الحس القومي والوطني الجزائري من خلال مواجهة سياسية الاندماج والتجنس لأفهما يتعارضان مع مقومات الدين الإسلامي، وبسبب هذه القضية انقسمت حركة الشبان على نفسها إلى حزبين إصلاحي وليبرالي و نشب الخلاف بين زعماء الحركة الداعين للإندماج مع فرنسا والرافضين لهذه السياسية، وزاد صدور قانون الإصلاحات لسنة 1919/02/04م من تباعد وجهات نظرهما و من حدة هذا الصراع اللذان نحاضاه لأجل ذلك وبممكننا أن نستعرض ما جاء في البرنامجين في الشكل التالي:

1/ الحزب الإصلاحي: لاقى الأمير خالد معارضة شديدة من قبل المستوطنين الأوروبيين



بالجزائر، وكذلك من قبل الأعيان [المحافظون] <sup>(196)</sup> زعماء الأسر الكبيرة من مرابطين وصغار الإقطاع... الخ، وقد سماهم الأمير بني وي وي، وشبههم بسمك القرش الأحمر <sup>(197)</sup> لأنهم كانوا يتقبلون كل شيء يصدر عن السلطات الفرنسية، ويعارضون كل مبادرة إصلاحية من جانب الأهالي المسلمين، ويمكننا أن نستحضر بعض مواقف هذه الفئة في بعض أوقافهم كما جاء على لسان السيد بلعقون عبد الحق إسماعيل، وكان عضواً بالمجلس البلدي بقسنطينة بمناسبة زيارة الرئيس الفرنسي غاستون دو مرغ <sup>(198)</sup> لعمالة قسنطينة أثناء الإحتفال بالذكرى المئوية <sup>(199)</sup> لاحتلال الجزائر سنة 1930م قوله: «إننا نستقبلك سيدي الرئيس، وكل المسلمين الجزائريين متحدون حول هذه الفكرة، وأنا مجتمعون على حب أمنا فرنسا».

وقف الأمير خالد موقف العداء من دعاة الإدماج والتجنس الذين لم يدعموا المطالب الوطنية وأنكروا على الجزائر قوميتها، لقول ممثل منطقة القبائل السيد «آيت مهدي» الذي كان حينها منسقا باللجنة المالية أمام مجلس الشيوخ الفرنسي مايلي:

«إن الأمة الجزائرية لم يعد لها وجود مادي أو معنوي منذ العهد الفينيقي» <sup>(200)</sup> وهو تذكر صارخ للهوية الجزائرية ومقومات هذه الأمة، لينتقل الأمير بعدها إلى التهجم على أستاذ اللغة العربية السيد: «صوالح» الذي قبل بالتجنس ودافع عنه حيث اتهمه بالتآمر ضد بني جنسه، وحاحداً لإيمانه و خاطب دعاة الإدماج بقوله: «إن المسلم الأهلي لا يقبل بالحالة الفرنسية..... وإن الفرنسيين وإن قبلوا بتجنيس فئة من الجزائريين، إلا أنها لن تسمح بتجنيس كل الجزائريين، لأنها تخشى أن تذوب الأقلية الأوروبية داخل خمس ملايين مسلم، إذن لن نتكلم مجدداً عن الاندماج». <sup>(201)</sup>

2/ الحزب الليبرالي: ظهر هذا الحزب كنتيجة لانتخابات 1919م وكان يتولاها أعضاء من التبة الذين نادوا بالتجنس والإدماج في فرنسا، أما زعيم هذا الحزب هو الدكتور «ابن التهامي» ، وترجع بعض الأوساط الفرنسية دعوة التبة إلى التجنس لأسباب مادية و أن أغلبهم كان يطمح في مساعدة فرنسا و في رعاية مصالحه الإستراتيجية .

ويضيف المحاكم العام «موريس فبوليت» <sup>(202)</sup> أن التجنس كان فرصة للجزائريين للخروج من حالة الجمود والانغلاق التي اتصفوا بها طيلة فترات تاريخهم، لأن هذا التحول مكنهم من الانتقال إلى عالم آخر والتفاعل مع حضارة جديدة. <sup>(203)</sup>



ويعتقد السيد: موريس فيوليت أن الإسلام لم يكن يسمح للمرأة المسلمة مثلاً بمخالطة الأوساط غير المسلمة الأمر الذي خلق انسداداً في مجال التفاعل بين الحضارتين الإسلامية والأوروبية. (204)

السنون القانون	1919	1920	1921	1922	1923	1924	1925
قانون سناتيس كورسل 14 07/1865/م قانون 05/08/1914م	30	17	22	56	54	26	31
قانون 04/02/19	13	39	55	67	28	92	55
المجموع	43	56	77	123	82	118	86

الجدول يحدد عدد المجنسين خلال كل سنة وفقاً للقوانين المذكورة أعلاه. (205)

ازداد تعداد المجنسين في الجزائر من سنة لأخرى تبعاً للقوانين التي سنتها فرنسا، التي قدمت تسهيلات كثيرة للجزائريين حتى تمكن من تجنسهم، و حدد الحاكم العام موريس فيوليت نسبة المجنسين خلال كل سنة بمائة فرد كأقصى حد، وتذكر بعض الدراسات أن السيد فيوليت كان كثير التعامل مع حركة الشبان الجزائريين وشديد الإطلاع على مستجداتها حتى لقب بفيليت العربي. (206)

ومهما يكن فإن دعاة الإدماج كانوا إلى جانب فرنسا وعبروا صراحة عن رأيهم اللائكي نحو الدين كما عارضوا التيار الإصلاحية على الرغم من تشابه البرنامج (207) وقد مثل الحزب الاندماجي عدة شخصيات لخبوية كالدكتور ابن جلول، والدكتور ابن التهامي وفرحات عباس وغيرهم.

ويبدو لنا أن الأمير خالد بمعارضته لدعاة الإدماج والتجنس أصبح قريباً جداً من زعماء الإصلاح الديني أمثال العلامة عبد الحميد بن باديس الذي رفض بشكل قطعي فكرة تجنس الجزائريين ودمجهم في المجتمع الفرنسي، ويبدو تأكيد العلامة على هذا التباعد الكبير بين الحضارتين لقوله: «..... فالجنسية القومية هي مجموع تلك المقومات، وتلك المميزات..

هي اللغة..... والعقيدة..... ومن الممكن أن يدوم الاتحاد بين شعبين مختلفين في الجنسية القومية إذ صفا وتخالصا فيما ارتبطا به من الجنسية السياسية التي قضت بها الظروف واقتضتها المصلحة المشتركة أما أن يندمج أضعفهما في أقوامهما بانسلاخه من مقوماته ومميزاته فينعدم من الوجود، وأما أن يبقى الضعيف محافظا على مقوماته ومميزاته فيقول أمره ولا يد إلى الانفصال» (208).

عموما كان انضمام الأمير خالد إلى حركة الشبان الجزائريين مكسبا كبيرا لهم حيث تمكنت في ظرف خمس سنوات تحقيق ما كان مستحيلا في نظرهم، وتذهب بعض الدراسات التاريخية على أن الحركة ظلت تمثل نفسها إلى سنة 1914م لأنها لم تكن تعبر عن مواقف وطنية لذلك ظلت تسمى «بحركة الشبان الفرنسيين المسلمين» (209). كما لم يكن هؤلاء أفضل حال رغم الإنجازات التي تحققت في عهدهم كظهور جرائد يومية، وتقارير دورية، كما لم يتمكن زعماء هذه الحركة من فرض أنفسهم في الانتخابات البلدية والمالية والمحاسن العامة إلى غاية 1914م على الرغم من أن الأهالي كانوا يمثلون نسبة 85% من مجموع السكان القاطنين بالجزائر (210).

ومن هنا كان دور الأمير خالد في بعث نشاط الحركة دورا أساسيا واستراتيجيا، لأنه

تحدى الإدارة الاستعمارية وركز كثيرا على مطالب الجزائريين، ودافع عن مصالحهم وهويتهم القومية، فكان التيار الوطني الجامع والموحد لأفكار النخبة بأغلبية الشعب الجزائري، لذلك شكل هذا التوجه منعرجا تاريخيا حاسما بالنسبة للحركة الوطنية لأنه عزز فكرة التواصل بين المقاومة ماضيها بحاضرها الداعية إلى صنع مستقبل الجزائر بأفكار الجديدة، ومن الدراسات التي تبرز مدى صلة هذه الأفكار التي كانت تدعوا إليها بعض العناصر النخبوية في هذه الفترة بهدف بناء وحدة فرنسية - إسلامية بالظروحات الوطنية بظهور جريدة «صوت الأحرار» على يد السيد زناتي، وكان له الفضل في نشأة جمعية المدرسين سنة 1921م التي أسهمت في الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين (211).

وقد ظهر دور حركة الشبان مؤثرا من خلال جهود وديناميكية الأمير خالد القاعل على الساحة الجبيرة استراتيجية الجزائرية، في حين ترجع بعض الدراسات نجاح نشاط الحركة، ما بين (1926م - 1930م) إلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، لأن الجزائريين عاشوا أوضاعا صعبة كانت الحركة المتنفّس الوحيد للتعبير من خلاله عن رفض هذه الأوضاع



والتدبدد بأعمال السلطات الفرنسية في حين تُرجع الدراسات الأخرى فشل الحركة الشبانية إلى افتقارها لعدة شروط منها:

التنظيم السياسي.

غياب الزعيم.

نقص التجربة وضيق الرؤية في معالجتها للأوضاع السياسية، خاصة ما يتعلق بالاستعمار.

مطالب الحركة وحساباتها غير الموجودة على أرض الواقع. (212)

على الرغم من النقائص التي ميزت حركة الشبان إلا أن ذلك لم يكن عائقا أمام تنامي الوعي القومي والوطني لدى الجزائريين لأنها كانت مرحلة أولية وتجربة ناشئة وإن افتقدت لبعض الشروط لكنها سمحت للأمير خالـد أن يشكل دورا أساسيا واستراتيجيا

في تفعيل جل القضايا ذات العلاقة المباشرة بمصالح الجزائريين خاصة ، ومسلمي الشمال الإفريقي قاطبة ، برفضه الإدماج والتحنس وإصراره على وحدة الأمة الجزائرية، فقد كان وطنيا أصيلا فاقت تصورات الحدود الجغرافية للمنطقة ، بدليل وحدة الأفكار والاتجاهات السياسية التي أضحت ترى في مشروع مناهضة الاستعمار أمرا منطقيا وحتميا.

ويمكننا تفنيد بعض مزاعم المؤرخين التي كانت ترى في الأمير خالـد أحد دعاة التعاضد والقوة وأن هدفه من خلال نشاطه السياسي في الجزائر وفرنسا وخارجهما، كان بدافع المال والإستزاق ، في الوقت الذي فند فيه السيد دريون هذه المزائدات وكان حينها ضابطا في الجيش الفرنسي مذكرا جموع البرلمانين بغرفة النواب أن هدف الأمير لم يكن طلب المال في آخر المطاف، وهو الرجل الذي له المكان الأسمى بين العرب (213) .

إذن فقد كانت الحركة الخالدية نجما ملتهبا خشيته الإدارة الفرنسية ، واعتبرته نشاطا وطنيا بإمكانه تحقيق نهضة عارمة وشاملة بين الأهالي الأخذة في التماسك والقوة لأنه دعا إلى حماية مصالح المسلمين الجزائريين والنخبة التي كانت تدعمه من خلال الدعوة إلى المساواة بين الجزائريين والفرنسيين، مع الإحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية (214)،

التي وجدها أرضية ودعامة في معارضة ضغط الإجراءات الاستثنائية، وبعد الأمير خالـد من

الشخصيات التي كانت لها مواقفها الثابتة<sup>(215)</sup>، في المحافل الدولية ويظهر ذلك من خلال الرسالة التي بعث بها إلى الرئيس الفرنسي إدوارد هريو سنة 1924م والتي تضمنت عدة مطالب استراتيجيية<sup>(216)</sup>.

من جهة أخرى عجلت مقالاته عبر جريدة الإقدام دون شك في نفيه من الجزائر سنة 1923م، لأنها حملت في طياتها عدة قهجمات ضد سلطة المستعمر الفرنسي تارة، و المطالبة بإصلاحات لتحسين أوضاع الجزائريين القاهرة تارة أخرى<sup>(217)</sup> و ليس هناك ما يفند فكرة أن الأمير ليس أول من حمل مطالب الشبان الجزائريين، لكن الفكرة المؤكدة أنه حمل هذه المطالب وحاول تحقيقها بشكل دقيق وصارم وهنا يكمن الاختلاف.

والحقيقة أنه كان يمكن فهم ما جرى في الجزائر من خلال نشاط الأمير خالد على اعتباره كفاحا من أجل الاستقلال الوطني، لأن الإدارة الفرنسية وقفت موقفا معاديا أمام ضرورات التحديث والإصلاح التي نادى إلى تحقيقها، خاصة منها دعوته إلى المساواة حيث كتبت جريدة الاستعمار [ليكو دالحي] في أحد أعدادها<sup>(218)</sup> بعبارة واضحة «الجزائر في خطر» لأنها رأت في الأمير همزة الوصل التي قربت النخبة بتجارها واطلاعها على الثقافة الفرنسية باعتقادات وتوجهات المجتمع الجزائري الذي كان غارقا في الجهل والظلم<sup>(219)</sup>.

ورغم ما كتب من انتقادات وتداعيات، كون هذه الحركة تمت بصلة كبيرة إلى

الثقافة الفرنسية لقول أنور الجندى مثالا: «كانت تهدف فرنسا إلى القضاء على اللسان العربي في الجزائر، وخلق طبقة من المثقفين بالفرنسية، يؤمنون بحضارة الغرب وتأهلهم للسيطرة على الشعب الجزائري عن طريق الأحزاب والصحافة والتمثيل البرلماني»<sup>(220)</sup>، غير أن المثمن في مسيرة هذه الحركة يقف عند حقيقة ثابتة هي أن الحركة لا تعني كل النخبة، لأن هناك من نادى إلى التحنيس والإدماج ورفض الهوية الوطنية، بينما نادى الفئة الأخرى التي مثلها الأمير خالد إلى المساواة مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية<sup>(221)</sup>، وفي هذا المجال يبدى أحد المؤرخين تساؤلا جاء فيه: «ألا يمكننا أن نقول إن الأمير خالد يكون قد أفرغ سياسة الإدماج من كل معنى ومحتوى عندما دعا الجزائريين إلى التمسك بأحوالهم الشخصية الإسلامية»<sup>(222)</sup>.

وعن الصراع بين الفئة المتحسنة والفئة الرافضة له برعامة الأمير خالد يقول المفكر



بونومور حول ذلك <sup>(223)</sup> : « وهكذا على الرغم من أن للمقادة السياسيين الوطنيين قوى ذات شأن . فهم يواجهون صعوبات جدية ، تنشأ عن الصراع بين التقليديين والمحدثين ضمن صفوفهم و في المجتمع بشكل عام » .

كما لا يمكننا أن نغفل دور الأعمال الشعرية الحماسية في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ الجزائر في إثارة الروح القومية والوطنية بين المسلمين الجزائريين ، و في الدعوة إلى إحياء تراث وأصالة هذه الأمة <sup>(224)</sup> ، خاصة وأن مرحلة العشرينيات من القرن الماضي عرفت نشاطا مكثفا للحركة الوطنية الجزائرية <sup>(225)</sup> .

## 2 الأمير خالد و الانتخابات ما بين 1919م إلى 1925م :

شكلت قضية الانتخابات في العشرينيات من القرن الماضي ، نقطة انطلاق جديدة في مسار الحركة الوطنية الجزائرية ، و منحت الجزائر فرصة بالغة الأهمية لاستعمال الصندوق وسيلة للتعبير <sup>(226)</sup> ، وأسلوبا ديمقراطيا يتم عن اكتساب الطبقة المثقفة لوسائل متحضرة .

ومهما يكن فإن إصلاحات 1919م ، و ظهور قانون 04 فبراير كان حدثا هاما وعظيما في الوقت نفسه ، كان هاما لأنه زاد من القاعدة الانتخابية للجزائريين وفتح آفاقا جديدة للتعبير عكس ما كانت عليه الأمور سنة 1914م ، لأن الإدارة الفرنسية لم تكن تسمح إلا بأقل من خمسة آلاف ممن يحق لهم الانتخاب ، ليرتفع هذا العدد إلى أربع مائة وواحد وثلاثون ألف ناخب للذين يتجاوزون الخامسة والعشرين من عمره <sup>(227)</sup> ، وكان جميعهم من غير الخاضعين لقانون الأهالي ، أما قانون الإصلاحات الجديد فقد حوّل لبعض المسلمين من الملاك والتجار وحاملي الأوسمة ، من أعضاء الغرف التجارية والزراعية <sup>(228)</sup> ، ومن ينتمي إلى البرجوازية الجزائرية ومن الذين تلقوا وعودا من الإدارة الفرنسية كأبناء المرابطين مثلاً حق انتخاب ممثلهم في المجالس المنتخبة .

و على الرغم من أن انتخابات 1919م فتحت مجالا متواضعا لمشاركة الجزائريين ، إلا أنها قُسمت النخبة إلى قسمين متصارعين بسبب قضية التجنيس ، ومنح القانون صلاحيات واسعة للذين يرغبون في الحصول على المواطنة الفرنسية ، على حساب الفئة التي كانت ترفض التجنيس بزعمامة الأمير خالد والتي رأت قصورا واضحا في هذا القانون كونه لم يأت بأشياء جديدة وقد ورد في حريدة الإقدام ما يلي :

«لم يأت قانون فبراير 1919م، بالجديد بالنسبة للجزائريين، لأن هؤلاء أرادوا أن توحد مطالبهم وأفكارهم السياسية مأخذ الجد والتطبيق ولم يكن ذلك ممكناً إلا بمشاركة الجزائريين في البرلمان الفرنسي»<sup>(229)</sup>، وعبر السيد فرحات عباس<sup>(230)</sup> عن رأيه بخصوص قانون 04 فبراير كونه لم يغير شيئاً من وضعية الجزائريين الذين ظلوا مجرد رعايا وظلت مشكلة الجنسية والمساواة كما كانت عليهما سابقاً<sup>(231)</sup>.

وعموماً فقد نادى القانون إلى:

1. تسهيل الحصول على المواطنة الفرنسية بالتخلي عن أحوالهم الشخصية.
  2. حق الانتخاب بالنسبة للعسكريين والتجار...
  3. المساواة في الضرائب.
  4. منح الجزائريين حق المواطنة في إطار أحوالهم الشخصية، وربط فرنسا للمقاطعات الجزائرية الثلاث (الجزائر، وهران، قسنطينة) إليها وإلغاء البلديات المحتلة<sup>(232)</sup>.
- ومهما يكن من أمر فإن إصلاحات جوناو سنة 1919م، رغم كونها دون مستوى تفضيلات الجزائريين إلى جانب فرنسا أثناء الحرب العالمية الأولى، إلا أنها حددت وضع الجزائريين بالنسبة للجنسية و الترشح<sup>(233)</sup>.

و اعتبر الأمير خالد قانون الإصلاحات الذي نادى إليه الحاكم العام جوناو مغالطة كبيرة لأنه صور بأن الأهالي المسلمين أصبحت لهم حقوق سياسية وحظوظ انتخابية<sup>(234)</sup> رغم مشاركة فيها والتي شكلت دون شك الاستراتيجية الثانية بعد الدور الذي مثله إلى جانب حركة الشبان الجزائريين سنة 1913م وقد اعتبرت طريقة التمثيل في المجالس المنتخبة مظهرًا من مظاهر دفاع الأمير عن القضية الوطنية الجزائرية من خلال اعتماد منهجية تركزت على أربع وسائل أساسية هي:

- أ. الصحافة
- ب. الخطب
- ت. المجالس المنتخبة
- ث. الإتصال بالشخصيات الفرنسية<sup>(235)</sup>



و للإشارة فإن الأمير حاول الاستفادة من قانون فبراير 1919م للدفاع عن قائمة المناديه  
بالاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية والمعارضة لقائمة المتحسين، وألقى هذا الصدد عدة  
خطب بالعاصمة ذكر فيها الإدارة الفرنسية بأن هدفه لا يعني تمثيل الجزائريين بشكل يتناسب  
والتمثيل الفرنسي بالجزائر، و لكن أن تقبل فرنسا بتمثيل خمسة ملايين مسلم بثلاثة أعضاء في  
مجلس الشيوخ الفرنسي<sup>(236)</sup>.

وقد عرت الإدارة والكونغرس على أن قرار السماح للأهالي الجزائريين بتمثيل أنفسهم في  
المجالس المنتخبة (البلدية العالمية المالية)، يعتبر الخطر القاتل للجزائر<sup>(237)</sup>، مما حذى برؤساء  
بلديات الجزائر إلى إبلاغ الحكومة الفرنسية قرار معارضتها من خلال تقرير مفصل جاء فيه:  
«نتأسف لتصرف الحكومة التي اغتنمت فرصة حالة الحرب التي نحن عليها، وغياب كل  
الفرنسيين الترهاء، فراحت تطبق قوانين غير عادلة وأنها لم تتوخ الحذر عند إصدار أي قرار  
يخص المصلحة الوطنية لفرنسا، كما أن هذا سيؤثر حتماً في العلاقات الطيبة بين الشعب  
الفرنسي والأهالي الجزائريين..... فهي تطبق قوانين غير مدروسة بجدية وتمعن، خاصة ما  
يتعلق بالانتخابات تاركة بذلك الجزائر بين أيادي لا تعرف إطلاقاً الجزائر والجزائريين»<sup>(238)</sup>.

ولما كانت خطابات الأمير محل استياء كبير في الأوساط الأوروبية فقد لخص السيد أنجلي  
نظرة الأوروبيين بقوله: «إن جماهير المسلمين لا تزال تعيش في غياهب الجهل، ولا تكاد يلمع  
عليها بصيص من الحضارة الأوروبية فالمسلمون متخلفون جداً، منعزلون بأنفسهم من أجل  
تعصبهم الديني الذي لا ينسجم مع منحهم الحق السياسي والاجتماعي على قدم المساواة مع  
الفرنسيين، وإعطائهم مقاعد النيابة أو عضوية الشيوخ أمراً سوف لا يجدي نفعاً...»<sup>(239)</sup>، و لم  
يقبل الأمير هذا التحامل والالتزامات فردّ على ذلك في جريدة الإقدام<sup>(240)</sup> بكل حكمة واعتزاز  
بقوله: «إن المسلمين قد أفادوا أوروبا إلى حد بعيد بمدنيّتهم وأنه لا جدوى من الكلام مع الوطنيين  
الجزائريين عن أساليب التنمية ما دام هناك استمرار في إحداث مراكز جديدة للاستعمار، وما  
دام تطبيق قانون طورانس<sup>(241)</sup>، وإذا كانوا متأخرين الآن فلأن ثلاثة آلاف على الأكثر من جملة  
خمس ملايين مسلم من السكان الجزائريين يرتادون المدارس»<sup>(242)</sup>.

وقد ظهرت قائمتان في انتخابات 1919م تنتميان إلى تيار النخبة أما القائمة الثالثة فقد مثلتها  
شخصيات غير معروفة.

القائمة الأولى: تزعمها الأستاذ صوالح وابن التهامي وبوضربة، وتمزالي التي طالبت بالتنجيس ولا تضع لذلك شروطاً، إذا ما أراد أي الجزائري الاحتفاظ بأحواله الشخصية الإسلامية، وقد شكل هؤلاء تجمعاً أطلقوا عليه «رابطة العمل الفرنسية الإسلامية»<sup>(243)</sup>.

القائمة الثانية: تزعمها الأمير خالد بصفته مرشحاً مسلماً عارض فكرة التنجيس، ضمت قائمة عدة شخصيات عاصمية غير متجنسة أمثال: حاج موسى وحاج عمار.

القائمة الثالثة: مثلتها شخصيات غير معروفة لكنه معروف عنها دفاعها عن المسلمين الجزائريين نذكر منهم فكتور بارو كان مدير جريدة الأخبار.

وقد دعا الأمير خالد خلال هذه الانتخابات من المنتخبين المسلمين إلى تركية قائمته لقوله: «عليكم باختيار قائمة المسلمين إذ كنتم لا ترغبون بدعاة التنجيس»<sup>(244)</sup>، وأن المسلم لا يتحب أبداً على غير المسلم أي من الفرنسيين، وقد ذكر كثيراً بأجماد جدّه عبد القادر حين قال: «لا تنسوا أن آباءكم كانوا يمثلون إلى أوامر جدي عبد القادر»<sup>(245)</sup>.

ولأول مرة في تاريخ الانتخابات في الجزائر يلاحظ اهتماماً خاصة من قبل أنصار الأمير ، الذي انتصرت قائمته في انتخابات 1919م، وغير أولئك الذين شاركوا فيها عن قدرهم على اختيار ممثليهم في المجالس المنتخبة بنسبة 940 صوت لصالح الأمير ضد 332 صوت لابن التهامي.<sup>(246)</sup>

أما رد فعل الإدارة الفرنسية والكولون والصحافة فقد كان عنيفاً واعتبروا الأمير الخطر الذي يهدد مصالح فرنسا بالجزائر، ووصفته بـ [ الأمير المزعوم ] و [ رئيس الشيوخ ذوي العمائم ] و [ بطل المسلمين المحافظين ] وكانت ترى في نجاحه المباغت يقظة مفاجئة للتنعصب الإسلامي . وحينها قرر مجلس رؤساء العمالات إلغاء الانتخابات، بحجة عدم كفاءة مرشحي هذا الحزب لممارسة هذه المهام.

هذا ولم تنبسط عملية إقصاء الأمير في انتخابات 1919م من عزيمته وإرادته ، لأنه عاود الترشح للانتخابات العمالية في فيفري 1920م، ثم انتخابات أبريل من نفس السنة بصفته نائباً مالياً ومستشاراً عاماً<sup>(247)</sup> فحصل خلالها على نتائج هامة نوردتها في الشكل التالي:



الاسم	عدد الأصوات المحصل عليها	عدد المسجلين: 4535
1. الأمير خالد	2.295 صوت	عدد المصوتين: 2789
2. د. تمزالي	245 صوت	النسبة: 61%

وتحصل في انتخابات 18 أفريل 1920 على مايلي:

الاسم	عدد الأصوات المحصل عليها
1. الأمير خالد	7000 صوت
2. زروق محي الدين	2500 صوت

(248)

وما تجدر الإشارة إليه هو أن تمسك الأمير بأفكار حركة الشبان والدّود عن الدين، قد أكسبه ثقة الأهالي المسلمين مما مكّنه من الفوز في انتخابات فيفري وأفريل من سنة 1920م إلى جانب زملائه<sup>(249)</sup>، بدليل ارتفاع نسبة المشاركين في هذه الانتخابات من 1073 إلى 2789 منتخب، وكان الأمير قد أشار على المجلس العمالي داعيا إياه «على أن لا تطرح أبداً مناقشة مسأله إعادة السلطة المطلقة في التصرف الإداري للدولة، و أن تلغي جميع القوانين والمحاكم الإستثنائية وأن يطبق القانون العام»<sup>(250)</sup>. و كان هدف الأمير وحاج عمار هو بعث مشروع الجزائر الجديدة والدعوة إلى تطبيق قواعد الحرية والعدل.

في هذه الأثناء عاودت الإدارة الفرنسية اتهام الأمير، بأنه يمتُ بصلة للعادات المرابطية وأنه من أنصار الجامعة الإسلامية والبلشفية، كما عملت على إلغاء الانتخابات في فيفري 1920 الأمر الذي بالكولون إلى تشكيل نقابة للدفاع عن حقوقهم للاحتفاظ بمقاعدهم في المجالس المالية<sup>(251)</sup> والعمل على صد محاولات الأمير الرامية إلى الظفر بأكبر عدد ممكن من المقاعد، ويذكر السيد محفوظ قدّاش أن الأمير اغتتم فرصة زيارته لباريس سنة 1920م وقام بعدة لقاءات ونشاطات بمقاطعة اللوكسبورغ لدعوة الممثلين

الدبلوماسيين بمجلس الشيوخ الفرنسي بعدم المصادقة على قانون الأهالي، كما تمجّم على الإداريين الذين خرقوا قواعد الأخلاق والشرعية و انتقد معارضيهم من الاندماحيين الذين سبقوه

إلى باريس ونددوا بمواقفه الوطنية، وكتب الوالي العام للجزائريين رسالة إلى وزارة الداخلية الفرنسية بتاريخ 04 ماي 1920 جاء فيها: « لم تتوقف كتلة المسلمين عن الخضوع لفكرة دينية تختلط فيها تطلعات غامضة وقوية عن الوطنية الإسلامية » ، ومن هنا يتبين لنا أن الإنجاء الإسلامي الجزائري بدأ يتأسس داخل الحركة الوطنية الجزائرية نظرا لثقافة الأمير خالد المزروعة (العربية الإسلامية والفرنسية) (252)

ظهر مرة أخرى على رأس قائمة جديدة سنة 1921م، ضمت عناصر فرنسية متعاطفة مع الجزائريين مثل فكتور باروكان، وبعض الشخصيات العاصمية كالصناعي شكيكن، وللإشارة فإن برنامج الأمير لهذه السنة هو نفسه برنامج سنة 1919م و نلخصه فيما يلي:

1. منح الجزائريين المواطنة الفرنسية ضمن قانون الأحوال الشخصية.

2. حق التمثيل في البرلمان الفرنسي.

3. إلغاء البلديات المختلطة ذات الحكم العسكري.

4. إنشاء جامعة عربية.

5. التعليم إجباري باللغتين الفرنسية والعربية. (253)

حيث عقد اجتماعا بالمجلس البلدي عرض فيه أهم الشخصيات الممثلة لقائمة الجديدة المتبعة وبرنامجهم ليحتم اجتماعه ، بشعار «تحيا فرنسا» ثم «تحيا الجزائر

والجزائريين» (254)، لم يكتف الأمير بالدفاع عن حقوق الجزائريين في المجالس البلدية والعمالية والمالية، بل جعل صفحات جريدة الإقدام ميدانا هاما للهجوم على من سماهم بالمتعصبين والمتواطئين، وعن التمثيل التبايني قال: «...إن الوسيلة الوحيدة التي تنقلنا من الحالة التعسفية التي نحن نتخبط فيها بجهلنا وسوء تدبيرنا واختلافنا هو أن نسعى في طلب إرسال ممثلين لنا إلى المجالس المذكورين مجلس المبعوثين ومجلس الشيوخ، فعند ذلك يسمع صدى صوتنا.....» (255)

وقد لوحظ أن عدد المسجلين لهذه الانتخابات البالغ عددهم 1871م قد تراجع بالمقارنة مع سنة 1920م، ومرة ذلك في اعتقادنا إلى العدم الثقة في صفوف المسلمين الجزائريين حيال الإدارة الفرنسية التي قامت في كثير من المرات إلى تزوير الانتخابات ورفضها سياسة الإصلاحات كما هو الشأن في سنتي 1919م و1920م.



وكان من نتائج انتخابات 09 جانفي 1921 مايلى:

عدد الأصوات المحصل عليها	أسماء الشخصيات المرشحة
720	1. الأمير خالد
700	2. فايد حمود
699	3. د. تمزالي
674	4. حاج عمار
667	5. سيدي بومدين
655	6. فكتور باروكان
649	7. محمد بن يحيى
631	8. شكيكن حمادو
610	9. مرابط أحمد
607	10. ساطور رشيد
578	11. بن سلمان رشيد
471	12. ككاشي
263	13. د. بن العربي
258	14. د. بن التهامي
257	15. ولد عيسى
132	16. كراد خليفة
84	17. حاج دريس
27	18. علي شريف
14	19. ظاهر حاج حمادو

عدد المسجلين: 1871

عدد المنتخبين: 857

النسبة: 45%

(256)

وكان فوز قائمة الأمير خالد ساحقا، الأمر الذي أربك السلطات الفرنسية والכולون الذين سارعوا إلى الاحتجاج، والتزوير وحينها خصّصت الإقدام صفحاتها الأولى للحديث عن هذه التجاوزات<sup>(257)</sup> والمخالفات القانونية التي سادت فترة الانتخابات، حينما سلمت بطاقات مزورة خارج مكاتب الانتخاب بها أسماء مرشحي القائمة المؤيدة للإدارة.

و في هذه الظروف الصعبة حيث لم يكن بإمكان الجزائريين إيصال أصواتهم في باتت مشاركتهم في الانتخابات كعدمها كون الإدارة الفرنسية لم تكن صادقة في التزاماتها وتعهداتها.

فكانت النتيجة قرار الأمير بالاستقالة من كل المجالس المنتخبة (البلدي، العمالي، المالي)، حيث أرسل قرار استقالته في 02 ماي 1921م من مدينة «عين البيضاء»، إلى عامل العمالة جاء فيها «علينا اليوم وأكثر من أي وقت مضى توجيه أنظارنا نحو الوطن الأم - فرنسا - ونحرمها فقط، على أمل رؤية هذا الوطن وهو يقرر مصيرنا بصورة حقيقية»<sup>(258)</sup>.

وقد كان قرار الاستقالة وسيلة ضغط سياسي حتمي، كانت غاية إثبات تمسك ممثلي الأعمال الجزائرين بالتزاماتهم وصدقهم في ممارسة الأساليب المشروعة والقانونية.

وتعتبر قضية استقالة الأمير من المجالس المنتخبة بالحدث الفريد والأول من نوعه في قاموس التخبية منذ 1920م<sup>(259)</sup>، و كان من الطبيعي والمتوقع أن تثير استقالة الأمير جدلاً حاداً بين الأصدقاء والأعداء على حد سواء، حيث وجهت له انتقادات لاذعة في الصحف الأوروبية واعتبر الفرنسيون قرار الأمير بأنه غير لائق وينم عن ضعف وعدم قدرة على مواجهة الإدارة الفرنسية حيث دعت بعض الأوساط الفرنسية إلى تدريس أبنائها على ما اعتبرته بالفضيحة في جل المدارس الفرنسية والجزائرية.

ومهما يكن من أمر فإن مشاركة الأمير في الانتخابات كانت لها أهمية كبيرة نظراً لحساسية المرحلة واستراتيجيتها في ضرورة تمثيل الجزائريين في المجالس المنتخبة، ثم العمل على تمكينهم من ممارسة حقوقهم بكل حرية، والتخفيف من ضغط الإجراءات الاستثنائية.

و كذلك شارك الأمير في الانتخابات البلدية التي جرت في 10 ماي 1925م عندما ضم اسمه إلى قائمة الشبوعيين، لكنها زورت مثل سابقاتها من قبل الإدارة الفرنسية<sup>(260)</sup>.

هذا وتعد هذه الانتخابات الأولى من نوعها من حيث الشكاوي التي قدمت ضد الإدارة حيث بلغ تعدادها تسعة شكاوي، واحدة منها كانت لأوروبي يدعى دينادي ولعل كل هذه الانتقادات تؤكد الطريقة التي تمت بها الانتخابات، حيث ضبط بطاقات انتخاب لأناس متوفين وأخرى لأشخاص غائبين.

و حول الانتخابات كتب الأمير خالد قائلا: «إن الاستعماريين الأوروبيين وأعوامهم فضلوا أناساً جهالة، عيّنوهم تعييناً على المثقفين المسلمين المخلصين الذي كان الشعب يريد انتخابهم، فحالوا دون ذلك، وأقموا هؤلاء المثقفين بالوطنية المتعصبة وبالزورع إلى الاستقلال التام»<sup>(261)</sup>.



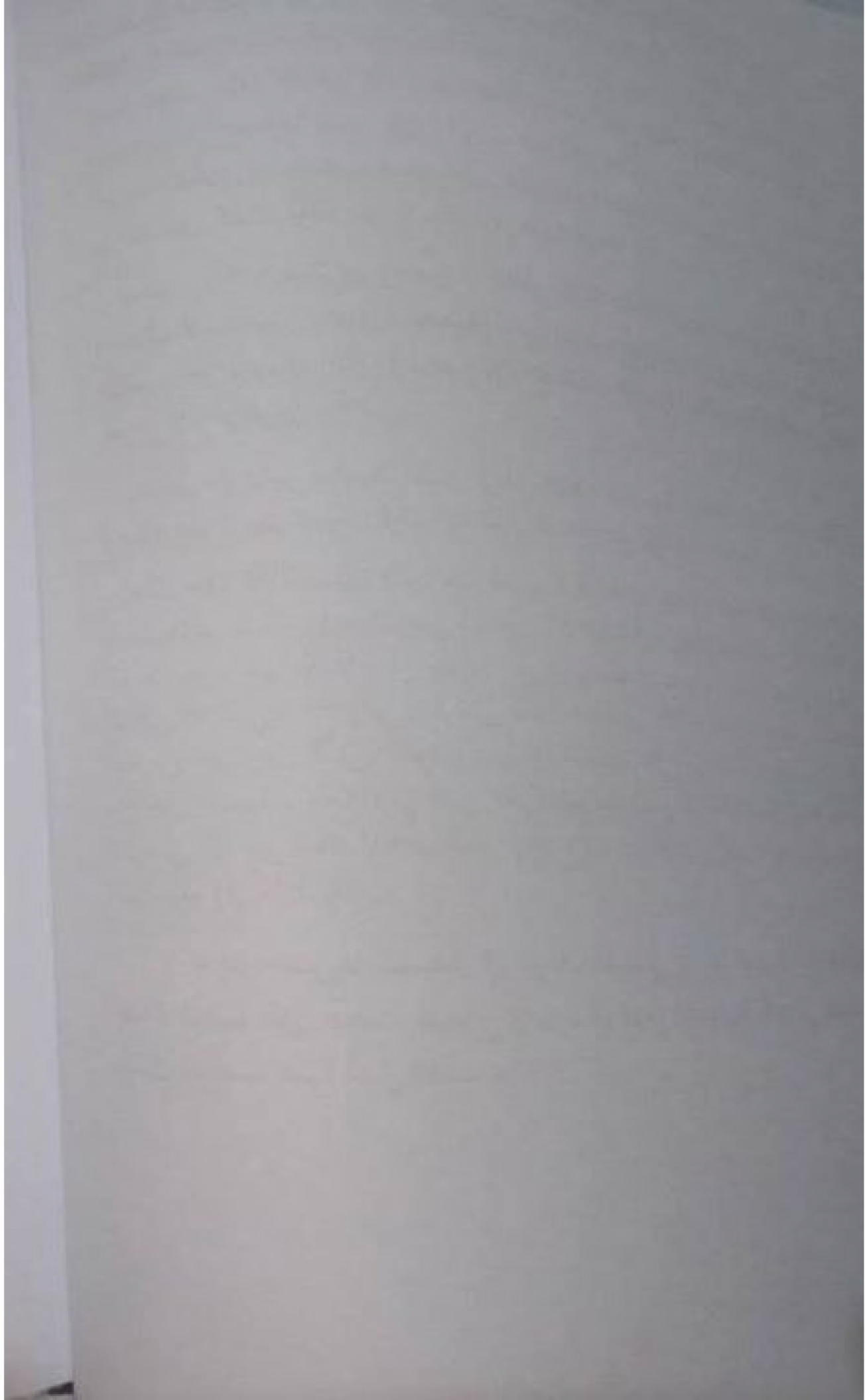
و يذكر السيد أجرون أن الأمير لم يكن يهدف من خلال دعوته إلى المساواة مع الفرنسيين أن يصبح المسلمون الجزائريون فرنسيين، لكنه حاول أن يصل بهم إلى تحقيق فكرة تمثيلهم في المجالس المنتخبة (العمالية، المالية، البلدية) ومن ثمة يتساوى هؤلاء مع المعمرين بالجزائر، ولعلنا نشبه مطلب الأمير الداعي إلى المساواة مع الفرنسيين ببعض موافق جمعية العلماء المسلمين، عندما ساند أعضاؤها قانون بلوم فيوليت سنة 1935م الذي كان يهدف إلى منح المواطنة الفرنسية للجزائريين المثقفين، بهدف تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فدعوته إلى التفرس كانت الغاية منها الاستفادة من قانون المواطنة الفرنسية والتخلي عن الباقي.

لقله : « أن الجزائريين وجدوا في إيمانهم بالإسلام مكاناً يؤويهم ويحمي أفكارهم على اختلاف فلسفاتهم وآرائهم الشخصية، لذلك يتوجب على كل مؤرخ أن يسجل أن مقاومة الشعب الجزائري في إطار الإسلام وللإسلام فقط. وظلت فرنسا إلى سنة 1919 تحتل فقط الجزائر لا الجزائريين »<sup>(262)</sup>.

والظاهر أن الأمير نحالد قد اعتمد طريقة الانتخابات وسيلة لا مناص عنها للعمل على تحسين أوضاع الجزائريين المزرية ، وقد ورد تقرير للمخابرات الفرنسية جاء فيه :

« أن نحالد قد أكد بأن قانونا مثل قانون كريميو الذي جنس بمقتضاه جميع اليهود الجزائريين بالجنسية الفرنسية سوف لا يرضي المسلمين لأن المسلمين متمسكون بلغتهم وعاداتهم وشريعتهم ، ولا يرغبون عنها بديلا و لن يتنازلوا عن شيء منها أبدا ، وأن الوطني الصادق لن يقبل صفة المواطن الفرنسي »<sup>(263)</sup>. وهي إشارة إلى قانون 04 فبراير 1919م الذي منح بعض الصلاحيات لفئة من الجزائريين الذين كانوا يرغبون في الحصول على حق المواطنة الفرنسية و الاستفادة من حق الجنسية ، وأما الأمر الثاني الذي دافع عنه الأمير هو فكرة تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي<sup>(264)</sup> حتى يجعله أداة ضاغطة لإسماع صوت الجزائريين لدى الهيئات الفاعلة في الإدارة الفرنسية، وفي ذلك يقول :

« إن حضورنا كممثلين في البرلمان الفرنسي إنما هو الوسيلة الشرعية ، وتعبيرا عن عدالة فرنسا التي سمحت للزنوج والهنود في تمثيل أنفسهم في المجالس المنتخبة الفرنسية لذلك يتوجب علينا تمثيل أنفسنا »<sup>(265)</sup>.

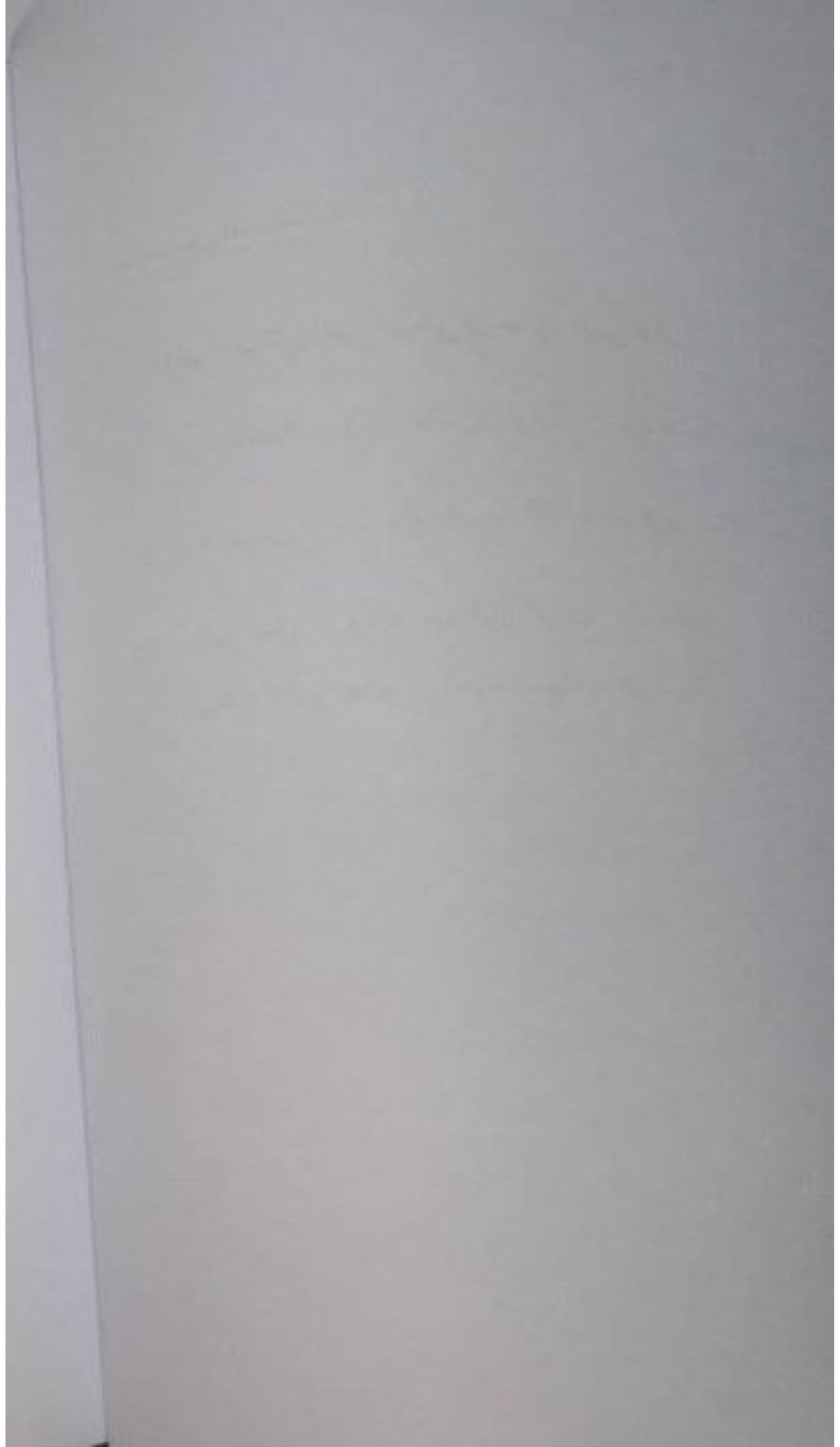




## الفصل الثالث:

### التأثير الحركي للتيار الوطني في مسيرة الأمير خالد

- 1 عارضة مطالب الأمير خالد إلى الرئيس ولسون بمناسبة العقد مؤتمر الصلح سنة 1919م
- 2 تأسيس الأمير خالد لجمعية الأخوة الجزائرية سنة 1922م
- 3 الأمير خالد و ميلاد نجم شمال إفريقيا سنة 1924م
- 4 مساهمة الأمير خالد في الحياة السياسية التونسية





## 1 غارطة مطالب الأمير خالد إلى الرئيس ولسون بمناسبة انعقاد مؤتمر الصلح

سنة 1919م:

إنتهت الحرب العالمية الأولى عندما أعلنت الهدنة بين القوى المتحاربة ، وكانت قد استمرت أربع سنوات اشتركت فيها ثلاثون دولة جندت لها خمسة وستون مليون مقاتل وقد تقرر أن يجتمع قادة العالم لإجراء تسويات عديدة وإعادة بناء العالم المحطم ، وقد اتخذ الحلفاء بباريس مقرا لانعقاد مؤتمر السلام اعترافا منهم بالدور الخطير الذي أدته فرنسا أثناء الحرب وما صادقته من أهوال وكوارث (266).

و الحقيقة أن فرنسا لم تكن لتواجه الحرب بمفردها دون الاعتماد على سواعد وطاقات جزائرية، حيث جندت ما لا يقل عن مائة وثلاثة وسبعون ألف شخصا توفي منهم خمس وعشرون ألفا في حرب لم تكن تعيهم أبدا ولأجل وعود فرنسية لم تتحقق.

وقد تطوع الأمير خالد في هذه الحرب (267) كما سبقت الإشارة إلى ذلك وكانت مشاركته ذات فائدة بالنسبة للمحندين الجزائريين ، لأنه دعا من خلالها إدارة الاحتلال الفرنسي إلى ضرورة التساوي في الحقوق والواجبات بين هؤلاء المسلمين والفرنسيين واتخذ من ظاهرة التمييز الإجباري التي لم تكن تلق ترحيبا لدى المحندين .

وقد كان الأمير خالد طوال تطوعه في الحرب يعمل على تحريض الجزائريين على التمرد والعصيان حيث يحتوي الأرشيف العسكري الفرنسي شريطا يظهر فيه الأمير خالد في بلجيكا وهو يمتطي حصانه يؤم المصلين تارة ، ويخطب في الناس داعيا إياهم إلى التحلي بالثقة والعزة بالنفس بانتماؤه إلى الأمير عبد القادر تارة أخرى (268).

ولما وضعت الحرب العالمية أوزارها ، انعقد مؤتمر فرساي في جانفي 1919م واتخذ الحلفاء العاصمة الفرنسية باريس مقرا للمؤتمر اعترافا منهم بالدور الخطير الذي أدته فرنسا أثناء الحرب وبهذه المناسبة صرح الرئيس الأمريكي وودرو ولسون (269) بقوله : « لفرنسا شرف الاستحقاق لانعقاد مؤتمر السلام بعاصمتها ، لأنها أول البلدان الأوروبية قدمت تضحيات كبيرة أثناء الحرب » (270).

حينها عزم الأمير خالد على عرض القضية الجزائرية على الرئيس ولسون ، وقد كان مبدأ تقرير المصير يملأ العالم حينها ، حتى إذا ما نجحت الأفكار الاستقلالية كانت الجزائر من بين

المستفيدين من هذا المكسب العظيم<sup>(271)</sup> ولفهم أهم الأحداث التي ميزت هذه المرحلة ، يمكن استعراض المبادئ الأربعة عشرة التي قدمها الرئيس الأمريكي إلى الكونغرس في جانفي 1918م كأساس لسلام عادل التي اشتملت على مايلي:

- نبذ المعاهدات السرية الدولية .
  - ضمان حرية الملاحة.
  - إزالة الحواجز الاقتصادية بين الأمم.
  - إيجاد مساواة تجارية بين الأمم المحبة للسلام .
  - خفض التسلح وتنظيم المطالب .
  - الجلاء عن بلجيكا وفرنسا ورد الألزاس واللورين إلى فرنسا ، وتعديل حدود إيطاليا بما يتفق مع القومية الإيطالية.
  - منح شعوب الإمبراطورية النمساوية حق تقرير المصير والجلاء عن أراضي رومانيا وصربيا والجبل السود.
  - منح الحكم الذاتي لممتلكات الدولة العثمانية وحق تقرير مصير شعوبها وحرية المرور في المضائق وإنشاء دولة بولندا مع إيجاد ممر لها على البحر.
- وقد جعل ولسون من مبدئه الرابع عشر حجر الزاوية للسلام الناشئ وهو:
- \* إنشاء جمعية عامة للأمم المتحدة قائمة على علاقات واضحة غايتها توفير ضمانات متبادلة ومتساوية في الإستقلال السياسي والقومي بين كل الدول<sup>(272)</sup>.
- و الاتجاه الأخير هو الذي تغلب لأنه يعتبر من أوجه تأثير الميثالية على عصبة الأمم<sup>(273)</sup> أما بخصوص الظروف الدولية التي سبقت أو تزامنت مع قيام العصبة نلخصها في الشكل التالي:
- ظهور القوميات خاصة عبر أوروبا الشرقية وبداية انتشارها في المشرق العربي
  - انهيار الإمبراطوريتين الروسية - المجرية وتقسيم الدولة العثمانية .



830-1  
المصري  
- الممار ألمانيا الكبرى وإجبارها على القبول بمقررات مؤتمر فرساي التي كانت تراها  
محقة في حقها .

- نهاية استقلالية أوروبا وإشراك أطراف أخرى في تسيير نظام توازن القوى الأوروبي .

- بقاء أوروبا مركزا للقوة في العالم بعد انسحاب أمريكا المبكر من الشؤون الدولية  
مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ، نتيجة رفض الكونغرس الأمريكي التصديق على  
ميثاق عصبة الأمم المتحدة<sup>(274)</sup> .

وقد تركت مبادئ ولسون أثرا عميقا في نفوس الجزائريين ، لأنها كانت تعبر عن فكر حر  
ومفتوح على ضرورات التغير ، وكون الجزائر لم تعرف منذ زمن طويل الحقوق السياسية ولم  
تسمع إلا عن الإجراءات الاستثنائية ومبادئ الجور والاضطهاد .

ولا حرم أن تستقطب فكرة تقرير مصير الشعوب هذه الأمة التي عرفت أنواعا شتى من القهر  
منذ أن وطأت أقدام الفرنسيين هذه الديار وقد فهمت شعوب أوروبا وغيرها من الشعوب  
أن هذا التصريح يعنيها جميعا لذلك تقدم بعض زعماء من إفريقيا وآسيا يطالبون بتطبيق هذا  
الحق على أممهم ومن هؤلاء زعماء المغرب العربي ، ولا غرابة إذن أن تجد أفكار الرئيس ولسون  
معارضة شديدة وخصوصا مبدأ تقرير المصير من زعماء الدول الاستعمارية مثل بريطانيا وفرنسا  
وعلى رأسهما جورج كليمنصو الفرنسي ولويد جورج الإنجليزي .

وقد خاب آمال العديد من زعماء شعوب آسيا وإفريقيا في عدالة الأقوياء وفي مؤتمر الصلح  
الذي انعقد في فرنسا ، على غرار الوفود العربية الأخرى ، مثل الوفد العربي بقيادة الأمير فيصل  
بن الحسين ، و الوفد المصري بقيادة سعد زغلول ، و الوفد التونسي بقيادة عبد العزيز الثعالبي ،  
والأمير خالد بن الهاشمي وغيرهم .

و إذا رجعنا إلى الوراء قليلاً أي إلى سنة 1916م عندما انعقد مؤتمر «رابطة حقوق الإنسان»  
في شهر نوفمبر ، الذي طالب بأن تتضمن معاهدة السلام المقبلة «الاعتراف لكل الدول بنفس  
الحق في الاستقلال»<sup>(275)</sup> شارك الأمير خالد في هذا المؤتمر على أمل تحقيق بعض الامتيازات  
وإن لم يكن يفصح عندئذ إلا على مجرد الدعوة للمساواة ، ولا يعني ذلك أنه لم يكن يرغب في  
الاستقلال إذا ما تقيأت له الفرص وسمحت له الظروف .

وللإشارة فإن مطالب الجزائريين في تقرير مصيرهم تضمنتها كذلك الرسالة الموقعة بتاريخ:

١٢ جانفي ١٩١٩م باسم الشعب الجزائري والشعب التونسي<sup>(276)</sup>، والتي تقدم بها وقد مشترك من الشخصيات السياسية جزائرية وتونسية، إلى الرئيس الأمريكي ولسون بمناسبة الإعلان عن مبادئ الشهيرة ومما جاء فيها ما يلي:

«إن شعبنا الذي كان يتعم بالاستقلال، سلبت منه حقوقه وحرياته، وأضحى مثل الجزائريين وقد أقام النظام الفرنسي بتونس فجأ قمعيًا متشددًا..... ساند التونسيون الشعب الجزائري في أثناء فترة احتلاله، وشهدت تونس موجات كبيرة من الهجرة الجزائرية، وعندما تعرضت للاستعمار سنة ١٨٨١م، ناضل الشعبان جنبًا إلى جنب ضد الوجود الاستيطاني الفرنسي... إننا نتحدث عن حرية الشعوب التي تعرضت إلى عملية الإلحاق القسري بحجة حق القوي على الضعيف، وكانت تتمتع في ذات الوقت بكل مقوماتها من لغة ودين وتقاليده وتاريخ..... لم تعد تعترف فرنسا للشعبين الجزائري والتونسي بحقوقهما في تقرير مستقبلهما، ولكن على العكس من ذلك فإنها تعزز يوميًا من إجراءاتها الاضطهادية اتجاههما... لذلك فالشعبان الجزائري والتونسي يطالبان باستقلالهما التام في ضوء المعطيات الدولية...»<sup>(277)</sup>

وقعت الرسالة من قبل ستة شخصيات جزائرية وتونسية وهم على النحو التالي:

• الشيخ صلاح شريف التونسي (أستاذ بجامعة الزيتونة)

• الشيخ محمد مزيان التلمساني (أستاذ بتلمسان)

• محمد الشابي التونسي

• محمد بيزاز الجزائري

• حمدان بن علي الجزائري

• محمد باش حبة

يبدو لنا من الرسالة المشتركة للوفد الجزائري التونسي أنها جاءت لترسخ عدّة مبادئ وأهداف نجملها فيما يلي:

أما كتبت باسم الشعبين الجزائري والتونسي، وهو ما يعزز فكرة التقارب الاجتماعي والتاريخي بين أقطار المغرب العربي.

التأكيد أن الأمتين الجزائرية والتونسية كان لهما وجود قبل الغزو الاستعماري، لذلك أخذت تطالب بالعودة إلى وضعية ما قبل الاستيطان الفرنسي<sup>(278)</sup>. وعلقت الرسالة آملاً كبيرة



على مبادئ الرئيس الأمريكي ولسون وعلى الطبقة البرجوازية الليبرالية حتى تمارس ضغوطاتها على الإدارة الفرنسية (279).

من جهة أخرى أثرت المبادئ الولسونية كثيراً في نفوس الشعوب المضطهدة، كما جعلتها تستفيق من حالة الجمود، وتتطلع إلى المستقبل من خلال المطالبة بالاستقلال الذي سلب منها منذ زمن طويل و لم يعد لها أمل في استعادته ، هذا وتمتلئ أوراق الرئيس ولسون بالعرائض والرسائل والبرقيات والكتيبات وغيرهما التي تقدمت بها الشعوب إلى ذلك الرجل الذي حرك الآمال في الحرية والاستقلال لكنها آمال سرعان ما تبخرت واضمحلت.

ففي يوم الجمعة الثالث والعشرين من شهر ماي 1919م ، قدم وفد جزائري من خمسة أعضاء برئاسة الأمير خالد الحسيني إلى باريس ، واتصلوا (باللجنة الأمريكية للمفاوضات على السلام ) بفندق كريون وهناك تقدموا بالعريضة إلى الملازم جورج ب نوبل ضابط المشاة باللجنة ، وقد امتنعوا من توقيع العريضة ومن ذكر أسمائهم خوفاً من متابعات السلطات الفرنسية لهم ، إلا الأمير خالد فإنه أعلن عن إسمه للضابط نوبل وطلب منه توصيل العريضة إلى الرئيس ولسون ومنحه وصلاً يثبت اتصال الرئيس بها قبل مغادرة الوفد باريس يوم السبت بعد الظهر.

وفعلا قام الضابط نوبل بإرسال العريضة إلى السيد كلوز كاتب سرّ الرئيس ولسون رقة خطاب (281) شرح له فيه ظروف العريضة وحالة الوفد ومطلبه ، فما كان من السيد كلوز إلا أن كتب في اليوم التالي [السبت] رسالتين قصيرتين أحدهما موجهة إلى الضابط نوبل (281) والثانية إلى الأمير خالد بناءً على طلبه ، يخبره أنه اتصل بالعريضة وأنه سيطلع عليها الرئيس ولسون (282).

ويذكر السيد سعد الله (283) بحكم اطلاعه على الأرشيف الأمريكي أنه رغم تتبعه للمحادثات التي تضم أوراق الرئيس ما يدل عن رأي الرئيس ولسون نفسه في العريضة، ولا على ما يدل على موقف الوفد الأمريكي من قضية تطبيق تقرير المصير على الجزائر، كما لا يعتقد أيضاً أن الوفد قد سلم العريضة أو نسخة منها إلى الوفد الفرنسي في مؤتمر الصلح ، ولكن هذا لا يمنع حسب رأيه دائماً من معرفة المخابرات الفرنسية للإتصال الذي تم بين الوفد الجزائري والأمريكي . وأما بخصوص الوفد الجزائري الذي قدم العريضة فلا يعرف عنه شيء، ويبدو من وصف

السيد. نوبل أن الوفد قد حضر بين يديه بكامل أعضائه الخمسة، ولكن أربعة منه امتنعوا عن تقديم أسمائهم للسبب الذي ذكر آنفا، ومهما يكن فإن ترعم الأمير خالد للوفد واضح وأن التصريح باسمه إلى الضابط الأمريكي يدل على جرأة كبيرة في تلك الظروف لأنه يعلم أن الفرنسيين لن يرفقوا به إذا ما اطلعوا على محاولته.

أما العريضة نفسها فيغلب الظن أنها من تحرير الأمير خالد نفسه لأنها تتفق وروح كتاباته الأخرى إلى الشخصيات المعروفة في العالم، وهي مكتوبة بالفرنسية على الآلة الرقاقة تقع في أربع صفحات كاملة، وفيها بعض السطور مضيق في آخر الصفحة الرابعة حتى لا تصاف صفحة خامسة جديدة، كما وجدت عليها بعض التشطيبات والإضافات بالقلم وهي قليلة مثل إضافة عبارة « وأبقها المحتلون الجدد » في الصفحة الثانية وتشطيب في الصفحة الثالثة، ومثل وضع سطر تحت عبارة « الرجوع القهقري » في الصفحة الثالثة أيضا، كما أن عبارة « احترامنا » في آخر الصفحة الرابعة مضافة كذلك بالقلم.

ذكرت العريضة بالمقاومة الجزائرية و بالاحتلال طيلة سبعة عشرة سنة [والملاحظ أن ذلك هو تاريخ مقاومة الأمير عبد القادر]، كما استعرضت كذلك العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال تسعة وثمانون سنة وهي علاقات تتميز بعدم الوفاء من جانب الفرنسيين وإبعاد السكان عن الأراضي الخصبة واستيلاء الفرنسيين عن الأحباس وإهانتهم للمقدسات

وإتقال كاهل الجزائريين بالضرائب والقوانين الإستثنائية، وإعمال حاجاتهم وفرض التجنيد الإجباري عليهم، وتدنّي الأخلاق العامة فيه، وبعد ذلك طالبت العريضة « بإرسال نواب مختارين بحرية من طرفنا لتقرير مصير مستقبلنا تحت إشراف عصبة الأمم » بناء على التصريح الذي أعلنه الرئيس ولسون نفسه سنة 1917م، والذي جاء فيه أنه « لا يجبر شعب من الشعوب على العيش تحت سيادة لا يرضى بها » من جهة أخرى فقد جاء في حديث آخر للرئيس ولسون مع السيد كليمنصو أن هدفه « رؤية العالم يتحرر من ربق الإستعمار والسيطرة » (284).

وذكرت العريضة أن الوفد الجزائري قد جاء يستنجد بالمشاعر النبيلة للرئيس الأمريكي ولسون، وإدانة الاحتلال الفرنسي وربط حاضرمقاومة الجزائرية بماضيتها قالوفد وإن لم يذكر كلمة الإستقلال بالحرف فإنه ذكر معانيها كما طالب بتطبيق حق تقرير المصير على الجزائر تحت إشراف عصبة الأمم المتحدة، وكذا تطبيق مبدأ عدم إجبار الشعوب على العيش تحت



سيادة لا ترضى بها، فموقف الأمير خالد كان حريفاً مما جلب عليه الفضة الفرنسيين من جهة واحترام وتقدير الشعب الجزائري من جهة أخرى.

ولما يلي: نص الوثيقة الجزائرية التي قدمها الأمير خالد إلى ولسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد الرئيس:

بشرقنا أن أتقدم إلى إنصافكم السامي وإلى روح العدل فيكم عرضاً موجهاً عن الوضع الحالي للجزائر الناتج عن احتلال فرنسا لها منذ 1830م.

فأثناء معركة غير متساوية، لكنها رغم ذلك كانت مشرفة لأبائنا، ناضل الجزائريون طيلة سبعة عشرة سنة بمثابرة وقوة لا مثيل لهما بهدف رد المعتدي والعيش في استقلال، ولكن حفظوا السلاح لم تكن للأسف في صالحهم.

ومنذ تسعة وثمانين سنة التي عشناها تحت السلطة الفرنسية ازدادنا فقراً بينما ازداد المنتصرون غنى على حسابنا. إن الاتفاق الموقع في 05 جويلية 1830م بين الجنرال الفرنسي دي بورمون و داي الجزائر قد ضمن لنا احترام قوانيننا وعاداتنا وديننا، وإن قانون 1851م<sup>(283)</sup> قد اعترف بحق الملكية والتمتع بها كما كانت إبان الاحتلال.

وقد أعلن نابليون الثالث<sup>(284)</sup> عند نزوله بالجزائر في 05 ماي 1865م بياناً موجهاً إلى السكان المسلمين « إن فرنسا عندما وضعت قدمها على الأرض الإفريقية منذ خمسة وثلاثين سنة لم تأت لتدمير جنسية شعب، لكنها بالعكس جاءت لتحرير هذا الشعب من القهر طويل المدى، إنها غيرت السلطة التركية بحكم أكثر لينا وعدلاً وتنويراً... »

إننا كنا نتوقع أن نعيش في سلم جنباً إلى جنب وبالاشتراك مع المحتلين الجدد، معتمدين على هذه التصريحات الرسمية المهيبة.

و لكن تبين لنا فيما بعد للأسف أن تلك الوعود المعسولة لم تكن سوى كلام أجوف، والواقع أن الفرنسيين أجلوا المهزومين تدريجياً، كما فعل الرومان قبلهم، وامتلكوا هم الأراضي الخصبة وأغنى المناطق. وهم إلى يومنا هذا مستمرون على إنشاء مراكز جديدة باغتصاب الأراضي الجيدة التي بقيت عند الأهالي، تحت غطاء « المصادرة لفائدة الصالح العام ».

كما استولى الفرنسيون على الأحباس التي تقدر بمئات الملايين من الفرنكات التي كانت تستعمل في صيانة المؤسسات الدينية ، وتساعد الفقراء ، ووزعوها على الأوروبيين . وهذا امر في أقصى الخطورة نظرا إلى الغرض الديني والبين الذي نص عليه المحبسون لهذه الأملاك .

وإلى الآن ورغم قانون فصل الدين عن الدولة فإن البقية القليلة من هذه الأحباس مسخرة من طرف الإدارة الفرنسية تحت ستار هيئة دينية اختير أعضاؤها الطبعون من طرف الإدارة الفرنسية نفسها ، ولا حاجة إلى الإضافة أنه ليس لأولئك الأعضاء سلطة

لأن الإدارة الفرنسية كانت تغتنم كل الفرص ، وخصوصا أثناء هذه الحرب لتنظيم مظاهرات سياسية في مساجدنا ومن أماكننا المقدسة الأخرى ، خلافا لتعاليم ديننا بحضور جماهير مكونة خصوصا من موظفين . وفي تلك المظاهرات تلقى نخطب أعدت مسبقا للمناسبة من رجال الدين ، ويتمادى هذا التعدي على الحرمات الدينية لدرجة إشراك الموسيقى العسكرية في هذه المظاهرات المهينة للروح عند المسلمين .

ذلك هو ما أصبحت عليه تصريحات القائد بورمون في 05 جويلية 1830م وقانون 1851م وقد أثقل كاهل الإنسان الجزائري مدة تسعة وثمانون سنة بإجمال الضرائب ، فرنسية وعربية كانت موحدة قبل الاحتلال وأبقى عليها المحتلون الجدد .

وإذا قابلنا ميزان الدخل والخرج فإننا نستنتج بسهولة أن الأهالي قد أرهقوا بضرائب فوق طاقتهم كما أن توزيع الميزانية كان لا يأخذ في الاعتبار متطلباتهم الخاصة . وكثير من الأعراش بدون طرق مواصلات وأغلبية أطفالنا بدون مدارس .

وبفضل تضحياتنا ، استطاع الفرنسيون أن يوحّدوا جزائر فرنسية مزدهرة حيث زراعة الكروم تمتد على مدى البصر ، وقد مدت عبر البلاد السكك الحديدية والطرق بين القرى الأوروبية وغير بعيد عن العاصمة نجد أعراشا بأكملها تعيش على أراضي أهلة بالسكان فقيرة ووعرة المسالك ، وليس لهذه الأعراش طرق مواصلات ، وهناك تجمعات سكنية هامة محرومة من كل شيء ، وما يزال السقي عند هؤلاء بالقرب وبطرق الأحواض والآبار غير المصونة مثلما كان الحال في عهد إبراهيم (عليه السلام) ، وعجاجة القول أن حصة الأغلبية هي الأضعف وأن حمل الأثقل فقرا هو الأثقل .

وتحت نظام يسمى جمهوريا يخضع أغلبية السكان إلى قوانين خاصة يندى لها جبين



البرابرة أنفسهم. وإن من ميزات هذه القوانين أن بعضها قد نص على المحاكم الاستثنائية (مثل المحاكم الرحرية و المحالس الجنائية الصادرة في 29 مارس 1902، و 30 ديسمبر 1902م، فنحن نرى الرجوع القهقري نحو الحريات (287).

ولكن لا نتهم بالمبالغة نرفق بهذه العريضة كتبيين كتبهما فرنسيان من الجزائر وهما السيد فرنسوا مارنار المحامي بمجلس الاستئناف بمدينة الجزائر، والسيد شارل ميشال المستشار العام وشيخ بلدية تبسة. فهما مؤلفان مبنيان على فظاعة وظلم هذه القوانين. وهناك مثال آخر يدل على عدم الوفاء بالعهد و هو :

كان الجنود الأهالي قبل 1912م يلتحقون بالجيش الفرنسي عن طريق التطوع مقابل بعض المنافع للمتطوعين. ولكن هذه المنافع قد ألغيت بالتدريج، وبدخول 1912م أصبح التحنيد الإجباري في أول الأمر جزئيا (وهو 10 % من مجموع الجيش)، ثم أصبح شاملا، وهذا رغم الاحتجاجات الصارخة من الأهالي.

إن ضريبة الدم قد طبقت علينا خرقا للمبادئ الأولية العادلة، ورغم فقرنا وذلنا وإهانتنا بحكم قانون الحق للأقوى، فإننا لم نكن نتصور أبدا أن عبثا كهذا - وهو خاص بالمواطنين الفرنسيين الثمنين بجميع الحقوق - يقع ذات يوم على كاهلنا.

إن مئات الآلاف قد سقطوا منا في مختلف ميادين القتال، محاربين رغم أنوفهم ضد شعوب لا مطمح لهم فيها ولا في أموالها، إن الأرامل واليتامى ومعطوبي هذه الحرب يتلقون أجورا أو معونات أقل مما يعطي للفرنسيين الجدد. وكثير من الجرحى الذين أصبحوا عاجزين على العمل انضموا إلى صفوف البؤساء الذين تضج بهم المدن و الأرياف .

من السهل على الملاحظ أن يرى البؤس الفظيع الذي يعيشه الأهالي، ففي مدينة الجزائر نفسها يمر مئات الأطفال من الجنسين بؤسهم في الشوارع وهم في أسوأ حالة مطلقة من اللامبالاة .

وأمام هذه الأوضاع المؤسفة بقيت الولاية العامة للجزائر في حالة مطلقة من اللامبالاة ، وأمام التمزق وعدم التدخل في الحريات ، فإن الموقف العام هو ترك الجبل على الغارب كما أن المشروبات الكحولية قد أصبحت تغدق في المقاهي على الأهالي .

وقد نعلمنا هذه المآسي كمهزومين مستسلمين، منتظرين وأملين أن تشرق علينا أيام أسعد



مما نحن فيه. إن التصريح الرسمي التالي والقاتل بأنه : « لا يجبر شعب من الشعوب على المعنى  
تحت سيادة لا يرضى بها » والذي صرحتم به أنتم في ماي 1917م، في كلمتكم الموجهة إلى  
روسيا ، يجعلنا نأمل بأن هذه الأيام قد أقبلت في النهاية .

ولكن الأهالي، تحت الوصاية الجائرة للإدارة الجزائرية قد أصبحوا حالة من الإذلال بحيث  
أصبحوا عاجزين عن المطالبة ... أن الخوف من القهر الذي لا يرحم يكتم كل الأقواه .

ورغم هذا فإننا جئنا باسم مواطنينا نستنجد بالمشاعر النبيلة لسيادة رئيس أمريكا الحرة ، إننا  
نطالب بإرسال نواب مختارين بحرية من طرفنا لتقرير مصير مستقبلنا تحت إشراف عصبة الأمم .

يا سيادة الرئيس : إن نقاطكم الأربع عشرة للسلام العالمي المقبولة من طرف الحلفاء و  
القوات المركزية يجب أن تؤخذ قاعدة لتحرير الشعوب المستضعفة المقهورة دون تمييز عرقي أو  
ديني .

إنكم تمثلون في نظر العالم بأكمله الإنسان الشريف الحامل للواء الحق والعدالة ، فأنتم لم  
تدخلوا هذه الحرب الضخمة إلا لتعمم تلك المبادئ على جميع الشعوب . و لنا إيمان عميق في  
كلمتكم المقدسة . أن هذه العريضة قد كتبت لتتوיר عقيدتكم وإلفات نظركم الكريم إلى وضعنا  
الشاذ .

تقبلوا ، سيادة الرئيس ، فائق احترامنا . (288)

كانت رسالة الأمير خالد واضحة جدًا في تحديد مقاصدها وفي تصوير الأوضاع القاسية التي  
كان يعيشها الأهالي الجزائريون جراء الإجراءات الاستعمارية، لكنه اصطدم مرة أخرى بجدار  
المعارضة والتنكر، لأن الرئيس الأمريكي اكتفى فقط بتقديم العريضة إلى الحكومة الفرنسية.

الأمر الذي جعل هذه الأخيرة تهدد الوفد الذي قدم العريضة بالملاحقة القضائية  
(289)، واتهم الأمير أنه أراد أن يعين ممثلًا للجزائر بندوة السلام، وانتصرت إذن الأفكار  
الاستعمارية التي كان يمثلها رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج (290) وجورج كليمنصو (291).  
ولما فشلت الدول المستعمرة من قبل فرنسا لجأ الأمير إلى جمع هيئة سياسية دعاها «وحدة  
النواب المسلمين»، ثم أسس لها صحيفة شديدة اللهجة دعاها «الإقدام» (292)، باللغتين العربية  
والفرنسية، وعلى الرغم من فشل الأمير في مؤتمر فرساي ورفض السلطات الاستعمارية لعريضة



مطالبه، إلا أنه نجح ولو مبدئياً في التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية خاصة وأن المؤتمر ضم العديد من الدول الأوروبية بما في ذلك أمريكا<sup>(293)</sup>، في الوقت نفسه يعد نجاحاً باهراً لسياسة والتي تعتبر أحد المواقف الشجاعة للأمير لأنها أخرجت الجزائر من دائرة الصمت الذي ضرب عليها من قبل فرنسا.

وهذا الصدد يصور المؤرخ الفرنسي جوليان هذا الموقف لقوله: «ليس للمعمر أي وعي سياسي، تراه يثور من جهة على الدولة كلما بداله أنها تهدد امتيازاته، ولا يتورع من جهة أخرى عن طلب مساندتها بعنف وصخب كلما حلت به أزمة، تلك الأزمة التي ترمي مسؤولياتها على الدولة نفسها، أما في سياسته إزاء الأهالي، فإنه معارض كل المعارضة لكل إصلاح، وذلك بإصرار جنوني»<sup>(294)</sup>.

ومهما يكن فإن المبادئ الولسونية، وإن تبخرت على مستوى الحكومات لكنها أثرت على مستوى الشعوب<sup>(295)</sup>، ولا أظن أن اغتيال الحريات من قبل المستعمر قد أتمى مرحلة الوعي، لأنها أثرت رغم المعارضة والتعسف وأعتقد في صواب منطق الأمير خالده لأنه أمضى الوثيقة بمفرده وتحمل المسؤولية كاملة، عندما التقى (الملازم الأول) الأمريكي جورج نوبل وسلمه العريضة كي يبلغها إلى الرئيس ولسون<sup>(296)</sup>، لأن الهدف الغاية كانت رؤية الجزائر تستقل، وهي مرحلة جديدة اتسمت ببعدها عن الإطار التقليدي الضيق والتطلع إلى جعل نضالها من نضال الشعوب المستضعفة، بحكم وحدة الممارك التي تخوضها هذه الشعوب ضد الاستعمار العالمي، ولأجل إعادة بناء كيانها الحضاري والإنساني واحترام حقوق الإنسان والدعوة إلى الاستقلال<sup>(297)</sup>.

إن تأثير وتداخل العوامل البيئية والنفسية للأمير خالده هو الذي أحدث ذلك الانقلاب الكامل في مواقع القوة في تجربته النضالية الوطنية خلال العشرينيات من القرن الماضي وهو نفسه الذي وضع أساس المواجهة ذات الطابع الاستقلالي بالجزائر فيما بعد.

كان بحق صورة حية بكل المواصفات، ومن حوله كوكبة من المثقفين والمفكرين، إنه مركز جديد من مراكز القوة ينشأ بطريق غير مسبوق في تاريخ هذه الأمة، مركز لا تحكمه بؤرة واحدة ولا يؤثر فيه تيار واحد، إنها سلطة ومنطق لا يخضع لحسابات الغير ولا يقبل قانوناً غير قانونه، كان يشده دوماً إلى الحس والواقع الأكثر تأثيراً والأشد تعبئة من كل عناصر التطور الذي كان حاصلاً آنذاك، وأداة للقوة النفسية المتوازنة تؤكد لها من خلال قدرته بسرعة و



كفاءة ، في وقت حفل بالمتغيرات السياسية و الاقتصادية وتأثيراتها في المجتمع الجزائري الذي ذاق ويلات الإجراءات الإستثنائية من الداخل .

وكان من المفارقات العجيبة أن ينشأ الأمير بل في كنف فرنسا ، نشأة عسكرية وثقافية في المدارس الفرنسية ، لينتقل إلى معارضتها فيما بعد وهو الهدف الذي ظل يراود الأمير عبد القادر في أن ينشئ قوة مضادة لإدارة المستعمر الغاشم .

في الوقت الذي كتبت فيه الصحافة الموالية للكولون ، أن الأمير خالد أصبح يمثل خطرا إسلاميا حقيقيا وأضحت تقرأ الفاتحة علنا مما بات ينذر بقيام حرب مقدسة في الجزائر هدفها طرد المستعمر الفرنسي إلى الأبد ، وكان مفعول هذه السياسة قويا عندما تأكد لفرنسا نشاط الأمير الدبلوماسي والمتمثل في تقديمه لعارضة مطالبه إلى الرئيس ولسون التي ركزت على حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها<sup>(298)</sup>.

يعد الأمير خالد أحد القادة اللامعين الذين سعوا بكل قواهم من أجل استقلال وترسيخ حرية شعوبهم من نير الإستعمار<sup>(299)</sup>، وتجلى ذلك بوضوح في نص الرسالة التي حملها إلى الرئيس ولسون ، وهي قفزة جريئة في نظر العديد من المؤرخين والدارسين لفترته ، كما تعد كذلك أحد اللحظات التاريخية الحاسمة التي استغلها الأمير لصالحه.

ولعلها المفارقة التي صنعت من العجز قوة ومن الشيء كيانا قائما ، ثم إن الإمكانية التاريخية ليست يوما واحدا بعده الظلام ، لأن الذي يصنع هذه الإمكانية هو مزيج من آمال ونضال الشعوب ، وآمال ونضال الشعوب ليست عود ثقاب يشتعل بسرعة ثم ينطفئ .

ولم يكن يتصور الجميع بأن مؤتمر فرساي يستطيع تقديم استراتيجية جديدة لتحرير الشعوب المستضعفة خارج نطاق العالم الأوربي ، لأن الوقت كان لا يزال مبكرا بالنسبة للمستعمر ، الذي اتخذ كل السبل للحد من قيام بحركات مناهضة لسياسته ، وهي أحد اللحظات التاريخية التي حاول الأمير استغلالها نتيجة حالة الوعي التي وصلها ، ومن ذلك نستشف حتمية التاريخ في جوهرها ، هي تظافر الظروف الاجتماعية لإمكانية تحقيق هدف عظيم من أهداف شعب أو أمة وهذا الهدف هو الدعوة إلى استقلال الجزائر عن فرنسا .

وقد كتبت جريدة لاديفونس مايلي :



« بأن الأمير خالد وهب الجزائر كل حياته ونشاطه وذكائه وللإسلام كل عواطفه وقلبه، قلب رجل شريف نبيل لا يخشى في الله وفي سبيل إحقاق الحق صوله جاهل ولا لومة لائم»<sup>(300)</sup>.

والحقيقة أن كل هذا النشاط والوعي المقعم بالحياة والفاعلية في تغيير الأوضاع لصالح الجزائر، هو الذي جعل الأمير خالد رمزا للوطنية<sup>(301)</sup> وزعيما للمقاومة الجزائرية. مع مطلع القرن الماضي دون منازع على الرغم من تناقضات و تشككات بعض المؤرخين حول وطنية الأمير خالد ونذكر على سبيل المثال رأي المؤرخ أجرون<sup>(302)</sup>، الذي لم يكن يعتبر الأمير خالد رائدا للوطنية بالجزائر قبل 1919م، ويرد على الذين جعلوا منه وطنيا كونه دعا إلى بعث اللغة العربية وتطويرها، ثم عندما ناد بعدها إلى التمسك بأحوال المسلمين الجزائريين في إطار الشريعة الإسلامية.

لكنه اضطر إلى تغيير رأيه بخصوص هذه القضية، وبخاصة عندما عثر على نص الرسالة التي بعث بها الأمير إلى الرئيس الأمريكي ولسون بالأرشيف الوطني بوشنطن، فلم يتردد بعد ذلك في اعتبار الأمير خالد أحد صانعي الفكر الوطني بالجزائر<sup>(303)</sup>.

لعلنا نتفق مع المؤرخ أجرون أن الأمير لم يكن أول الداعين إلى الوطنية كما أن الفكر الوطني لم يكن وليد القرن الحالي، وأن الجزائريين عرف عنهم أنهم وطنيون منذ أزمنة غابرة، وأن أغلب الحضارات والأقوام التي تعاقبت على تعمير الجزائر باستثناء الحضارة العربية لم تعرف استقرارا بهذه الديار، نتيجة المقاومة الشديدة للعدو الدخيل، وهذا دليل على وطنيتهم وأصالتهم.

وقد وصف أغلب المؤرخين خاصة الفرنسيين حالة الجزائريين هذه، بأنها تخلف و جهل ورفض للثقافة الآخر، ومهما يكن فإن الأمير خالد وإن لم يكن الأول من صنع النهج الوطني في الجزائر لكنه أيقضه ودفع به نحو مستويات أفضل وإن كانت نظرة المؤرخ أجرون تنطوي على كثير من الحقائق وبعضها من الموضوعية بخصوص الأمير خالد، ودوره زعيما مسلما وطنيا في الحركة الوطنية الجزائرية. مع مطلع القرن العشرين تؤخذ عليه بعض الرؤى منها أن مفهوم الاستقلال مستوحاة من معادلة شيوعية مع أن الحقيقة غير ذلك لأن الاستعمار واحد مهما اختلفت نظرتة للأمم التي يحتلها، ومهما تباينت طرقه ومناهجه، فمن الطبيعي إذن أن يلقي



معارضة شديدة ليس فقط من قبل الشيوعيين، لأن اجتهادهم في مناهضة ومخاربة الأطماع الاستعمارية ذات الطابع الليبرالي مرده إلى معارضة إيديولوجية تدخل ضمن الصراع الفكري والعقائدي الذي كان بين الشرق والغرب، والذي أخذ أبعاداً خطيرة بعد الحرب العالمية الثانية سنة 1945م وإلى غاية التسعينيات من القرن الماضي.

فليس من البديهي أن نضع حسب اعتقاد المؤرخ آجرون الشيوعيين بمثابة المنظرين لفكرة الاستقلال والتحرر، لأن الاستعمار وجد ردود أفعال كبيرة في كل بقاع العالم نتيجة الاضطهاد والحرمان والجهل الذي سلطه على الشعوب المستضعفة، فكان لازماً عليها أن تثور وتنفض والشعب الجزائري واحد من هذه الأمم الذي ضاق ذرعاً بسياسة البطش والتسلط التي مارسها الوجود الاستعماري الفرنسي طيلة مائة واثنى وثلاثون سنة.

فوجد إذن إرادة أبنائه العزيمة والوحدة التي شكلت دون شك الجدار الذي تحطمت حوله الأطماع والنظريات الاستبدادية التي نادى بها كبار قادة وجنرالات فرنسا، ولم يكن أمام الأمير خالد حل وسط في صراع خاضه ضد فرنسا، وهو الذي كلف بتحقيق الإستراتيجية الجديدة التي جمعتها بحده عبد القادر في سوريا والعائلة كلها في 1882، حين دعاه إلى التحضير إلى المرحلة اللاحقة وضرورة تعديل موازين القوة لصالح رجالات المقاومة الوطنية (304).

كما لم يكن بوسع الأمير خالد لما تأتت له اللحظة التاريخية الحاسمة بانعقاد مؤتمر الصلح إلا أن يختار للجزائريين الاستقلال والتحرر من براثن الاستعمار، وهنا يكمن الدور الجليل الذي قدمه لخدمة الحركة الوطنية الجزائرية.

حيث يذكر المفكر حسنين هيكل : « أنه هناك في التاريخ شيء اسمه [نقطة الإنكسار] وهي تصيب الأفراد وتصيب الجماعات وترغمهم على أن يتمردوا في لحظة من اللحظات حتى وإن بدأ تمردهم يائسا » (305).

فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تحالفت منطلق العالم الغربي بالإعلان عن مبادئ ولسون الشهيرة والخروج، بعض الشيء عن دائرة التسلط الاستعماري الفرنسي البريطاني، إلا أنها دعمت هذا المبدأ ضمنياً، وإلا كيف نفسر وضع الجزائر بعد المؤتمر وقضية الملاحقة القضائية التي توعدت لها فرنسا الأمير خالد وأنصاره، ومن ذلك نورد تساؤلاً جاء في افتتاحية جريدة المحاهد (306) وجددنا تعبر عن ذلك لقوله : « أين السلام يا دعاة السلام »



وبعد الذي استعرضته هل تسمى ذلك إخفاقا من جانب الأمير خالد ؟ أو مأساة وطنية لأن الحكومة الأمريكية اكتفت بتقديم الوثيقة إلى فرنسا ولم تحقق تلك المطالب التي صمم على تحصيلها في الواقع .

ولا أضني أفتنع بفشل الأمير خالد وهو الذي حاول أن يحيي في هذه الأمة قوميتها وأن يرسخ فيها عقيدتها ، رغم اعتقاد بعض المحللين التاريخيين على أن أسباب تأخر ظهور فكرة القومية في الجزائر مرده إلى التدهور الذي أصاب أركان المجتمع الجزائري القديم وأن محاولات الاستعمار لتحطيم الثقافة الوطنية، كانت من أكبر العوائق التي واجهت نمو الحركة القومية في الجزائر<sup>(307)</sup>، والسواقع أن الجزائريين ظلت وطنيتهم وقوميتهم راسخة رغم ضغط المستعمر ، ورغم التهميش والإبعاد الذي لحق بهم وبأحزابهم والأمير خالد واحدا من رجالات هذه الأمة الذي دافع وناضل لأجل إعلاء معالم الشخصية الجزائرية برفضه الاندماج في فرنسا والذود عن الإسلام ، ونستحضر هنا حدثا هاما ، عندما كتب صحفي فرنسي مقالا مهينا بالرسول عليه الصلاة والسلام وأزواجه رضي الله عنهن ، فوجه إليه الأمير برقية شديدة اللهجة ، يخبره أنه مسلم وغبور على دينه وأنه من سلالة ذلك النبي العظيم ويقول فيها أنه يترك له الخيار بين إثني إما الاعتراف علنا بذنبه والاعتذار عنه ، وإما المنازلة بالسلاح فأجاب الصحفي (مساريل يار) الأمير خالد برسالة اعتذار<sup>(308)</sup> .

وبصرف النظر على الذي آلت إليه مطالب الأمير خالد ، وردة أفعال الإدارة الفرنسية ، فإنه حقق نجاحا ثمينا عندما أسس هيئة سياسية دعاها « وحدة النواب المسلمين » ووضع لها صحيفة شديدة اللهجة دعاها بالإقدام ، وتحت عنوان [ الإقدام الإسلام ، الراشدي ] ، ما بين (1919م - 1923م) ، التي شكلت دورا إستراتيجيا في النشاط السياسي للأمير خالد فيما بعد<sup>(309)</sup> .

لأنها مكنته من بث قناعاته وأفكار النخبة غير المتجنسة ، وقضح أعمال الكولون بالجزائر من جهة أخرى كان دورها إرشاديا من خلال نشر الوعي القومي والوطني، والعمل على تقويم المجتمع وتعبئته كمحاولة لتقبل الأفكار الجديدة والتغير ، بعدما ساءت حالته الاجتماعية و الاقتصادية ، وبخاصة الثقافية ومن ذلك نستنتج أن الأمير خالد

كان لرائد لهضة إعلامية جاءت لتعزز التجربة الصحفية الناشئة بالجزائر بعد الحرب العالمية الأولى وهي مرحلة من أدق المراحل لاعتبارات كثيرة منها مساومات المستعمر للشخصية الجزائرية.

هذا وقد نجحت عدة أفكار في صراعها ضد الحكم الاستعماري في إفريقيا وآسيا تقريبا فكان طلاب الجامعات عادة « جنود المهام الصعبة » للحركات الاستقلالية أما الذين كانوا يدرسون في الخارج فقد أنشأوا أو ساهموا في إنشاء الأحزاب الوطنية (310)

وقد نجح الأمير خالد عندما أقام علاقات مع الخارج ، وأعني الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد بدائل عن الإدارة الفرنسية ، لمفاوضته في قضية استقلال الجزائر مستغلا مبدأ تقرير مصر الشعوب ، حيث نشرت جريدة الإقدام أحد الخطب الهامة أثناء انعقاد دورة مجلس النواب الفرنسي جاء فيه : « .. أن الأمير خالد خطى بالقضية الجزائرية خطوات بالغة ، لأنه كان يبحث عن مجالات التعامل العالمي ، وإيجاد البدائل وهيئات فاعلة وضاغطة على سلطة المستعمر وهدفه كان استقلال الجزائر بشكل نهائي (311) » .

والظاهر أن الأمير خالد كان دبلوماسيا بارعا ، وسياسيا محنكا رغم نفيه ذلك لقوله : « أنا لست رجلا إداريا أو سياسيا ، لكنني رجل مؤمن بضرورة تحقيق مطالب الجزائريين مع احترامنا الشديد لفرنسا » (312) ، لكنه اعترف في جريدة الإقدام أنه يؤيد فكرة تعيين مندوب جزائري في مؤتمر السلم العالمي (313) وترث في هذا المطلب وناشد فرنسا لقوله : « إن المندوب الإنجليزي سيصل إلى المؤتمر مصحوبا بوفد من مندوب جميع دول الكومنولث ، فمن المعقول أن تسلك فرنسا نفس السلوك مع مستعمراتها ومحمياتها » (314) .

وهذه الاعتبارات والمقاييس توضح دون شك ملامح دبلوماسية الأمير خالد في مواجهة الإدارة الفرنسية حيث أعطى صورة متكاملة لسياسته وطريقته التي تبناها منذ بداية معترك السياسة وهي دلالة القوة والموضوعية في شخصه ، التي لم تنقطع ولم تتوقف ، بل استمرت في عدة أشكال ونذكر من ملامح ذلك تلغرافا بعث به إلى الرئيس الفرنسي إدوارد هريو سنة 1924م عندما كان يهم بالدخول إلى غرفة النواب الفرنسي جاء فيه :

« إننا ندعوكم للتريث والتمنع في قضية مسلمي الجزائر ، قبل أن تصدروا أحكامكم بشأن حرية تعليمهم ومساواتهم في أداء الواجب العسكري وفي تطبيق الحقوق » (315) .



## 2 تأسيس الأمير خالد لجمعية الأخوة الجزائرية سنة 1922م:

أسس الأمير خالد جمعية دعاها «الأخوة الجزائرية» بالجزائر في 23 جانفي 1922م، والمقرط فيها الشبان والأعيان والفلاحون والمثقفون وغيرهم بمبلغ من الاشتراكات.

وقد اختلفت تسمية الجمعية في بعض المراجع والمصادر، فهناك من يدعوها «بالأخوة الجزائرية»، وهناك من كان يسميها «بالأخوة الإسلامية»<sup>(316)</sup>، والتباين يكمن في أن التسمية الثانية وإن صحت فمعنى ذلك أن الأمير خالد أنشأ حركة دينية بدليل دعوته الشعوب الإسلامية الانخراط فيها لأنها في حاجة إلى كل الفعاليات الحية في البلاد العربية.

في حين تنفي بعض الدراسات صفة الدين عن حركة الأمير ولو أنه ركز على الدين عندما تمسك بأحواله الشخصية الإسلامية، وعندما عارض فكرة التجنيس والاندماج في فرنسا ورد عليهم بقوله: «إن الجزائريين لا يستطيعون قبول المواطنة الفرنسية داخل أي إطار غير إطارهم الخاص»<sup>(317)</sup>.

ومن ذلك تعتبر حركته سياسية وطنية، وأنه تحدث باسم الديمقراطية التي تعني حرية العقيدة والتفكير وهنا تصدق التسمية الأولى، من جهته صرح الأمير خالد إلى جريدة إيطالية تدعى «لانازيون» في 10 جوان 1922م بما يلي:

«إن حركتنا ليست دينية ولكن قوة سياسية، لأن القضية هي قضية استقلال الأوطان الإسلامية»<sup>(318)</sup> ويمكننا الجزم بأن حركة الأخوة الجزائرية، إنما هي حلقة من حلقات الصراع والنضال السياسي الذي خاضه الأمير ضد الإدارة الفرنسية و الكولون

بالجزائر كما كانت خطوة مهمة نحو تأسيس حزب سياسي جزائري<sup>(319)</sup> ونعني بذلك «نجم شمال إفريقيا»، ترأس الأمير شخصيًا حركة «الأخوة الجزائرية» إلى جانب سكرتيره العام السيد حميدة الأمين العام السيد يوسف حمدان، وكان لها عنوان للمراسلة هو كالتالي<sup>(320)</sup>.

إلى رئيس جمعية الأخوة الجزائريين  
11 شارع، بورت ناف الجزائر

و يمكننا تلخيص أهداف الحركة في النقاط التالية:

1. تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتهيئة الظروف المادية والمعنوية للمسلمين الجزائريين.
2. المقاومة ضد سياسة اللاعدل والظلم والتعسف، من خلال الدعوة إلى المساواة بين الفرنسيين والجزائريين.
3. المطالبة برفع حالة تطبيق الإجراءات الاستثنائية والعودة إلى العمل بالقوانين العامة (المدينة)<sup>(321)</sup>.
4. تطبيق ما جاء في قانون 04 فيفري 1919م وبخاصة ما يتعلق بالبند 14 منه<sup>(322)</sup>.
5. التمثيل البرلماني للجزائريين مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية الإسلامية. ويذكر سيلمان « أن الأمير تمكن من مخاطبة حوالي ثلاثة آلاف رجل أمام بلدية بسكرة حول قضية التمثيل البرلماني للجزائريين في البرلمان الفرنسي »<sup>(323)</sup> بالإضافة إلى تأكيد البعد الواقعي للمطالب الجزائرية، وقد جاء في البند الأول من تأسيس الجمعية مايلي<sup>(324)</sup>.
  - أ. خلق وسائل وإيجاد ظروف ملائمة للدفاع عن حقوق الجزائريين.
  - ب. تأكيد أواصر الثقة للحصول على قاعدة شعبية بهدف تحقيق نتائج مشجعة في الانتخابات. و الظاهر أن أهداف الحركة حسب ما يبدو لنا فقد كانت استمرارية لمطالب الأمير خالد من خلال البرنامج الذي قدمه إلى السلطات الفرنسية في أثناء ممارسته الانتخابات سنة 1919م وهي نفس المطالب التي تقدم بها في نفس السنة للرئيس الفرنسي ألكسندر ميلبران في أثناء زيارته للجزائر في ربيع 1922م حيث خطب أمامه باسم جميع السكان الجزائريين بكل فخر واعتزاز ومما قاله : « لقد أتينا للإشتراك في تمثيل نيابي - برلماني في البرلمان الفرنسي ، ونحن نستحق هذا الشرف وسيعبر الوطن الأم دونما ريب ، أن من واجبه إقرارنا ومنحنا هذه الحقوق تلقائيا »<sup>(325)</sup> ، ورد الرئيس لقوله : « لا ريب عندي بأنه سيأتي يوم يتم فيه زيادة الحقوق السياسية التي سبق منحها للمواطنين الجزائريين .. واعتقد أنه



من الحذر انتظار النتائج التي سيسفر عنها قانون 1919م» ومهما يكن فإن مطالب وأهداف الأمير إنما هو تجسيد لنشاطه السياسي و انطلاقا فعلية لفكرة الإصلاح السياسي الذي اعتمدها المناهضة للاستعمار، عن طريق الدعوة إلى المساواة والرد على المتجنسين الذين تنكروا لوجود الأمة الجزائرية.

### 3 الأمير خالد و ميلاد نجم شمال إفريقيا سنة 1924م:

يشكل تأسيس نجم شمال إفريقيا أمرا هاما واستراتيجيا في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية في العشرينات من القرن الماضي، لأن هذا الحزب ظل أداة فاعلة في توجيه المقاومة السياسية الجزائرية للاستعمار، وبخاصة لما انتقل إلى المطالبة بالاستقلال والتحرر بعد انعقاد مؤتمر بروكسل سنة 1927م.

والظاهر أن الدراسات ونتائج الأبحاث اليوم تقف على إشكال تاريخي حول فكرة تأسيس حزب نجم شمال إفريقيا و نتساءل هل كان الأمير خالد أول من بعث فيه الحياة وأخرجه إلى الوجود كما تزعم بعض الروايات، في الوقت الذي تفند فيه روايات أخرى هذه المزاعم وتنكر هذا الدور وترجح أن للأمية الشيوعية والحزب الشيوعي الفرنسي أثرا مهما في ظهور النجم.

و الحقيقة التي قد تلقى تأييدا بين جموع المؤرخين والباحثين، هي أن الأمير خالد أسهم إسهاما بالغيا في ظهور نجم شمال إفريقيا على الساحة السياسية، و إليه يعود الفضل في تفعيل نشاط الحركة الوطنية في هذا الظرف الحساس من تاريخ الجزائر، من خلال نشاطه الدؤوب والمكثف بين المهاجرين الجزائريين بفرنسا، وقد ساعدته الظروف عندما نفتت السلطات الاستعمارية من الجزائر سنة 1923م، فكان عليه أن يجد مناخا آخر لمواصلة نشاطه السياسي والدفع بالحركة الوطنية إلى مستويات أفضل، خارج نطاق الإجراءات الاستثنائية، ولم يكن ذلك ممكنا إلا في فرنسا أين كانت الشروط الديمقراطية متوفرة<sup>(326)</sup> و طرحت آراء كثيرة تؤكد فضل الأمير خالد وإسهاماته في تأسيس نجم شمال إفريقيا، لأنه يعتبر أحد واضعي القاعدة المشتركة للعمل على مستوى شمال إفريقيا والمحرك الأساسي للأوساط العمالية بضاحية لا بوش دي رون<sup>(327)</sup> الفرنسية، وللإشارة فإن هذه الجمعية تشكلت بأغلبية المهاجرين الجزائريين<sup>(328)</sup>، الذين انتقلوا إلى فرنسا نجبا للأوضاع القاسية التي تعرضوا لها في الجزائر من قمع و اقصاء ومصادرة للأراضي



« إلى جانب تدني مستواهم الاجتماعي والاقتصادي ، وقد قارب تعداد مهاجري شمال إفريقيا  
المائة وعشرون ألفا ، منهم عشرون ألف موزعة بين مغاربة وتونسيين ، ولعل ذلك يفسر دور  
شك دور الجالية الجزائرية في نشأة وإدارة نجم شمال إفريقيا ، في حين لم يكن بمقدور الجالية  
السابقية الذكر تشكيل تنظيم يضاويه في قوته وسرعة انتشاره<sup>(329)</sup> .

ومن الآراء التي تذهب إلى إبراز فضل الأمير وإسهامه في ظهور النجم ، كونه كان رئيس  
الشرف منذ 1924م ، الجماهير الشعبية في الجزائر رأت فيه مسؤولا وطنيا بإمكانه تمثيلها  
يليق بمستواها ويحير مدافع عن قضاياها وحقوقها المشروعة<sup>(330)</sup> ، ولم يتمكن الأمير من أن يصبح  
رئيسا تشييطا لأنه كان ما يزال تحت الإقامة الجبرية بالإضافة إلى مضايقات المحكمة القنصلية  
الفرنسية له .

و أما الأمر الثاني هو تسمية جريدتي «إقدام باريس» و«إقدام شمال إفريقيا» بإقدام الأمير  
خالد ، ووضعت الجمعية شعارا لها بمناسبة حلول سنة لانيعائها سنة 1926م ، تحت

إسم الأمير خالد رئيسا شرفيا<sup>(331)</sup> ، كما هو مبين في بطاقة الاشتراك لعضوية النجم ،  
وللإشارة فإن الأمير أسهم في تأسيس النجم وترك عنايته وتنميته لغيره ، واكتفى بمراقبته من بعيد  
، ويرى أغلب المؤرخين أن نواة نجم شمال إفريقيا ظهر بين العمال المغاربة ، وهو يعبر  
عن صرخة المضطهدين الداعية إلى التحرر الوطني ورفض الاستعمار<sup>(332)</sup> ، حيث استغل الأمير  
هذه الأوضاع المشحونة بالوطنية والرافضة لسياسة الاحتلال والإلحاق ، و أخذ يوطد علاقاته  
بكل الفعاليات والحساسيات السياسية المؤثرة في الساحة لذلك اجتمع في أثناء إقامته بفريسا  
مبعوثي الحكومة السوفياتية ، الذين أكدوا عطفهم ومساندتهم له في كفاحه من أجل الاستقلال ،  
بضواحي مدينة روما الإيطالية أواخر سنة 1923م<sup>(333)</sup> .

ولما توصلت الكتلة اليسارية إلى الحكم بزعمامة إدوارد هريو ، أرسل إليه الأمير برفقة يوم  
14 جوان 1924م هذا نصها « إن توليكم الحكم يجعلنا نستبشر في أن نرى .. عهدا جديدا لأهالي  
الجزائر وهو دخولهم في طريق التحرر ، وإلغاء القوانين الاستثنائية والتمثيل البرلماني في المجلس  
الوطني الفرنسي ، ولغو السياسي ، وحرية التعليم والمساواة في المسؤوليات العسكرية لأن  
الواجبات تعني الحقوق ، إننا نأمل ذلك في روحكم الليبرالية<sup>(334)</sup> » فقبل طلبه واستقر  
بباريس منذ ماي 1924م<sup>(335)</sup> حيث تمكن بعدها من عقد أول اجتماع له بمقر الصحافي



الجزائري أحمد بهلول، حضرته عدة شخصيات شيوعية فرنسية<sup>(336)</sup>، وفي 12 جويلية 1924م ألقى الأمير محاضرة بقاعة المهندسين «بجي بلونش» وسط إجراءات أمنية مشددة، حضر اللقاء حوالي اثني عشرة ألف مهاجر من الجزائريين والتونسيين والسمغاربة<sup>(337)</sup>، وكذلك من بعض الفرنسيين المؤيدين لحركة استقلال شمال إفريقيا<sup>(338)</sup>، واستقبل الأمير بهتافات الحضور وبعبارات «تحيا الجزائر» و«يحيا الأمير خالد» ضحية «النظام الكولونيالي»، «ويسقط المتوطنون»، وكعادته استعرض الأمير الأوضاع القاسية التي عاشها الجزائريون وكذلك الأشقاء في تونس والمغرب نتيجة السياسة الاستعمارية الفرنسية، وفي ختام محاضرته أعلن الأمير عن ميلاد حركة سياسية تدعى «نجم شمال إفريقيا والمسلمين»، أما المحاضرة الثانية فقدت تم عقدها بقاعة أوغسطين بلونش في 19 جويلية 1924م<sup>(339)</sup>، وكانت بنفس الكيفية والأهمية التي تمت بها المحاضرة الأولى، ويذكر السيد بلغول أن القاعة كانت مكتظة بالحضور الذين جاؤا للاستماع إلى القائد العربي، الذي كان جالسا على كرسي ينتظر موعد الانطلاق.

وقد ترأس هذا التجمع صديق الأمير فكتور سبيلمان، ولما افتتحت الجلسة صفق الحضور ووقفوا هاتفين بحياة قائدهم، حينها ركز الأمير خلال تدخله على ضرورة تأسيس حزب سياسي جزائري كان هذه المرة باسم «نجم شمال إفريقيا»، دون ذكر المسلمين وهي تخمينات كانت تراود الأمير اقتداء بجده عبد القادر الذي يعتبر الشمال الإفريقي من المحيط إلى قناة السويس<sup>(340)</sup>.

وفي هذا السياق تبرز الأهمية التاريخية للدور الذي أداه الأمير خالد، رغم قصر مدة ممارسته للنضال السياسي على الساحة الجزائرية، فتجربته أثرت الكفاح في عناصره الحضارية والقومية والوطنية، ولأجل أمة ضاقت الكثير فأضحت تبحث عن خلاصها ورغم الكتابات التاريخية الكثيرة للفرنسيين والجزائريين على السواء لا يزال الجدل قائما بين المؤرخين، حول بعض الجوانب من فكرة تأسيس نجم شمال إفريقيا وإن كانت بعض الآراء ترى في الأمير خالد المؤسس الحقيقي لهذا العمل الوطني الجبار لقول الشيخ زهير الزاهري أو زاهر الإدريسي بمناسبة اليوم الدراسي لوفاة الأمير خالد لقوله :

«جاهد بالقلم واللسان والسيف... وكان يعتبر دمشق وطنه الأول لا الثاني... وأول من أدخل إلى قاموس السياسة لفظ «بني وي وي»... هو المؤسس الحقيقي لنجم شمال إفريقيا... تحالفه مع الشيوعيين كان من باب عدو عدوي صديقي... عرض عليه الملك عبد العزيز بن سعود قيادة جيشه، فاعترض لأنه كان... مستعدا لتحرير الجزائر»<sup>(341)</sup>



هذا ويذكر المؤرخ الفرنسي آجرون أن الأمير خالد وإن كان متمسكا بالمساواة إلا أنه حمل راية المقاومة من أجل الاستقلال عندما أسس نجم شمال إفريقيا<sup>(342)</sup>، وهي المرحلة التي انتقل فيها الأمير إلى المحور على مصالح المعمرين بالجزائر، وكانت الفرصة التي طالما راودته، لكن الظروف لم تسمح له بأي نشاط يدعو إلى الاستقلال في خضم الأوضاع التي سادت الجزائر آنذاك، وللاشارة فقد كان هدف الأمير الاستقلال بواسطة فكرة المساواة، «وينبغي أن نفهم هذه المساواة في زمانها (1919م - 1925م) لأن الغرض الأساسي هو المطالبة بالاستقلال، ولكن في ذلك الوقت كانت المطالبة بالاستقلال عن طريق المساواة يعتبر شيئا عظيما...»<sup>(343)</sup>. وعندئذ أصبح نجم شمال إفريقيا تيارا إصلاحيا تحت الرئاسة الشرفية للأمير، وطينا في إطار أوسع من الحدود السياسية للجزائر، بهدف تعبئة كل النفوس السياسية لمكافحة الاستعمار في جميع الأقطار المغربية وليس الجزائر بمفردها<sup>(344)</sup>.

وكان برنامج النجم يمثل استمرارا لمطالب الأمير خالد، خاصة ما يتعلق بفكرة المرحلة، لأن الهدف الأساسي كان تحقيق إصلاحات عميقة في المجال الزراعي والعمل على إلغاء قانون الأهالي وفتح أبواب المدارس أمام الجزائريين، والدعوة إلى رفع القيود عن الصحافة وحرية التجمعات.

تم تواصل نشاط النجم بعد ذلك، حيث انعقد أول اجتماع له في 26 مارس 1926م بنهج بوطابا بمقر الكونفدرالية العامة للعمال، وانعقد الاجتماع الثاني في 20 جوان 1926م ووزعت خلاله المسؤوليات على رواد الحركة السياسية في فرنسا بعد الأمير خالد على يد مجموعة من الزعماء الوطنيين وهم الحاج عبد القادر، مصالي الحاج، الجيلالي محمد السعيد، بانون أكلي، معروف محمد... وغيرهم.<sup>(345)</sup>

وقد كتب المؤرخ آجرون أن فكرة الاستقلال التام للجزائر مستوحاة من معادلة شيوعية مفادها «الجزائر للجزائريين»<sup>(346)</sup>، وحينها يصدق تكهن الحاكم العام أبال عندما رأى في الأمير خالد الشخصية الوطنية التي ستقود الأمة الجزائرية إلى الاستقلال<sup>(347)</sup>، لأنه كان من أشد المدافعين عن القضية الجزائرية في كل مكان، ولم يكن يحسبته ودرايته من تمرير أسلوبه الفريد والمتزن، من خلال اعتماده سياسة المرحلة في التعامل مع الأحداث والوقائع التي ميزت الساحة الجزائرية أيام الاستعمار. لينتقل بعدها إلى المطالبة بالمساواة ثم الاستقلال عندما أسهم في تأسيس



نعم شمال إفريقيا، الاتجاه الثوري المناهض للفكر الاستيطاني بالجزائر، والداعي إلى إحلال الحق وإبطال الباطل الكولونيالي المقيت.

ولما كان شعار الأمير الدفاع عن المصالح الحيوية للمسلمين الجزائريين في العيش الكريم، وفي المساواة مع الأوروبيين و العمل والتعليم والخدمة العسكرية والتشغيل البرلماني بحجم تعداد سكان الجزائر آنذاك والذي ناهز خمسة ملايين مسلم، انهم بالشيوعية وموالاته للشيوعيين، وأنه تأمر ضد المصالح الفرنسية و تمكن من تشكيل كتلة وطنية متحدة ذات شأن عظيم في زعزعة وجودها ومساومة مصيرها بالجزائر.

فذهبت الصحافة الفرنسية إلى وصف الأمير بأنه أحد أعوان الحركة البلشفية (348)، وأنه أحد أصدقاء السيد خوجة الشيوعي الذي انتقل معه سرًا إلى موسكو، في حين اعتبرته أخرى أنه خليفة المسلمين بإفريقيا والمهدي المنتظر للبلاشفة للشمال الإفريقي على لسان جريدة إفريقيا الفرنسية (349)، ولم يتوان الأمير في الرد على جريدة ليكو - دالجي (صحيفة الكولون) التي أوردت الخبر قوله: «إنني استنكر بكل قوة خبراً غير صحيح يمس بشرفي ويزيف الحقيقة، داعياً إياها نشر خطابه المطول إلى السيد مليران أمام ضريح سيدي عبد الرحمان» (350).

هذا يؤكد السيد أحمد محساس أن الأمير خالد لم ينخرط إطلاقاً في الحزب

الشيوعي (351)، لأن الشيوعية ظلت دخيلة وغريبة على الشعب الجزائري على الرغم من الأقلية التي اعتنقت هذه الإيديولوجية، وهناك دراسات تذهب إلى أن الجزائريين اصطدموا ظروف قاهرة ما بين 1920م إلى 1946م لم يتمكنوا من صدّها (352)، فكانت الشيوعية أمراً محتملاً فرضته الأوضاع، ووسيلة هامة استغلها قادة الحركة الوطنية، وعلى الرغم من الروابط التي كانت بين بعض الشخصيات السياسية الجزائرية والحزب الشيوعي الفرنسي إلا أن التفاعل بينهما ظل صعباً وغير ممكن في كثير من الأحيان.

وبناءً على ذلك فإن الأمير خالد لم يتصل بالشيوعيين عن قناعة إيديولوجية ولكنه كان مجرد تكتيكاً واستراتيجية، ويذكر السيد زوزو أن قادة النجم أقاموا اتصالات مع الشيوعيين لقاء بعض الفوائد منها أنه كان بإمكانه القيام بحملات تطوعية في صفوف العمال الجزائريين بفضل الحماية التي تلقاها منهم والاستفادة من إمكانيات الشيوعيين خاصة منها القاعات (353). وقد رد الأمير خالد على من اتهموه بالشيوعية قائلاً: «المسلمون اشتراكيون، جماعيون، وحلويون



بالفطرة، وطريقة معيشتهم تثبت ذلك، كما لم يكنوا استثنائيين...»<sup>(354)</sup>، وهي إشارة إلى أن تعامله مع هذه الحركة، لم يكن من منطلق إيديولوجي، أو ضمن إطار الأهمية الشيوعية، وإنما هو أسلوب الغاية منه كسب حليف للتأثير على المستعمر، ولعلنا ندلل على ذلك من خلال استعراض بعض ما جاء في المبادئ الشيوعية للحزبين الفرنسي والجزائري كالآتي:

1. العمل على حماية المصالح والسيادة الفرنسية بالجزائر بأي ثمن.
2. القيام بإصلاحات شكلية لا تنال إطلاقاً من شرعية السيادة الفرنسية (جوهر الصراع، الاستقلال والتحرر).

3. عدم التسليم بوجود شعب جزائري حتى لا يكون ذلك مبرراً للتسليم بمطالبه الوطنية<sup>(355)</sup>.  
ويبدو لنا جلياً أن إيديولوجية الأمير خالد إسلامية، تختلف شكلاً ومضموناً عن الفكر الشيوعي، فقد كان متمسكاً بوحدة هذه الأمة أشد تمسك [لافضل بين عربي وقبائلي أو ميزالي]، كما أن فكره يتعارض بشكل كبير وقاطع خاصة في النقطة الثالثة من إيديولوجية الأحزاب الشيوعية. لأن هدفه كان حماية مصالح المسلمين الجزائريين والدفاع عنها لا صيانة المصالح الفرنسية، بدليل أن علاقات نجم شمال إفريقيا أخذت تشهد فتوراً<sup>(356)</sup> وتباعداً عن الحزب الشيوعي الفرنسي الذي أصبح يعرقل النجم بشقي الوسائل.

وقد أورد السيد قداش مقالاً بمجلة تاريخ وحضارة المغرب<sup>(357)</sup>، تعرض فيه إلى علاقة الحركة الوطنية ككل بالحزب الشيوعي، وتولت جريدة الإقدام إدانة الشيوعية بقولها: «إن قضية المسلمين الجزائريين هي قضية عرقية، ولا يمكن حلها بوسيلة «صراع الطبقات»<sup>(358)</sup> ونستطيع أن نقول إن مرحلة الولاء للحزب الشيوعي ما هي إلا مرحلة هامة من مراحل النضال السياسي، وليس من السهل تأكيد شكوك بعض الدراسات الغربية التي ترى في النجم بعض بقايا الأهمية الشيوعية لقول جريدة الكفاح الاجتماعي:

«... بأن النجم... ما هو إلا حلقة من حلقات الحركة العمالية... وبأنه ليس في مقدوره مواصلة النضال حتى النهاية لنيل استقلال الجزائر»<sup>(359)</sup>.

ومن هنا نفهم بأن تداعيات العمل إلى جانب الشيوعيين، والاعتقاد في مبادئهم، كان اتّهماً خطيراً رغم عدم صدقه وحقيقته، كونها قضية أريد من وراءها التلغيق، والتأمر على



مسقبل الحركة الوطنية ورجالها ، وظهر واضحا أن الأمير لم يخضع لهيمنة الحزب الشيوعي  
القول: « من المحال علينا التبعية لحزب أوروي لم نشكله نحن ، نظرا لما عليه حالنا البائسة ،  
ونحن نخضع للقوانين الإستثنائية » (360)

و ترى جريدة الإقدام بأن خطب الأمير خالد سنة 1924م، حول أوضاع الجزائر  
تعكس من الأهمية بمكان، لأنها حملت في طياتها معالم التحدي ورفض الإستعمار (361) ، ويجدر  
بنا أن نستعرض رأي السيد فرحات عباس ،عندما ذكر بأن الأمير خالد كان أول من تنبه إلى  
أن النظام القائم في الجزائر، لم يكن نظاما عربيا و لا فرنسيا خلال نصف قرن من الزمن ،  
لكنه كان نظاما كولونياليا ذي طابع استعماري ، لأن الأجناس الأوروبية كانت تزداد يوما  
بיום كان تعداد الفرنسيين في تناقص ،ونعني بالأوروبيين هنا (الإيطاليون الإسباني ، اليهود  
..وغيرهم) ، لذلك أطلق المؤرخون مصطلح المعمرين على الوجود الاستعماري بالجزائر (362) .

كانت هناك تناقضات واضحة وقيم مختلفة شددت إليها منطق الإدارة الفرنسية على  
اعتبار الأمير خالد أحد الأعضاء النشيطين في الحركة وأحد أشد أعداء فرنسا وأبرز عملاء  
الدنيا السريين (363) رغم أنه ظل يمثل مطالب الجزائريين المشروعة في العيش الكريم ، إلى جانب  
شخصيات جزائرية ظلت فاعلة و عضوة في الحزب الشيوعي ، نسقت بينه والاتحاد العالمي  
العادي للنظام الاستعماري ، ونذكر منهم : حاج علي بن عبد القادر ، وعلي بابا، وعبد العزيز  
منور (364) ، دون أن ننسى أحمد بلغول الذي لعب دور الوسيط وأحد المقربين جدا من الأمير ،  
فكان له دعما وعونا في نشاطه في باريس لا سيما أثناء خطبتي 12 19 جويلية 1924م ،الثان  
كانا لهما الفضل في ظهور نجم شمال إفريقيا (365) .

لكنه وباختلاف القواعد والموازين المتحركة في هذه التباينات والصراعات، فالحقيقة  
ثابتة في نظر المؤرخين والدارسين لشخصية الأمير خالد ،على أنه مصمم وواضع حجر أساسه  
وكل هذه الادعاءات أرادت أن تشكك في قدرات الرجل النضالية ذات المنشأ الوطني ، متهمة  
إياه بالظلم في التيار الشيوعي والأمير يرد بدوره أن الإسلام يعارض التعامل مع الشيوعيين  
لكن الحاجة أجبرتنا على ذلك (366) ، وأن قضية الأهالي الجزائريين هي قضية جنس لا يمكن حلها  
بواسطة صراع الطبقات (367) .



والحقيقة الثانية تظهر لنا وطنية الأمير لما نادى إلى استقلال الجزائر ثم عندما قدم عازدا  
مطالبه إلى الرئيس الأمريكي ولسون سنة 1919م ، الأمر الذي أجبر الحزب الشيوعي الفرنسي  
فيما بعد إلى التخلي عن تأييد النجم ، نتيجة التقارب الفرنسي - الروسي بهدف القضاء على  
الخطر النازي (368) .

وكم من الدراسات التي زيفت الوقائع وتغاضت عن الحقائق ، وصار أمر أمم على  
مزايدات وشكوك ، والأمير خالد أحد الشخصيات الجزائرية التي لم يراع في أثناء الكتابة عن  
أصول النزاهة و مكانزمات البحث الدقيق ، سيما بالنسبة للدراسات الغربية لعدة أسباب إما  
الجهل بحقيقتها أو انتقاما منه لأنه رفض أن يكون محل مساومات ، وفضل الاستقلال على  
الخضوع لإدارة الاستعمار وفي ذلك يقول المؤرخ أجرون :

« للجزائريين الحق كل الحق ، في التشكي من بعض المؤرخين الأجانب الذين لم يكونوا  
منصفين في دراستهم لتاريخ الجزائر ، إما لغرض في أنفسهم أو بسبب جهلهم لحقائق الأمور  
، ونذهب أبعد من هذا فنقول إن الفطرة الإستعمارية كثيرا ما أوقعت في ظلال مبين بعض  
المؤرخين سواء الترهاء منهم أو المغرضين » (369) .

إننا عندما نلقي نظرة فاحصة على فاعلية شخصية الأمير خالد ، في سير الأحداث في  
الجزائر ، يلفت انتباهنا جانب أصيل من جوانب هذه الشخصية الوطنية ، من نشاط و ديناميكية  
حيث جعل نفسه في خدمة القضايا الوطنية ذات الصلة الوثيقة بالتححرر و الإنعتاق ، و يدحض  
الأمير الإتهامات المنسوبة إليه و يدفع بنظرية التعصب و التطرف عنه ، لأن بعض الأوساط  
الفرنسية كانت تظن أنه من أنصار الشيوعية العالمية ، لقوله « إن المسلمين ليسوا إستصاليين  
... » (370) .

و قد جاء في تقرير الحزب الشيوعي الفرنسي أن الأمير خالد دع من الزعماء الوطنيين  
الجزائريين إلى ضرورة تبني مطالبه ، خاصة تلك التي قدمها إلى الرئيس هريو لأجل تأسيس  
حزب وطني استقلالي مناهض للإستعمار . لذلك عمل على توثيق الصلة بالشيوعيين (371) .

ولعلنا نلمس في سيرة الأمير خالد أسلوب المرحلية عندما انتقل إلى هذا العمل ، في ظل  
نظام يدعي أنه ديمقراطي ، واعتمدت فرنسا ثالوثها الذي قوامه [ الحرية ، الأخوة ، المساواة ]  
شعارا ومبدأ للديمقراطية الفرنسية رائدة أساسها الدفاع عن مبادئ حقوق الإنسان ، لأجل



لحقين مجتمع متوازن بعيد عن أعطاء طبقية لوريس السادس عشر وإسراف ماري أنطوانيت التي  
تكللت الأمة الفرنسية الكثير يوم 14 جويلية 1789م ، مما جر إلى إلغاء مرحلة من أحلك المراحل  
وأعظمها على الإطلاق ، والبدء بنمط جديد تسوده العدالة الاجتماعية.

لكن الذي يشد الباحث في تاريخ الثورة الفرنسية وتطلعها نحو الأفضل ، يقف مشدوها  
أمام التناقضات التي تميزها ، بين ما تدعو إليه وبين ما كان مطبقا أصلا وبخاصة في نوعية  
علاقاتها بمستعمراتها ، التي كانت ميدانا للتنكيل والبطش والتسلط ، وكل أنواع الحرمان والإبادة  
وهو ما يبرهن بحق تباعد الفكرة عن الواقع ، وتضعف المثالية المزيفة التي شادها فرنسا  
على أحلام أدبائها وميتافيزيقية فلاسفتها وقد ورد ما يعبر حقا عن ذلك كمايلي :

«.. لفرنسا قراءتان لهذا الثالث ، قراءة ظالمة حائرة خادعة منافقة ، إذ جرى الحديث عنا  
وعن وطننا وديننا وقيمنا ؟ وهذه القراءة مرتبطة أساسا بتخلي الجزائريين عن دينهم الإسلامي ،  
عن لغتهم وتراثهم ، بتحويلهم إلى جنس نحس لا أصول له ولا أرض ، بتحويلهم إلى كم نشيط  
لنشر الرذيلة وإقامة الكنائس ونشر المسيحية»<sup>(172)</sup>.

ومن ذلك تميز محاولة الأمير خالد الوطنية الحريثة ، كونه نادى إلى تطبيق فكرة المساواة  
كوسيلة وطريقة لإنقاذ الجزائر من الاستعمار ، وهي تختلف بذلك عن أفكار الغرب التي لا تأبه  
بالدين والأخلاق والقيم ، والدليل قائم في سلوكات الأمير الفكرية والعقائدية ، وإذ كانت  
الديمقراطية تعني حكم الشعب لنفسه ، فإن الأمير لم يكن يجد في الجزائر غير المعمر من كانت  
يده مفاتيح الحل والعقد ، أما الشعب الجزائري لم يكن له فاعلية أو دور لا على الصعيد  
السياسي أو الاقتصادي ، ولعل ذلك ما راد بعثه الأمير في اعتقادنا حيث دعا إلى إحياء فكرة  
إثبات وجود هذا الشعب في كامل الهبئات الإدارية المستحبة حتى يخلق ذاك الدور الذي وجب  
أن يلعبه .

حاول الأمير خالد أن يظهر للمستعمر فضل العرب المسلمين على الحضارة الأوروبية ،  
وأن مفهوم المساواة جاء مع الإسلام ، قبل أن تتباه الثورة الفرنسية<sup>(173)</sup> ، لذلك وصفه بعض  
المؤرخين بالشخصية الرائدة والزعيم الذي حمل على عاتقه مهمة ومسؤولية ثقيلة بينما رأى  
آخرون بأنه أحد وجوه الوطنية البارزة ، وأحد ممثلي الحركة الوطنية الجزائرية سياسيا أكثر منها  
فكريا<sup>(174)</sup>.

ومهما يكن من أمر فإن الأمير شكل دون شك خطرا كبيرا على مستقبل فرنسا ،  
كانت انطلاقة السياسية بالجزائر ، مما عجل بنفيه إلى الخارج و يكمن هذا الخطر من خلال  
مقالاته عبر جريدة الإقدام ، التي كانت سلاحه ودرعه الذي يحميه وكان يبدو الأمير متيقنا من  
أنه سيواصل النضال والكفاح ضد المستعمر لقوله مخاطبا الإدارة الفرنسية :

« إن كل الإجراءات التي تتخذونها [أي الأوروبيون] ضد هؤلاء أو أولئك لن تحدي  
نفعنا .. لأن الحوادث المقبلة سنكتسح كل هذا الغيث والفساد آن الأجل لذلك قد حل .. »<sup>(376)</sup>  
وهي معالم الرؤية السياسية والحنكة الدبلوماسية ، لأنه كان يعني دون شك أنه مقبل على خلق  
هيئة سياسية ، وأداة ضاغطة جديدة ضد إرادة الاستعمار وهو الشيء الذي رأيناه لما أسهم في  
وضع ميكانيزمات نجم شمال إفريقيا بباريس سنة 1924م .

والظاهر أن الأمير خالد قد حقق انسجاما متوازنا لنهضة سياسية عظيمة ، تركت صداها  
على الحركة الوطنية الجزائرية ليس فقط بمطلع القرن العشرين ، ولكن إلى مرحلة الاستقلال لأن  
أفكاره ظلت تتخمر وتتطور إلى أن تحولت إلى ثورة عارمة انفجرت سنة 1954 وتحررت الجزائر  
في آخر المطاف وفي ذلك يقول علال الفاسي : « أن النجم لم يتوقف باعتزال الأمير خالد  
المسرح السياسي »<sup>(376)</sup>.

ومن ذلك فإن الأمير رأى غايته في هذه الحياة قد تمثلت له وكأنه يراها رأي العين سعى  
إليها بدافع عجب ، فأدرك بعدها الأهداف فمشى صوبها ، حتى أصبح سلوكه عنوانا لنظرية  
في المقاومة والتصدي والوطنية ، وإذا حللنا هذه الصورة أو هذه النهضة فإننا نجد فيها أيضا مع  
الأشياء المكتسبة ، أشياء من الأصالة وحضارة هذه الأمة ، عالم زاهر بالأفكار الجديدة لأنه  
ظل يذكر بسواقعه وتراثه وقوميته لقوله : « .. ظل المسلمون يتهمون من قبل الأوروبيين  
أنهم برابرة وقتلة ، لكنني لن أتوان في الدفاع عنهم لأنني منهم ولو كنا كذلك لما وقفت إلى  
جانب فرنسا في حروبها ، ولما انخرطت في المدرسة العسكرية سان - سير »<sup>(377)</sup>.

فكانت لهجة الجريفة نابعة من قلب صادق ولولا هذه اللهجة العنيفة لما كانت الجماهير  
المسلمة وبخاصة منها الصاعدة عرفت الوطنية والتكوين السياسي وأساليب الكفاح ، غير أنه لم  
يكن مجرد صورة سلبية أو مرآة جامدة ، فهو لم يعيش حياته العامة منفعلا بقدر ما كان فاعلا ،  
ولم يشترك في أحداث قومه متأثرا بقدر ما كان إيجابيا ومؤثرا فقد حمل بداخله ما كانت تعانيه



البرنة من مرارة البعد عن الوطن وضغوط القهر، وما كان يعالیه إخوانه الجزائريون من بطش  
الإجراءات الاستثنائية والقوانين الرادعة .

إذن كانت فكرة إسهام الأمير في تأسيس نجم شمال إفريقيا الصورة والفاعلية التي حاول  
من خلالها فرض نفسه على الساحة السياسية ، وثابت وجود ما كان وهما ، وغير ذلك من  
التصورات التي أرادت الإدارة الفرنسية إلحاقها بالزعماء الجزائريين ، فليس من السهل على  
الباحث أو المؤرخ أن يقف اليوم ليصدر إدانته حول ما قام به الأمير أو أن يطلق بعض الأحكام  
أو الاستنتاجات بخصوص تقصيره في مسألة من المسائل ، لأن مثل هذه الأحكام تفتقر إلى  
الواقعة قدر افتقارها إلى الموضوعية .

فعند هذه النقطة يمكن العودة لاستقراء سيرة الأمير خالد ونضاله السياسي ، لا من  
أجل الدفاع عنه ، فقد دافع عن نفسه طوال حياته بأفعاله وقيمه وبطولاته ، وبإيمان المجاهدين  
المخلصين ، وإنما لأجل استخلاص الدروس وتحديد العبر والمقاصد وهو الذي قال يوما : «  
قليشهد الله : بأنني لست من أولئك الباحثين عن شرف الوصاية ، لقد اقتحمت مجال العمل  
السياسي وخضت الصراع في مجالس النواب - المنتخبين - للدفاع بكل ما وهبني الله من قوة  
وبكل ما في قلبي من الحب عن مصالح إخواني المسلمين ورفع الضرر عنهم »<sup>(378)</sup> ، وللإشارة  
فإن ما طرحه الأمير أصبح فيما بعد الأساس الذي تبناه الوطنيون الجزائريون في برنامجهم بعد  
1926م ، والذي أضحي الأداة الفاعلة لمطالب الجزائريين في درء الإستعمار وبمكنتنا أن نستحضر  
أحد الشعائر التي وردت في جريدة لاديباش أوراناز<sup>(379)</sup> قولها :

« إن الحق الذي لا يخلق واجبا ، من شأنه أن يصبح تعسفا » .

والحقيقة أن الواجب دون حق كذلك لن يؤدي إلى نتائج إيجابية ، لذلك كان لا بد  
على الأمير انطلاقا من هذا أن يوجه جل اهتماماته لرفع الظلم عن الجزائريين ، المضطهدين في  
دينهم ولغتهم ، وأصلهم وغير ذلك وضرورة تساويهم مع الكولون في كل شيء حتى في أداء  
الخدمة العسكرية ، لأننا عثرنا على أحد رسائل السيد مورينو إلى وزير الحربية الفرنسي حول  
إمكانية تخفيض مدة الخدمة العسكرية بالنسبة للأهالي (كانت مدتها سنتين) ، خلافا لما كان يؤديه  
الفرنسيون ، حتى يهدأ من روع الاحتجاجات التي تعرفها الجزائر في هذه السنة<sup>(380)</sup> وهي إشارة  
إلى نشاط الأمير خالد الذي احتج على مسألة المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في أداء الخدمة



العسكرية ، حيث حمل في هذه السنة إلى السيد هريو عارضة مطالب الجزائريين الرافضة من الوضع المعزري .

وما دما نتحدث عن تأثيرات أفكار الأمير في الساحة السياسية بعد 1926م ، نذكر هنا أن نتعرض إلى جوانب العلاقة بين قطبا الحركة الوطنية الجزائرية ، وأخص بالذكر هنا الأمير خالد ومصالي الحاج ، لتشابه الأهداف وتقارب الأساليب ، على الرغم من التباين البسيط الذي ميز كل شخصية بحسب الظروف والمعطيات التي جاءت فيها . فإن أغلب الدراسات تعتبر الأمير خالد ومصالي الحاج رمزا الفكر القومي والوطني في الجزائر ولو أن المؤرخ الفرنسي أحرور كانت لديه تحفظات اتجاه وطنية الأمير<sup>(381)</sup> ، لعدة اعتبارات اضطر فيما بعد إلى تغيير وجهه نظره ، بعد تقديم الأمير خالد لعريضة مطالبه للرئيس الأمريكي ولسون .

كانت زيارة الأمير خالد إلى تلمسان في نهاية سنة 1922م مناسبة هامة لمصالي الحاج<sup>(382)</sup> كي يتعرف على «الحركة الإصلاحية» التي كانت أحد نتائج أزمة حركة الشبان منذ صدور قانون 04/02/1919م ، وقد تعرض مصالي الحاج في مذكراته<sup>(383)</sup> إلى زيارة الأمير ، وشبهها بزيارة أحد الشخصيات الشيوعية التي تحولت في الجزائر كلها من تلمسان إلى سوق أهراس<sup>(384)</sup> .

حيث أقام في أثناء زيارته لتلمسان في بيت شلي الذي فضله على دعوات كثيرة من فئات برجوازية عديدة بالمدينة ، هذا ولم يتمكن مصالي من الاتصال أو الاقتراب من الأمير عندما كان يلقي محاضرة في دار البلدية ، والتي تناول فيها حالة الجزائر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتدد فيها بالوجود الاستعماري بالجزائر .

ويذكر السيد زوزو أن مصالي الحاج إعتنق أفكار الأمير خالد ، عندما كان يلقي هذا الأخير بخطبه بباريس وبخاصة محاضراته الأولى بقاعة المهندسين برئاسة أحمد بملول ، كما اطلع على الأفكار الديمقراطية التي ميزت مسيرة الأمير ، و كانت له فرص التعرف على أهم الشخصيات الممثلة للحركة الوطنية أمثال : سي دمارحي ، وحاج علي عبد القادر ، وسي أحمد بلغول وغيرهم من فئة النخبة .

وما نجد الإشارة إليه هو أن مصالي الحاج قد أعجب كثيرا بشخصية الأمير وتركته لديه وقتا بالغ الأثر ويظهر لنا ذلك لقوله : «... لقد تصدر الأمير خالد بطل الجزائر الأحداث السياسية ، تمكن من استقطاب الطبقة البرجوازية العاصمة ، أسس جريدة الإقدام



بفلسطين..... كان رجلاً ذا وقار ورفعة، ونلمح في شخصه صفة الاعتزاز والكرامة والشرف... كان برنامجه إصلاحي يهدف من خلاله إلى إلغاء كل الإجراءات الاستثنائية، مع أنه لم يدعو صراحة إلى الاستقلال، لكن في اعتقادنا أن الدعوة إلى مجرد المساواة كان له اثره البالغ في هذه الظروف...<sup>(385)</sup>.

والواقع أن محاضرات الأمير خالد وإسهاماته الفكرية، ودروسه في الوطنية، من خلال خطبتي 12 و19 جويلية بباريس سنة 1924م، ظلت تمثل عنوانا للتحدي، ومشروعاً متكاملًا في مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، للتخلص من الإستعمار الفرنسي.

وإلى جانب هذا فقد كان نهضة عارمة، وتطلعا مستنيرا نحو بناء مستقبل الجزائر، الذي ظلت مؤثراته غامضة ومجهولة إلى هذه الأثناء، فقد كانت نظراته تنم عن ديناميكية سياسية وفكرية تجديدية متأصلا، ووعي بالذات، وقفزة نوعية في تاريخ الأمة الجزائرية. وهو أكبر حدث في أيام الحركة الوطنية بمطلع القرن العشرين.

والواضح لدى بعض الدارسين لتطور الحركات السياسية ذات الطابع الاستقلالي أن قادة الحركات الوطنية يشكلون واحدة من أهم فئات النخبة، في البلدان الإفريقية والآسيوية، حيث صدرت القوة الدافعة للتطور والصراع في سبيل الاستقلال السياسي

وقد يكون هؤلاء القادة نتائج للمجتمعات الغربية، والحركات الطلابية المتطرفة... لكنهم يتشابهون في أن سلطتهم ناجمة عن قيادة حزب سياسي يركز على عواطف وطنية ويعبر عنها<sup>(386)</sup>.

وكان دافع الاهتمام الذي أظهره الأمير بأمور مسلمي الجزائر، هو الرغبة في رفع الظلم عنهم، في دينهم وتقاليدهم وقوميتهم وهو الذي قال يوما: «نحن نمثل البرنوس الذي ينضوي تحته الفقراء، والمغلوب على أمرهم، والضعفاء من بني قومنا»<sup>(387)</sup>.

ولعلها انتفاضة وطنية صادقة وبداية الأمل للمضطهدين، ليس بالنسبة للجزائريين فحسب بل هي أيضا لدى أولئك الذين يعينهم المستقبل من أبناء المغرب العربي قاطبة، ومن ثمة كانت أفكار الأمير ومبادراته الجريئة أسلوبا منهجيا لمبادرة تاريخية فريدة.

تقد مثل بحق ظاهرة العودة إلى ما في هذه الأمة من مجد وأصالة، وهو الذي دافع عن الجزائر والجزائريين إنما دفاع لنصرة القضية الوطنية، ولم يكن الفرنسيون غافلون عن طريقة



الأمير خالد في التعامل معهم ، ففي سنة 1913م كتب أحد اختصاصيهم عن الحركة الوطنية كتابا اهتم فيه الجزائريين بعداوة فرنسا ، و بالتخطيط لرمي فرنسا في البحر ، و بالطموح بالعمل على إظهار الولاء لفرنسا و إضمار الوطنية <sup>(398)</sup> ، لذلك فهو يتفق كثيرا مع الحاكم العام تبودور ستيف الذي كان يرى هو الآخر أن الأمير خالد يشكل تهديدا خطيرا على أمن فرنسا واستقرارها في الجزائر فحسب ، ولكن حتى في بقية الأقطار المجاورة وهو عدو فرنسا التقليدي <sup>(399)</sup> ، والواقع أننا عندما نتحدث عن الأمير خالد إنما نتحدث عن غمطين مثاليين في شخص (المتأصل ، و المتحدد) ، فالجانب الأول يمثل الجانب الفطري الأسري البيئي أو بالأحرى رمز الولاء والتبعية لبني جلدته ، والثاني غمط جديد في حياته وهو الإنطلاقة السياسية الفريدة في جوانبها (الدبلوماسية والعسكرية) .

وإننا عندما نبرز هذا الدور في حياة الأمير ، إنما نود الوصول إلى نتيجة هامة ، تتمثل في فضل الأمير وإسهامه في تأسيس أول تيار وطني استقلالي ، كان بداية لمسيرة كللت بالنجاح وأدت إلى تحرير الجزائر من الاستعمار فيما بعد ، ورغم أن الثورة كانت محضورة على الجزائريين ، في هذه الظروف الصعبة إلا أن الأمير خالد ، وضع قواعدها الأولية من خلال التعجيل بظهور نجم شمال إفريقيا ، لأن الثورة حسب مفهوم بعض الدارسين تعني « ولادة إيمان ومشروع وحاجة ، أي ولادة قيمة » <sup>(400)</sup> ، بمعنى آخر هي إمكانية التجديد وإمكانية وضع مشروع في الحياة .

وبنظرة مدققة لبرنامج النجم نلاحظ تأثير الأمير خالد في وضع بنوده ، فلما تحدث عن الإدارة كان يعني مساواة الجزائريين والفرنسيين في تقلد الوظائف العامة دون تمييز . ولما تحدث عن التعليم قصد أحقية المسلمين الجزائريين في التعلم ، وضرورة إيجاد مكانة مشرفة للغة العربية التي هي عماد ذلك ، وخلق مدارس عربية على غرار المدارس الأوروبية و قد تضمن برنامج النجم سنة 1924م ، الدعوة إلى إلغاء البلديات المختلطة وسائر التنظيمات الزجرية الأخرى ، كقانون الأهالي والتجنيد الإجباري وقانون الغابات والمياه .. إلخ <sup>(401)</sup> وهي نفس المطالب التي كان قد تقدم بها إلى الرئيس إدوارد هريو في هذه السنة وتوردها على سبيل المقارنة في الشكل التالي :

- 1 تمثيل (الجزائريين) في المجلس الوطني الفرنسي بنسبة متعادلة مع للأوروبيين الجزائريين .
- 2 إلغاء كامل ولهاقي للقوانين والإجراءات الاستثنائية ، وللمحاكم الجنائية ، وللمراقبة الإدارية



(البردي كاشي) مع العودة التامة البسيطة الى القانون العام.

- 3 نفس الواجبات ونفس الحقوق (للجزائريين) مثل الفرنسيين بخصوص الخدمة العسكرية.
- 4 ترقية الجزائريين الى كل الدرجات المدنية و العسكرية دون أي تمييز ما عدى الجدارة والقدرات الشخصية.
- 5 تطبيق كامل لقانون التعليم الإلزامي على الجزائريين ، مع حرية نشر التعليم.
- 6 حرية الصحافة و الإجتماع.
- 7 تطبيق قانون الفصل بين الكنيسة والدولة بالنسبة للدين الإسلامي.
- 8 العفو الشامل.
- 9 تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الجزائريين.
- 10 الحرية المطلقة للعمال الجزائريين مهما كانت مراتبهم، في الذهاب إلى فرنسا<sup>(392)</sup>.
- 11 والملاحظ لبرنامج النجم يكاد يحزم بأنه نفس برنامج الأمير خالد برسعا إلى شمال إفريقيا<sup>(393)</sup>، والذي نوردته في الشكل التالي حتى يتمكن من الوقوف على جوانب التشابه بينه وبين ما كان يدعو إليه الأمير :
- 12 مصادرة الأملاك الزراعية الكبيرة للكلولون والشركات الإقطاعية.
- 13 احترام الممتلكات المتوسطة والصغيرة للفرنسيين.
- 14 إرجاع الأراضي والغابات التي أخذتها الدولة الفرنسية إلى الجزائر.
- 15 الإلغاء الفوري لقانون الأهالي وجميع القوانين الاستثنائية الأخرى.
- 16 العفو العام عن الجزائريين الذين كانوا قد سجنوا، أو نفوا أو كانوا يعيشون تحت الرقابة الفرنسية.
- 17 حرية الصحافة والاجتماع، والتجمع ومنح الحقوق السياسية والنقابية كذلك التي منحت للفرنسيين في الجزائر.

18 إحلال مجلس وطني جزائري منتخب بطريقة التصويت العام محل المجلس الحالي.

19 إنشاء مجالس بلدية منتخبة بطريقة التصويت العام.

20 حق الجزائريين في التمتع بجميع مستويات التعليم.

21 خلق مدارس عربية.

22 تطبيق جميع القوانين الاجتماعية الفرنسية على الجزائر.

23 زيادة القروض الفلاحية للفلاحين الصغار<sup>(294)</sup>.

فمنستج أن التيار الذي أنتج نجم شمال إفريقيا تتقاطع مطالبه مع مطالب الأمير خالد (الوطنية ، رد فعل الإستعمار ، استغلال المرحلة لتشوف استقلالي ) ، فقد كان امتدادا لحركة الأمير التي هي مد وطني متأصل دون شك .

و هكذا يتبين لنا أن الأمير خالد هو أبو الحركة الوطنية الحقيقي ، لأنه يمثل بنشاطه وفكره الاتجاهات الثلاث للحركة الوطنية الجزائرية ، التي تبلورت بوضوح فيما بين الحربين ( 1919م — 1939م ) ، وهما الاتجاه الاندماحي و المساواة ، و قد مثله الدكتور ابن التهامي ثم الحاج ثم جبهة التحرير الوطني ، و الاتجاه الإصلاحية الإسلامي و مثله الشيخ ابن باديس و جمعية العلماء .

إذن فمرجعية هذه الاتجاهات السياسية هي حركة الأمير خالد قبل و بعد الحرب العالمية الأولى ، وهي الفترة التي حسدت الإرهاصات الأولى للحركة الوطنية بأبعادها الفكرية و الثقافية و السياسية . فالأمير خالد نجوي و نائب و هو أيضا يساري بوليتاري و هو إصلاحي إسلامي .

و يحمل القول هو مزج من الوطنية الدينية فتفرعت عنه الاتجاهات السياسية في الحركة الوطنية الجزائرية ، و هي الاتجاهات التي نلاحظها على الخريطة السياسية اليوم<sup>(295)</sup> .



#### 4 مساهمة الأمير خالد في الحياة السياسية التونسية:

كان الأمير خالد في الجزائر رائدا للتيار القومي الإصلاحي، ذا الجذور الشعبية العميقة في المدن والأرياف وهو «ذاته الجزائري الذي يسير في مقدمة الشعب الذي كان طليعة الانتفاض على الظلم والذل والبؤس، كان يعتبر شخصية كبيرة من شخصيات الجزائر، ويذكر السيد «قدش» أن الأمير خالد لم يشارك في الحركة الوطنية المغاربية للمنفين وقتئذ إلى سويسرا، ولا في نشاط اللجنة الإسلامية لاستقلال الجزائر وتونس المنشأة في مدينة برلين شهر جانفي 1916م، كان عمه الأمير «علي باشا» وابن عمه «الأمير سعيد» وبعض الجزائريين المنضمين إليها، ورغم ذلك وخلال الحرب العالمية الأولى فقد انغمس في نشاط سري ثوري لتحرير المغرب العربي (366).

وفي الفترة الممتدة ما بين (1917م - 1920م) كان الشيخ «الثعالي» و «صالح بن يحيى» يعملان ضمن التشكيلات الفدائية السرية التي كان الشيخ «الثعالي» يكوّنها، والمكلف بالتنسيق مع هؤلاء المغاربة المهاجرين قد أسس ضمن التشكيلات جمعية تونس السرية، وسعى إلى تكوين فروع لها في أنحاء المغرب العربي، وكان من فروعها الجمعية السرية في «وادي ميزاب» و«الغزارة» التي أنشأها الشيخ «صالح بن يحيى» عام 1915م، وكان رئيسها الحاج «بكير العنق»، ومن أعضائها: الشيخ «عمر بن يحيى»، ويبدو أن الأمير خالد قد عمل في الجمعية السرية إلى جانب الشيخ الثعالي، حيث كانت ترمي إلى إلزام المنخرط فيها بتنفيذ كل ما تأمره به التشكيلة من قلب نظام الحكم، وتخريب المؤسسات، وتحمل المسؤولية عن القتل (367).

وفي عام 1917م قام الأمير خالد بخطوة جريئة حين شارك مع إخوانه التونسيين في مؤتمر «رابطة حقوق الإنسان» بباريس، وطالب بأن يكون للجزائريين والتونسيين التمثيل في البرلمان الفرنسي وفي مجلس الشيوخ وذلك دون تخليهم عن هويتهم العربية الإسلامية، وفي نفس الإطار بين السيد «العقون» أن الأمير خالد كتب رسالة إلى إخوانه التونسيين في شهر فيفري 1920م، بعد أن أخبرهم بعدم جدوى شروط ولسون «و حثهم على الاعتماد على أنفسهم بالكفاح والمثابرة والجهاد بالزمن الطويل.....» وقد اقترح عليهم إنشاء حركة سياسية على أن تسمى الحزب الحر الدستوري التونسي...».

وإن صحت هذه الرواية فإن ذلك يعد مساهمة سياسية كبرى وقفزة نوعية ومبادرة متميزة



من طرف الأمير خالد<sup>(398)</sup> ، وبعد تأسيس الأمير خالد لهيئة «وحدة النواب الجزائريين»، قدم الشيخ «أبو اليقضان» بحملة دعائية في تونس قصد المساهمة بالنضال في حزب الأمير خالد، وقد قام بنشر فصول حركته التعليمية في الصحافة التونسية كجريدة «الصواب» و«مرشد الأمة» لـ «سليمان الحادي».

تدعو هذه الجرائد الجزائريين المهاجرين لدعم ترشح الأمير خالد للمجلس الجزائري، وتؤكد حركته هذه الدعاية لما لها أثر كبير في توحيد الرأي العام السياسي في تونس نحو القضية الجزائرية وهو ما سيكون له انعكاس إيجابي للحركة الوطنية التونسية.

ولقد استقبل الأمير خالد في الجزائر الشيخ «إبراهيم اطفيش» العضو البارز في الحزب الدستوري الحر الذي عرض عليه فكرة «الشيخ «الثعالبي» في اتحاد حزبه بالحزب الدستوري وإتباع خطة واحدة في الجهاد.

وقد كان للأمير خالد علاقات قوية بالشيخ «الثعالبي» و بالحزب الدستوري من خلال اطلاعه على الأحوال الوطنية التونسية وغيرته على الوطنيين التونسيين من خلال رسالة التوبيخ التي وجهها الأمير خالد إلى المحامي «حسن قلائي» (الجزائري) بعد انشقاقه عن الحزب الدستوري وتكوينه للحزب الإصلاحي سنة 1921م، فقد جاء في هذه الرسالة التي نشرت بجريدة الأقدام بتاريخ 09 محرم 1343 هـ / سبتمبر 1922م، وكلها لوم وعتاب لـ «حسن قلائي»<sup>(399)</sup> (1): «لقد تجاوزت والله وقاحتك الحد، وما جزاؤك وسياستك المخادعة إلا الصدّ عنك والبعد، أتريد أن تدير شؤون التونسيين وأنت لست منهم؟ أم هذا جزاء أولئك الكرام الذين أكرموا مثواك؟ الأمة كلّها تلهج بلهجة واحدة، طالبة الحسنة وأنت تبدي السرور من تلك الإصلاحات الخيالية، فهل بعد هذا الضلال ضلال؟ لقد انكشف عنك السر والستار وارتكابك العار، ويؤت بغضب من التونسيين، ومقتضى الجزائريين لأن سياستك هذه لا تجيدك نفعا وإن أنالتك قليلا من متاع الحياة الدنيا حيث أنك لم تخدع إلا نفسك بكشفك عن عبث ضميرك للناس خيب الله سعيك إذ مثلك لا يوقف سير الشعب المتحدّ وقد بقيت كالغريب الدليل المنفرد. وفي الله التونسيين من مكرك جعل كيدك في نحر»<sup>(400)</sup> وتذكر وثيقة فرنسية أن العوامل المتجمعة السابقة تبين العلاقة الوثيقة المتوازنة والمتشابهة بين الأهداف التونسية



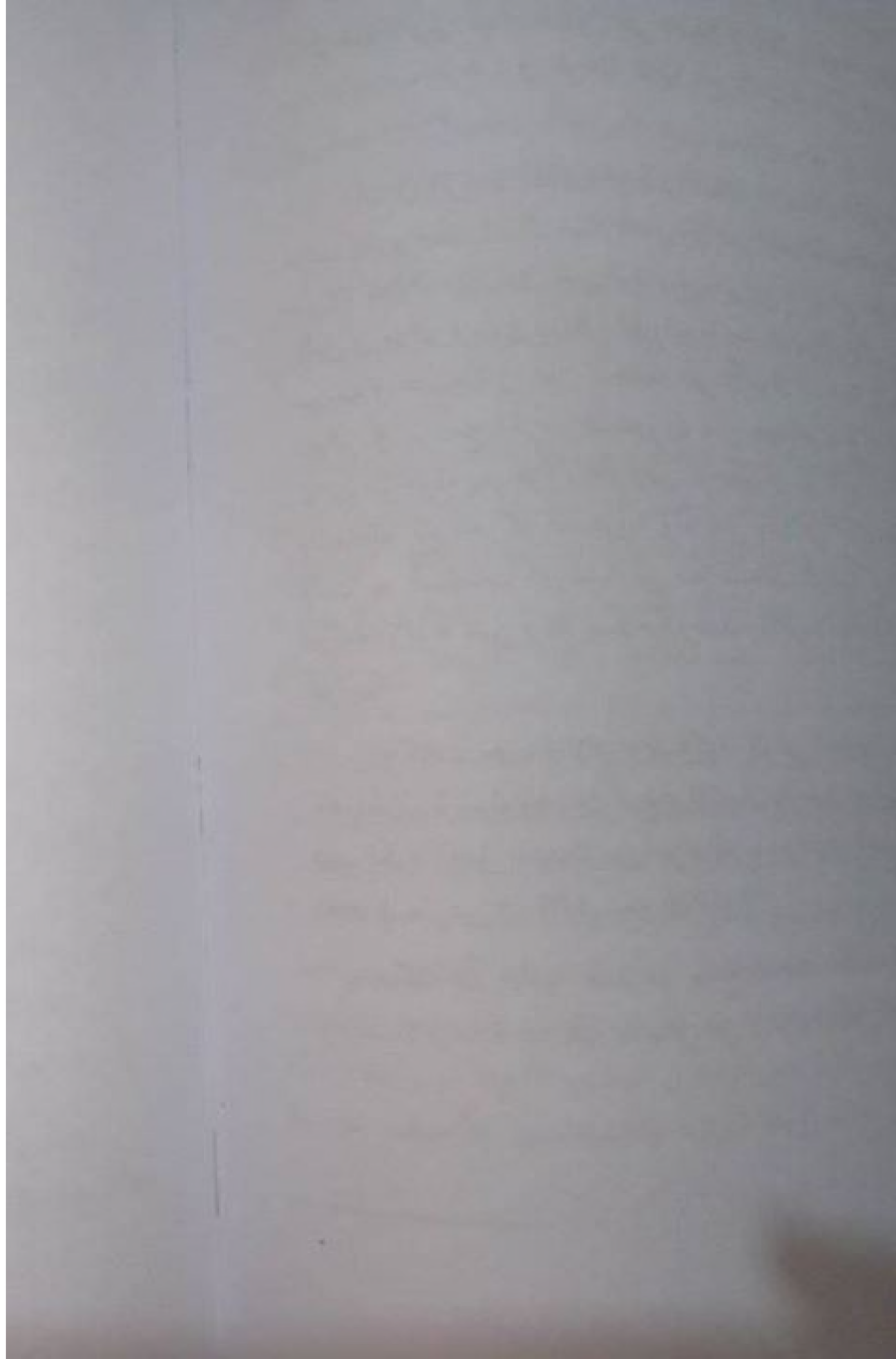
والجزائرية خلال هذه الفترة، مما يوحى بوجود من الإتفاق حيث تبين أن المطالب تبدأ على مراحل:

**المرحلة الأولى:** تبدأ بالحصول على المساواة في التحنس، وحالما يتحقق هذا المطلب إذ تطالب هذه الأحزاب الوطنية في المرحلة الثانية بمنح الأهالي للمناصب الإدارية، وهذه عقيدة الشبان التونسيين والجزائريين.

أما في المرحلة الثالثة فتأتي فكرة المطالبة بالاستقلال الكامل، فقد سبق للأمير خالد أن طالب بتقرير مصير الجزائر سنة 1919م، وفي نفس الوقت طالب الشيخ الثعالبي لتونس بالاستقلال، غير أن كلا الرجلين وفي نفس الوقت تقريبا تراجع مرحليا عن مبدأ المطالبة بالاستقلال إثر خيبة الأمل في مؤتمر فرساي، ونظرا لظروف ما بعد الحرب اتجه الأمير خالد إلى المطالبة بإصلاحات سياسية واجتماعية في إطار المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية، وكذلك فعل الشيخ الثعالبي في برنامج الحزب الدستوري، ومن جهة أخرى تؤكد الوثائق الفرنسية أن العلاقات كانت موجودة بين هؤلاء الجزائريين المناضلين في تيار الأمير خالد والعناصر الجزائرية الموجودة والمتعاطفة مع الحركة الدستورية وقد تجلّى ذلك من خلال احتجاجات جريدة الإقدام عما قامت به السلطات الفرنسية من منع للصحف التونسية من الدخول إلى الجزائر، وكانت جريدة الإقدام تبث نزعته إصلاحية وطنية، وتلاقي الابتهاج والثناء من مختلف الصحف الوطنية التونسية.

وكانت جريدة الإقدام قد ذكرت أن فوز اليساريين بالحكم في فرنسا سمح للأمير خالد بالعودة إلى فرنسا، وهنالك أتيح له الاتصال بالوطنيين الجزائريين والمراكشيين والتونسيين فغرس فيهم فكرة العمل المشترك بين أجزاء المغرب، واشترك الأمير خالد في أول مؤتمر مغربي من نوعه انعقد في باريس في 07 ديسمبر 1924م<sup>(40)</sup>.

و هكذا عدّ الأمير خالد هو جامع الطاقات الجديدة في المغرب العربي المحتل، فقد كان وسيط الاستعادة التاريخية بالمسائل التي لا تزال في بعض جوانبها مسائلنا نحن.





الخاتمة





تجمع شخصية الأمير خالد تجميعين متراكبين أحدهما يمثل الجانب التقليدي التاريخي والثاني  
 يود صنع حضارة جديدة وفقا لمعايير مختلفة ، فعلى تباين النسق الفكري المتأصل والمتعدد في  
 شخصه، إلا أنها شكلت دون شك تعاشيا في عالم ثقافي واحد ، تحلى بوضوح في تكامل  
 الثقافتين العربية والفرنسية لذا الأمير وفي ذلك يقول المفكر مالك بن نبي من خلال مؤلفه "   
 مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي " « أن رجل السياسة في العالم الإسلامي ينبغي أن  
 يكون رئيسا أصيلا قادرا على تحقيق فكرة كبيرة ، تمارس على الجماهير جمادية  
 هدف عظيم سام لا يقاوم » .

وكذلك حمل الأمير على عاتقه فكرة مسؤولية حوض مشوار سياسي جزائري ناشئ  
 ونحن لنا في هذا المضمار ، أن نحانب فكرة مالك بن نبي الفائلة بأن النجبة المسلمة تتحارب  
 الأفكار المميتة في الثقافة الغربية وأن هذه الأفكار تولد الاستعمار لأننا صادقنا في دراستنا  
 لشخص الأمير خالد أنه لم يكن يحمل أفكارا غربية ، كما لم تكن لديه قابلية الاستعمار  
 على الرغم من تأثره الشديد بالثقافة الفرنسية ذات الطابع الغربي، ثم أن تعامله وفق هذه  
 السياسة إنما كان تصرفا إستراتيجيا حكيما حتى لا يجعل السلطات الفرنسية تشك في ولائه  
 لها على الرغم مما كان يحسه بداخله كونه جزائريا أصالة وفكرا واعتقادا .

والأمير خالد أدرك تماما غاياته وأهدافه، في الوقت الذي أدرك فيه الياباني أن واجبه  
 أن يتهض وأن يقوم بدور حاسم قبل أن يسيطر عليه الاستعمار ويحوو شخصيته، ثم إذا  
 كان الأمير مهاثما الجزائر فكرا واتخذها نحو سياسة اللاعنف والقوة، إلا أنه كان يحمل بداخله  
 إلى جانب ذلك سياسة وحكمة المستشار الألماني أتوفون بسمارك في دهائه، واستراتيجيته وقوته  
 ،على اعتقادنا الراسخ أن جوانب هذا الالتقاء تكمن في الفكرة والمنطلق لا في الاعتقاد أو  
 الإنشاء الحضاري .

ومهما يكن من شيء فإن الذي يهمنا هو أن تكامل الجوانب النفسية في شخص الأمير  
 بالظروف المادية التي واكبها، جعلت منه قائدا وزعيما ذا وعي متكامل وفكر متأصل ، ولعلنا

نأتي على بعض هذه العوامل الهامة التي منها:

- أصله ونسبه الشريف .
- ثقافته الواسعة والمزدوجة ( عربية فرنسية ) .
- تبنيه للأفكار الديمقراطية ( خطب، عرائض، إنتخابات، صحافة ... ) .
- احتكاكه بالأوساط اليسارية والكاثوليكية الأوروبية .
- محاضراته القيمة الهادفة استطاع بفضلها كسب عدة مناصرين له .
- تأيد الطبقة العمالية لحركته سيما بعد منفاه إلى مصر سنة 1923 .

### الظروف الدولية ومنها:

- الحركات الإصلاحية التي ظهرت بالشرق العربي (أفكار الجامعة الإسلامية).
- الثورة الشيوعية بروسيا سنة 1917م.
- احتكاكه بعدة شخصيات دينية وسياسية في مقدمتها الشيخ "شكيب أرسلان".

وعلنا نلمس في مسيرة الأمير خالد السياسية تنظيما داخليا محكما أتاحت له الفرصة لأن يفلت من قبضة الإدارة الفرنسية التي لم تكن تسمح بأي عمل من هذا القبيل.

ليس لدينا ما نستدل به على مسيرة الأمير خالد أكثر من مقولة السيد مصطفى الأشرف في كتابه "الجزائر أمة ومجتمع" « لقد جاء الأمير خالد بخطاب جديد بالنسبة للعصر ، لأنه تمكن من تهيج القلوب وإثارة العواطف » ، وإن كنا لا نتفق معه كونه يرى أن كل الحركات البرجوازية باءت بالفشل ، فإننا نرى بدورنا أنه ليس من دوافع فشل الأمير دعوته إلى البرجوازية وإنما لكثرة المعارضين لسياسته في الداخل والخارج (من القياد والإدارة والجيش والبرلمان الفرنسي) .

وإن كنا لا نعتقد في فشل الأمير خالد ، لأنه لم ينهزم البتة بل حقق الكثير بشهادة جموع المؤرخين ، إذ له الفضل في توجيه الحركة الوطنية نحو مساراتها الصحيحة ، وله الفضل كذلك في استحداث أسلوب مواجهة جديد يمثل في دعوته إلى المساواة التي كانت البديل الوحيد



عن الدعوة للإستقلال بطريقة مباشرة ، لأن الظروف لم تكن في صالح زعماء الحركة الوطنية الجزائرية للتعبير عن أفكارهم بكل حرية خارج نطاق الإجراءات الاستثنائية ، ولسنا ندعي بعد ذلك أكثر ما قاله السيد فاسي : « لقد حمل الهاشمي معه إلى قبره سر عظمة ابنه خالد » .

منع الأمير خالد بكل قواه سياسة الإدماج ، التي كانت عقيدة المستعمر حينها الذي حرم كل مساواة بين المسلمين وغيرهم من الفرنسيين في الحقوق ، بدافع التعصب الديني والحقد الصليبي الأعمى ، كان ذلك عندما دعت إدارة الإحتلال إلى محاربة الشريعة الإسلامية والخضوع لحكم القانون الفرنسي .

واعترف «هانوتو» أحد المؤرخين الفرنسيين المختصين في شؤون الإستعمار ، بأن الإدماج قد طبق لصالح المستوطنين ، وأنه من المستحيل إدماج عنصر الأهالي في البيئة الفرنسية إجتماعيا وثقافيا لأسباب روحية وتاريخية ، وحتى الذين اعتنقوا الكاثوليكية أصبحوا في نظر المستوطنين مسلمين كاثوليك ، وفي ذلك دلالتين أولها أن الجزائري الأصلي يصعب تحويله عن دينه ومعتقداته وأن سياسة الإدماج إنما هي ضرب من ضروب الهرطقة أو الخيال ، وثانيها يبرز نظرة الحقد والعنصرية التي كان يرى بها الفرنسي والمستوطن للأهالي الجزائريين ، ويدل كذلك أن كلمة مسلم في ذهنهم لاتعني ديناً ، بل تعني جنساً محقراً من الأهالي .

ولنا في هذا المجال أن ندحض الفكرة القائلة بأن الشيوعيين أيدوا نجم شمال إفريقيا لأنه حزباً عماليا فالذين يعتقدون في ذلك ، فهم يتهمون النجم والأمير أنهما كانا شيوعيين لأن الطبقة العمالية تعني الفئة البلوريتارية ذات المنشأ الماركسي ، والدعامة التي اعتمدتها في مواجهة الرأسمالية ، فظهور النجم ضمن العمال المغاربة في المهجر كان ظرفاً خاصاً واستراتيجياً إستغلته الحركة الوطنية وإلى جانبها الأمير في وضع حزب سياسي بأغلبية عمالية .

فلم يكن إذن النجم حزباً عمالياً بلوريتارياً لكنه كان حزباً عمالياً إصلاحياً وطنياً ثم إستقلالياً واضح المعالم ، دقيق الأهداف له مبادئه وأحكامه ، ارتباطاته إسلامية ، وتوجهاته وطنية .

حرك الأمير الساحة السياسية بعدما ظلت حبيسة الظروف الاستثنائية، ففاعلية المرحلة تكمن في حيوية ونشاط حركة الأمير السياسية، من خلال بعث اتجاه المساواة وتفعيل لمج الاستقلال من حيث أنه اعطاها بعدا قوميا وطنيا أصيلا، مستمدا من واقعه وتراثه وثقافته ومن جلور هذه الأمة وعقيدتها الإسلامية.

ورغم الانتقادات التي وجهت له حول تجربته السياسية والنقائص التي ميزتها كونها مرحلة عرفت فرغات وتنقصها مكاميزمات العمل السياسي والدبلوماسي الفعال غير أن المستفري لهذه التجربة يستشف عدة دلائل على أنها لا تختلف عن تجارب وممارسات العديد بل الكثير من الشخصيات السياسية والدبلوماسية العالمية، لأن الأمير خالد ظل ينشط مدة من الزمن في أجواء سادها تسلط وبطش المستعمر، فلم يكن بمنأى عن الإجراءات الزجرية التي مست كل الجزائريين، فبعكس الدراسات التي تذهب إلى تأكيد أرسطوقراطية الأمير و أنه أكثر الجزائريين حظا، نرى أنه عان إجراءات الطرد القسري والإقامة الجبرية، و المتابعات القضائية والأحكام الرادعة في حقّه، و الأمير هو مثلهم وبهم ولهم في آخر المطاف.

ومنّه نستخلص عدة نقاط نحملها فمإيلي:

- دقة المرحلة وتآلق شخصية الأمير خالد
- محاولة تطبيق بعض الشروط الديمقراطية و الاستفادة منها للتخفيف من معاناة الشعب الجزائري.
- أزمة الهوية الجزائرية في نظر فرنسا ودفاع الأمير لترسيخ دعائم الوطنية الحققة.
- صدق نظرية أن الأصيل من بني قومه هو مخلصها وقائدها والباعث لأفكارها والناصر لعقيدتها لقوله تعالى:

« فطرة الله التي فطر الناس عليها .. »

و من هنا تكمن لدينا ملامح اتران شخصية الأمير، رغم بعض النقائص والهفوات التي ميزت تجربته خاصة منها العسكرية.



ولعل الأسئلة في مثل هذه البحوث أفضل من الأجوبة إذ ينبغي لكل سؤال أن يتحول إلى جواب حديد ، وأملني كبير أن أحول هذه التساؤلات إلى أجوبة جديدة في المستقبل إن وفقت في الإعداد لرسالة الدكتوراه إنشاء الله تعالى ولعل أهم سؤال هو:

• هل كان الأمير ليصل إلى أسلوب الثورة كعمل وطني أم سيبقى يمثل المطلب الاجتماعي والسياسي المتمثل في الدعوة إلى المساواة بين الجزائريين والفرنسيين.

• هل كان الأمير ليصل إلى ما وصل إليه مصالي الحاج بدعوته للإستقلال المباشر للجزائر ، لو استمر في رئاسة نجم شمال إفريقيا بعد سنة 1924م.

وأخيرا أخلص إلى نتيجة مهمة بأن الأمير خالد نجح في الانجذاب نحو فكرته وعالمه ودينه ، وحقق طموح ومرامي جده عبد القادر ، وإن كان نجاحه نسبيا غير مطلق وإلا كيف نفسر رفضه لكل محاولة تجنيس أو إدماج من قبل الإدارة الفرنسية لا وبل أبي أن يذوب في ثقافة غير ثقافته ومنطق غير منطقته.

- 1 تشيد وطني تركه الأمير خالد أثناء زيارته لثلمسان سنة 1922
- 2 رسالة الأمير خالد إلى السيد إدوارد هيريو سنة 1924
- 3 رسالة الملازم الأول جورج .ب. نوبل إلى السيد كلوز كاتب سر الرئيس ويلسون
- 4 رد السيد كلوز على رسالة الملازم الأول جورج .ب. نوبل
- 5 رد السيد كلوز إلى الأمير خالد
- 6 صورتان للأمير خالد
- 7 بيت الأمير خالد ببوسعادة و صورة لضريح والده الهاشمي
- 8 مقتطفات من قانون جونار بتاريخ 04 فبراير 1919
- 9 قصيدة رثاء الأمير خالد بقلم الشاعر محمد العيد علي الخليفة
- 10 بطاقة الإنخراط في حركة نجم شمال إفريقيا
- 11 وثائق تنشر لأول مرة في هذا الكتاب



الملحق رقم: 01  
(تركة الأمير بتلمسان عند زيارته لها سنة 1922)

هيا بنا

هيا بنا أهل الوطن	نحيا لفرائض والسنن
فالسعد في هذا الزمان	بالاجتهاد مع المنن
هيا بنا هيا بنا	نعلي ديار جدودنا
ونحامي عن أوطاننا	بالفعل والقول الحسن
هيا بنا زاد العنا	والجهل أصبح ديدنا
والعلم ضاع فليتنا	متنا فقد ضاعت الفطن
سبل الهوى لا تسلكوا	ودينكم لا تتركوا
وعزكم فاستدركوا	ولا تبالوا بالمحن
رجاؤنا في عصركم	نكونوا مثل غيركم
تسترجعوا لمجدكم	بجد الأباء المستكن
ألتمسوا ابن رجال؟	فتلتمسوا فرع الكمال؟
بالمال تخدم الجيال	كذلك الجهل يهان
يا ربّي يا نعم اللطيف	عد يقظة الشرع الشريف
بالخير والفضل المنيف	أصلح لنا أهل الزمان

المصدر: قداش محفوظ و قناش محمد: نجم شمال إفريقيا (1926 1937)

ديوان المطبوعات الجامعية [بن عكنون]، الجزائر، 1984، ص 25.

## رسالة الأمير خالد إلى السيد إ. هريو (1924م)

## سيادة الرئيس

إن الجزائريين ينظرون إلى توليكم الحكم على أنه طالع سعد ، وعهد جديد لدخولهم في طريق التحرر . وباعتباري أحد المدافعين المتواضعين عن قضية أهالي الجزائر منقيا لأنني دافعت عن مصالحهم الحيوية بصراحة فإن لي الشرف أن أقدم إلى رئيس الحكومة الفرنسية الجديد برنامج مطالبنا الأساسية:

- تمثيل (الجزائريين) في المجلس الوطني الفرنسي بنسبة متعادلة مع الأوروبيين الجزائريين
- إلغاء كامل ونهائي للقوانين والإجراءات الاستثنائية، وللمحاكم الجنائية، وللمراقبة الإدارية (ليتردي كاشي)، ومع العودة التامة البسيطة إلى القانون العام.
- نفس الواجبات ونفس الحقوق (للجزائريين) مثل الفرنسيين بخصوص الخدمة العسكرية.
- ترقية الجزائريين إلى كل الدرجات المدنية والعسكرية دون أي تمييز ما عدى الجدارة والقدرات الشخصية.
- تطبيق كامل لقانون التعليم الإلزامي على الجزائريين ، مع حرية نشر التعليم.
- حرية الصحافة و الاجتماع.
- تطبيق قانون الفصل بين الكنيسة والدولة بالنسبة لبلدنا الإسلامي.
- العفو الشامل.
- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الجزائريين.
- الحرية المطلقة للعمال الجزائريين ، مهما كانت مراتبهم، في الذهاب إلى فرنسا.

وبالتأكيد، ليس هناك تناقض بين هذه (المطالب) وبين البرنامج الليبرالي لوزارتكم وحزبكم. فدعونا إذن نحمل أملا راسخا في أن رغباتنا لشرعية المشار إليها سابقا ستحظى بتقدير عال، وأرجو أن تتفضلوا سيادة الرئيس، بقبول فائق تقديري الأمير خالد من المنفى.

المصدر : **L'Afrique Française** : Le Boulchévisme et l'œuvre coloniale française , D'octobre 1934 , p.503 Noushi André: la Naissance du Nationalisme Algérien , Paris , Éditions de minuit , 1962 , pp.56 57



23 ماي 1919 :

عزيزي السيد كلوز...

إنني أرسل إليكم العريضة التي قدمها إلي خمسة ممثلين لعرب الجزائر، وقد طلبوا مني أن أقدمها مباشرة إلى الرئيس، و أن أحصل على اعتراف باستلامها (منه).

إنهم يخشون الإشهار، ولم يجرؤوا على وضع توقيعاتهم على الوثيقة، ولكن زعيم الوفد - وهو الأمير خالد الحسيني - كشف لي عن اسمه، وطلب أن يرسل إليه بالإستلام بواسطتي.

وهو (الأمير خالد الحسيني) ، يغادر المدينة غدا بعد الظهر ، وهو يرغب في الحصول على هذا الاعتراف قبل المغادرة، وبناءا عليه إذا كنتم تستطيعون توجيه رسالة في هذا المعنى - نخبرون فيها أن العريضة قد قدمت فعلا إلى الرئيس، فإن ذلك سيكون موضوع تقدير عظيم.

وإني أرجو أن يكون في إمكانكم إرسالها إلي غدا (السبت) صباحا، وتقبلوا فائق احترام

جورج ب. نوبل (والتوقيع)

ملازم أول مشاة

الولايات المتحدة الأمريكية

فندق كريون (باريس)

باريس ، 24 ماي، 1919

عزيزي الملازم نوبل :

ها أنا أضمن هذه الرسالة كلمة ( NOTE ) للأمير خالد الحسيني كما طلبتم في رسالتكم المؤرخة في 23 ماي .

المخلص

كاتب سر الرئيس (كلوز)

إلى الملازم جورج ب. نوبل

فندق كريون باريس

(التوقيع في أعلى الورقة )



باريس ، 24 ماي، 1919

سيدي العزيز :

إنني أكتب إليكم لأعترف باستلامي العريضة المقدمة من قبل ممثلي عرب الجزائر  
الخمس، هذه العريضة التي أرسلت إلي من قبلكم بواسطة الملازم نوبل، وإني سأكون سعيداً أن  
ألفت إليها نظر الرئيس .

المخلص

كاتب سر الرئيس

إلى الأمير خالد الحسيني

عن طريق الملازم جورج ب. نوبل

فندق كريون باريس

(التوقيع في أعلى الورقة)

المصدر: أبو القاسم سعد الله : أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ، المرجع السابق ، ص 140.









بيت الأمير خالد ببرسعادة .





ضريح والده بوسعادة.

LOI DU 04.02.1919 ACCESSION DES INDIGÈNE DE L'ALGERIE AUX DROITS POLITIQUES

**TITRE I : - (à la Qualité de citoyen Français)**

**ART 1 :**

-les Indigènes de l'Algérie pourront accéder à la qualité de citoyen Français en vertu des dispositions du sénatus- consulte du 14 juillet 1865 et de la présente loi .

**ART 2 :** tous Indigène Algérien obtiendra sur sa demande la qualité de citoyen Français s'il remplit les Conditions suivantes

- être âgé de 25 ans
- être monogame ou célibataire
- N'avoir jamais été condamné pour crime ou pour délit
- avoir deux Ans de résidence consécutive dans la même commune en France ou en Algérie
- - A. avoir servir dans l'armée de terre ou de Mer
  - B. savoir lire et écrire en Français

**ART 3 :** l'Indigène Musulman Algérien qui désire bénéficier de la présente loi doit adresser au juge de Paix Ou a l'autorité qui le remplace une demande en deux exemplaire

**TITRE II :** Statut politique des Indigènes Musulmans Algériens qui ne sont pas citoyens Français



**ART 12 :** les Indigènes Musulmans Algériens qui n'ont pas réclamé la qualité de citoyens Français sont Représentés dans toutes les assemblées délibérante de l'Algérie ( délégation financière Conseil supérieur de gouvernement, conseils généraux, conseil municipaux commissions Municipales, djemaa de douars).

... les conseillers municipaux indigènes participent même s'il ne sont pas citoyens Français à l'élection des maires et adjoint..

**ART 14 :** les Indigènes Musulmans non citoyens Français sont admis au même titre que les Français et sous les même conditions d'aptitude aux fonctions et emplois publics

Le 04/Février/1919

Président de La République R.. Poincaré

Ministre de Justice Louis J. Pams

DECRETE

**ART 1 :**

Les conseils municipaux des communes de plein exercice de l'Algérie composés comme il est dit A l'article 10 de la loi municipale du 05/04/1884.

... dès que la population indigène atteint dans la commune le chiffre de 100 individus, derniers conseillers viennent en augmentation du nombre des membres des conseils municipaux tel qu'il est déterminé par l'article 10 de la loi précitée le nombre des conseillers municipaux aux titre indigène est fixé comme suit 4 conseillers de 100 a 1000 habitants au dessus de ce chiffre .

Bultein Officiel Du Gouvernement Générale De La De L'Algérie : المصدر

Tome , LIX Année 1919 , ALger , Imprimerie Orientale 1920 p.p 423-424-428-430,

قصيدة رثاء الأمير خالد بقلم الشاعر محمد العيد علي الخليفة

ما أطول الموت باعاً	لم يخش حتى السباع
سطا علينا بسوط	من القضاء فراغاً
و أودع الترب نجماً	منه اقتبسنا شعاعاً
و صار ما ها شميماً	به هشمنا القلاعاً
اليوم يا قلب فاهلك	تحسراً و التباعاً
و اليوم يا طرف فاذرف	منك الدموع تباعاً
أبك الزعيم المحفدى	أبك الأمير المطاعاً
أبك الكريم المرجى	أبك الغيور الشجاعاً
أبك الجليل مزايا	أبك الجميل طباعاً
يا شعر إنك أوفى	من صان عهداً و راعى
إنني أعدك ظهري	و ساعدي و الذراعاً
هلم يا شعر فاتح	معي لركن تداعي
هلم نذكر فنشكر	( الخالد ) السعي ساعاً
هلم نذكر فنشكر	( إقدامه ) و الدفاعاً

المصدر: محمد العيد علي الخليفة : ديوان ، قسنطينة ، مطبعة البعث ، 1967 ، ص. 463.



بطاقة الإخراط في حركة نجم شمال إفريقيا



نجم أوغندا الشجاعة  
 صحة الرفيق من سائر الكلدان وروس  
 والحرر القمص  
 صوابه كرويا : ضد المهادنة والرجس  
 باريس

L'ÉTOILE NOIR-AFRICAINE  
 Revue de l'Étoile  
 Rédaction : L'ÉTOILE / Paris  
 Publication : L'ÉTOILE / Paris  
 SECTION DE L'ÉTOILE INTERNATIONALE  
 10, rue de l'ÉTOILE, 100, PARIS 17

*[Faint, mostly illegible text in French, likely the body of a letter or document.]*

MINISTRE DES AFFAIRES  
ÉTRANGÈRES

MINISTRE DES AFFAIRES  
ÉTRANGÈRES

Direction des Affaires  
Politiques et Commer-  
ciales

Paris, le 29 Mai 1937

CONFIDENTIEL

OBJET

n° 33- 1/25 voyage de  
l'Emir Hassan Abdel-  
Kader en France.

Le Ministre des AFFAIRES ÉTRANGÈRES  
A HONNORER LE SEUL GOUVERNEUR GÉNÉRAL DE  
L'ALGERIE

-Direction Générale des Affaires Indigènes-  
(Service de l'Economie Sociale Indigène)

Par une lettre du 21 Mai n° 5.876, vous avez bien  
voulu m'exposer les raisons qui rendaient opportune et jus-  
tifiée, la décision prise par le Haut-Commissaire de la  
République à Beyrouth, de refuser à l'Emir Hassan Abdel-  
Kader Ben Khaled, demeurant à Damas, un passeport pour se  
rendre en France.

J'informe par même courrier le Haut-Commissaire  
de votre sentiment sur ce point, qui concorde avec celui  
que m'a, d'autre part, exprimé M. Le Ministre de l'Intérieur.

Votre lettre du 21 Mai fait état d'informations  
suivant lesquelles le voyage de l'Emir à Paris aurait été  
décidé par Belghoul Babou à des fins d'agitation politique.  
Confirmation de ces renseignements semble devoir être trouvée  
dans le message ci-joint, en copie, par lequel le second de  
ces personnages a recommandé au premier, le 25 Avril dernier,  
d'observer une attitude prudente et de tenir secret l'objet de  
son déplacement./.

Et le Ministre des Affaires  
Étrangères  
Le Ministre Plénipotentiaire  
Directeur des Affaires Poli-  
tiques et Commerciales.



Haut-Commissariat de la République Française en Syrie et au Liban  
Délégation Chadamas  
Chancellerie

Vu pour légalisation matérielle de la signature apposée ci-dessus  
de M. M. FARAH, Drogman du Consulat de France à Damas.

Damas, le 23 janvier 1936

P. le Délégué du Haut Commissaire P.F. de Consul de  
France

P.A. le Chancelier

L.S.

signé : LUNEL

Damas, le 2 Février 1936

Pour copie certifiée conforme à l'original  
conservé aux archives de cette Chancellerie

Le Chancelier

signé : LUNEL

-4-

et Ain-Touta.

Bien que le souvenir de l'EMIR KHALED soit demeuré assez vif, son décès n'aurait provoqué aucune émotion s'il n'avait été immédiatement exploité par des agitateurs beaucoup moins sensibles à sa mémoire qu'au souci de leur notoriété: Ils y ont vu l'occasion d'accroître leur popularité.

Il convient d'ajouter que la masse rurale reste, jusqu'à présent, indifférente, tant aux événements de Syrie qu'au décès de l'EMIR KHALED.

Mon Administration surveille attentivement la situation et je ne manquerai pas de vous saisir de tout incident ou commentaire susceptible de la modifier.



MINISTRE DE L'INTERIEUR  
Direction du Contrôle de la Comptabi-  
lité et des Affaires Algériennes

PARIS, le 2 mai 1936

131 - 1 - 24

LE PRESIDENT DU CONSEIL, MINISTRE DE  
L'INTERIEUR

4ème Bureau

A Monsieur le Gouverneur Général de  
l'Algérie

M. Bouille Abdel Rader

Membre du l'AMIR Abdel-Rader-Khaled

-CABINET-

Pour faire suite à ma lettre du 21 février écoulé, rela-  
tive à une requête de l'AMIR Abdel Rader Khaled, fils de l'AMIR  
Khaled, signalant la condition matérielle difficile dans laquelle  
lui-même et les siens se trouvaient placés du fait du décès de  
leur père, récemment survenu à Damas, j'ai l'honneur de vous  
communiquer, sous ce pli, la copie d'une dépêche du Haut Commis-  
saire de la République à Beyrouth, en date du 18 février 1936.

Je vous serais obligé de bien vouloir me faire connai-  
tre d'urgence votre réponse.

P. LE PRESIDENT DU CONSEIL  
MINISTRE DE L'INTERIEUR  
LE DIRECTEUR DU CONTRÔLE DE LA COMPTABI-  
LITÉ ET DES AFFAIRES ALGÉRIENNES.

signé : PRIGNE





Direction des affaires  
politiques et commer-  
ciales

Paris, le 4 mars 1936

LSV-MT

N° 51

Re allocations aux mem-  
bres de la famille  
Abd-el-Kader (exercice  
1936)

Le Ministre des Affaires Étrangères  
à Monsieur LE GÉNÉRAL GUYOTTE, Chef de  
la Mission

- Direction des affaires indigènes -

J'ai l'honneur de vous faire connaître qu'aux termes  
d'un arrêté du 26 Février dernier portant fixation des  
allocations accordées, sur le budget de mon département, aux  
membres de la famille Abdi-Kader pour l'exercice 1936, la  
somme revenant à l'El-Hadj El-Hachemi, fils de Youssef El-  
Hachemi, fils domicilié en Algérie, a été fixée à la somme  
nette de 6.043 francs.

Vous recevrez ultérieurement, par les soins du service  
de la comptabilité de mon département, un mandat représen-  
tant le montant de cette somme que je vous prie très oblige-  
ment de vouloir bien transmettre au destinataire./.

aimé : de C. GUYOTTE.

N° 10.

Le 8 janvier 1934, deux heures, est venu au village de Bône  
l'homme KHANOU KH. KHANOU KH. JARANI, domicilié à Bône, Tuni, Capitaine  
de réserve, né à Bône en 1870, fils de l'homme KH. KHANOU KH. KHANOU  
KH. KHANOU KH. JARANI, né en Algérie en 1848, son épouse, égale-  
ment tunisienne, prout le 8 janvier 1934, un acte de mariage, par la procé-  
dure établie par le décret n° 1261 du 22 mars 1924, en vertu duquel le mariage  
est déclaré nul et sans effet. L'acte est signé par le Capitaine de réserve  
KHANOU KH. KHANOU KH. JARANI, officier de l'Armée de l'Air, et par  
le Capitaine de réserve KHANOU KH. KHANOU KH. JARANI, officier de l'Armée de l'Air,  
et de son épouse, KHANOU KH. KHANOU KH. JARANI, officier de l'Armée de l'Air,  
le mariage est déclaré nul et sans effet. L'acte est signé par le Capitaine de réserve  
KHANOU KH. KHANOU KH. JARANI, officier de l'Armée de l'Air, et par  
le Capitaine de réserve KHANOU KH. KHANOU KH. JARANI, officier de l'Armée de l'Air,  
et de son épouse, KHANOU KH. KHANOU KH. JARANI, officier de l'Armée de l'Air,  
le mariage est déclaré nul et sans effet. L'acte est signé par le Capitaine de réserve  
KHANOU KH. KHANOU KH. JARANI, officier de l'Armée de l'Air, et par  
le Capitaine de réserve KHANOU KH. KHANOU KH. JARANI, officier de l'Armée de l'Air,

signé : KHANOU KH. KHANOU KH. JARANI

Declarant

(L.S.) A/Philippe FABI

Pour validation vérifié conforme

Bône, le 28 janvier 1934

Le Consul de France

signé :

La sous-secrétaire adjointe de la signature apostolée est-elle  
de A. FABI, Consul de France à Bône.

Bône, le 28 janvier 1934

A. la Présidente du Tribunal de l'Armée de l'Air de Bône

P.S. Le Capitaine

signé :



الإهداء

مقدمة

### الفصل الأول:

#### إرهاصات العمل الحركي للأمير خالد

- 1 أوضاع الجزائر السياسية مطلع القرن العشرين.....ص 23
- 2 أوضاع الجزائر الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية مطلع القرن العشرين.....ص 37
- 3 لمحة تاريخية من حياة الأمير خالد ..... ص 57

### الفصل الثاني:

#### التأسيس الثقافي والسياسي للتيار الوطني في مسيرة الأمير خالد

- دور الأمير خالد في حركة الشبان الجزائريين ..... ص 65
- دور الأمير خالد في الإنتخابات من (1919 1925).....ص 77

### الفصل الثالث:

#### التأطير الحركي للتيار الوطني في مسيرة الأمير خالد

- 1 عارضة مطالب الأمير خالد إلى الرئيس ولسون سنة 1919.....ص 89
- 2 تأسيس الأمير خالد لجمعية الأخوة الجزائرية سنة 1922 .....ص 105
- 3 دور الأمير خالد في ظهور نجم شمال إفريقيا سنة 1924.....ص 107
- 4 مساهمة الأمير خالد في الحياة السياسية التونسية.....ص 123

خاتمة: .....ص 129

هوامش الكتاب.....ص 137

### الملاحق

- 1 نشيد وطني تركه الأمير خالد أثناء زيارته لتلمسان سنة .....ص 172
- 2 رسالة الأمير خالد إلى السيد إدوارد هيريو سنة 1924 .....ص 173
- 3 رسالة الملازم الأول جورج .ب. نوبل إلى السيد كلوز كاتب سر الرئيس .....ص 174
- 4 رد السيد كلوز على رسالة الملازم الأول جورج .ب. نوبل .....ص 175
- 5 رد السيد كلوز إلى الأمير خالد .....ص 176
- 6 صورتان للأمير خالد .....ص 177
- 7 صورة لبنت الأمير خالد بيوسعادة و ضريح والده الهاشمي .....ص 179
- 8 مقتطفات من قانون جوناو بتاريخ 04 فبراير 1919 م .....ص 181
- 9 قصيدة رثاء الأمير خالد بقلم الشاعر محمد العيد علي الخليفة .....ص 183
- 10 بطاقة الانخراط في حركة نجم شمال إفريقيا .....ص 184
- 11 وثائق تنشر لأول مرة في هذا الكتاب .....ص 185

### قائمة المصادر والمراجع

الفهرس العام .